«لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»

عبد الله بن المبارك

عِلْمُ الْجَرْحِ والتَّعْدِيلِ

قواعده وأئمته

دكتور

عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي

أستاذ الحديث بكلية أصول الدين

جامعة الأزهر

الطبعة الثانية بها زيادات وتحقيقات

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أحمدك اللهم حمد عبد معترف بربوبيتك، متقرب إليك رجاء رحمتك، عرف عبوديته فلك خضع، وعلم نهايته فإليك لجأ، شهد بوحدانيتك، وعظمتك، وجلالك، وبرسالة نبيك محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين، يستشفع بذلك إليك، ويتوسل بك إليك أن ترزقه في الدنيا طاعتك ومحبتك، وفي الآخرة رضاك وجنتك.

وإن يك يا مهيمن قد عصاك   فلم يسجد لمعبود سواك

وبعد،،

فإن سبيل سعادة البشرية أن تتبع الإسلام؛ فهو وحده الكفيل بإخراج البشرية من وحل المادية والإلحاد، والهمجية الخلقية والفساد، إلى عز سلامة الفطرة والتوحيد، والرقي والخلق السديد.

إن تقدم البشرية المادي لا قيمة له في سعادتها ورقيها، وإنما تتوفر السعادة، وترقي الأمم بالأخلاق الطيبة والعقيدة الحقة، وأنَّى ذلك إلا في الإسلام!!

فالبشرية في حاجة ماسة لفهم الإسلام وتطبيقه؛ كي تحمي نفسها من دمار اللاأخلاقية والمادية.

وعلى علماء الإسلام تقديم الإسلام بالأسلوب الذي يفهمه أبناء عصرهم، وتبليغه إلى أسماع جميع العالمين.

كما أن عليهم الاستمرار في دراسة مصدري الإسلام الأساسيين - الكتاب والسنة؛ فإن هذا مصدر علمهم، وأساس دعوتهم.

فعلى طالب العلم والعالم دراسة القرآن الكريم والسنة النبوية دراسة متأنية، يفهم بها أبعاد النص، ودقيق المعاني.

وقبل دراسة تفسير القرآن الكريم هناك مقدمات تسمى «علوم القرآن»، وقبل دراسة السنة هناك مقدمات تسمى «علوم الحديث» أو «مصطلح الحديث» أو «علم الدراية»، وأخرى تُسمى «علوم السنة» أو «المدخل إلى السنة».

وظاهر من هذه التسمية أن «علوم الحديث» تشتمل علي عدد من العلوم. وهذه يطلق عليها العلماء اسم «أنواع» أو اسم «علوم»، وذلك لأن كل نوع أوعلم إنما هو مسألة مستقلة. وإن كان يجمعها أنها مقدمات لدراسة الحديث.

ومن ثم نجد من المؤلفين من جمع عدداً من هذه الأنواع في كتابه :-

● كالحاكم أبي عبد الله النيسابوري جمع خمسين نوعًا من علوم الحديث في كتابه « معرفة علوم الحديث ».

● وابن الصلاح – أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري – جمع خمسة وستين نوعًا في كتابه « علوم الحديث »والمشهور باسم: « مقدمة ابن الصلاح ».

ومن المؤلفين من أفرد نوعًا منها في كتاب مستقل:-

● كالخطيب البغدادي ـ الذي قال عنه ابن حجر: « وقل فنٌّ من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابًا مفرداً »[1] ا هـ. ألّف « الكفاية في علم الرواية » جعله ـ كما يتضح من اسمه ـ في قوانين الرواية. وألف « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » جعله فيما ينبغي أن يتأدب به الشيخ والتلميذ، وألف « السابق واللاحق »، وألف « الفصل للوصل المدرج في النقل »، وألف « أخبار من حدث ونسي ».

● والقاضي عياض بن موسى اليحصبي، ألف كتابه « الإلماع في ضبط الوراية وتقييد السماع ».

● وأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي (المتوفى ١٣٠٤ هـ) ألف كتابًا في مسائل الجرح والتعديل سماه

---

(١) مقدمة شرح نخبة الفكر.

«الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» وهو جيد في بابه.

ولما أُسند إليَّ تدريس «علم الرجال» والذي يتفرع منه «علم الجرح والتعديل»، أعددت مجموعة من المحاضرات لإلقائها على الطلاب، ودونتها للاحتفاظ بها، ثم طبعتها لتكون بين أيدهم.

ولقد قدمت لها بثلاث مقدمات:-

الأولى: في الإسناد، منزلته؛ واختصاص الأمة به.

الثانية: في علم الرجال؛ تاريخه، وأئمته.

الثالثة: في علم الجرح والتعديل؛ تعريفه، ومنزلته.

ثم قسمت الموضوع إلى قسمين:

القسم الأول: في العدالة والجرح «ووضعت مرآة في مقدمته توضح نقاطه».

القسم الثاني: في تراجم بعض المحدثين، وهذا ما يقتضيه المنهج.

ولقد ركزت في تراجم المحدثين في الكثير الغالب علي أئمة الجرح والتعديل؛ لأنهم محدثون من ناحية، ولأنهم ألصق بالموضوع من ناحية أخرى.

والله أسأل التوفيق والسداد.

عبد المهدي

المقدمــات

المقدمة الأولى: الإسناد؛ منزلته، واختصاص الأمة به:

حث الرسول ﷺ الأمة علي أن يأخذ كل منها العلم عمن فوقه، ويُبَلِّغَهُ من دونه، إذ في ذلك بقاء العلم وإظهاره، ومعرفة أحكام الدين والعل بها.

يقول ﷺ: «تَسمعون، ويُسمع منكم، ويُسمع ممن يَسمع منكم»(١).

ويقول: «بلغوا عني ولو آية...»(٢).

ويقول: «نَضَّرَ الله امرءاً سمع منا حديثًا فحفظه، حتى يبلغه عنا كما سمعه، فَرُبَّ حامل فقه غير فقيه»(٣)، وفي رواية: «ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»، وفي رواية: «فرب مبلَّغ أوعى له من سامع»، وقال في حجة الوداع: «ليبلغ الشاهدُ الغائبَ، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»(٤).

وقال لوفد عبد القيس: «احفظوه وأخبروا به من وراءكم»(٥).

---

(١) أخرجه ابن حبان وأبو داود وأحمد عن ابن عباس.

(٢) أخرجه البخاري والترمذي وأحمد عن عبد الله بن عمرو.

(٣) أخرجه ابن حبان والترمذي وأبو داود وأحمد عن زيد بن ثابت.

(٤) أخرجه البخاري ومسلم وأحمد عن أبي بكرة نفيع بن الحارث بن كلدة.

(٥) أخرجه مسلم عن ابن عباس.

وهو ﷺ إذا كان قد حث الأمة على السماع والإسماع، اللذين هما حصن أمان للسنة من أن يضيع منه حرف، فإنه أيضًا وضع لها الحصن الذي يحفظها من أن يزاد فيها حرف، فحذر من الكذب عليه، ومن رواية المكذوب، وعن الكاذب، مبينًا أن هذا النوع من الكذب ليس كأي كذب، وإنما هو كذب في دين الله، إثمه أعظم والعقوبة عليه أشد.

أخرج الإمام مسلم (١/٥١-٥٩) عن سمرة بن جندب، وعن المغيرة بن شعبة، قالا: قال رسول الله ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين» روي بفتح الباء الموحدة وبكسرها

وعن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لاتكذبوا عليّ؛ فإنه مَنْ يكذب علي يلج النار».

وعن أنس انه قال: إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثًا كثيراً أن رسول الله ﷺ قال: «من تعمد علي كذبا؛ فليتبوأ مقعده من النار».

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من كذب علي متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار».

وعن المغيرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن كذبا عليّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب عليّ متعمداً، فليتبوأ

مقعده من النار».

وبيَّن القرآن الكريم أن الخبر المقبول إنما هو خبر العدل، أما خبر الفاسق فلا، قال سبحانه: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا...** ﴾ الآية، وقال: ﴿**وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ**﴾، فدلت الآية الأولى على وجوب التبيين والكشف عن خبرالفاسق، ودلت الثانية على الاعتماد علي خبر العدل، وهي وإن كانت في الشهادة، فالخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فإنهما يجتمعان في أعظم معانيهما.

«راجع مقدمة صحيح الإمام مسلم»

ومن هذين - الحث على السماع، والإسماع، والرواية عن العدول فقط - كان علم الإسناد، واهتمت به الأمة اهتمامًا منقطع النظير؛ لإدراكها أنه أساس حفظ هذا الدين.

قال عبد الله بن المبارك: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)، وقال: (بيننا وبين القوم القوائم) يعني: الإسناد. «مقدمة مسلم»

وقال محمد بن سيرين: (إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه). «مسلم والكفاية ص ١٩٦»

وقال الضحاك بن مزاحم: (إن هذاالعلم دين، فانظرواعمن تأخذونه). «كفاية ص ١٩٦»

وقال طاووس: (إن كان صاحبك مليًا - أي يعتمد عليه بأن يكون عدلاً ضابطًا - فخذ عنه).
«مقدمة مسلم»

وقال مالك: (اتق الله، وانظرممن تأخذ هذا الشأن).

«كفاية ص ١٩٦»

وقال القاضي أبو بكر بن العربي المعافري: (والله أكرم هذه الأمة بالإسناد، لم يعطه أحداً غيرها، فاحذروا أن تسلكوا مسلك اليهود والنصارى، فتحدثوا بغير إسناد؛ فتكونوا سالبين نعمة الله عن أنفسكم، مطرقين للتهمة إليكم، وخافضين لمنزلتكم، ومشتركين مع قوم لعنهم الله وغضب عليهم، وراكبين لسنتهم».

المقدمة الثانية: علم الرجال؛تاريخه وأئمته:

أجاز الإسلام الكلام في حالَ رجال الرواية، بل اعتبر ذلك من النصيحة الواجبة؛ وذلك لتسلم الشريعة من الدس والدخيل، ولايوجد سبيل لمن في قلبه مرض، فتكلم الرسول ﷺ بما تتحقق به النصيحة، فقال: (ان عبد الله رجل صالح)[1] وقال: (بئس أخو العشيرة)[2]... إلخ وكذلك تكلم الصحابة من بعده، ولكن كان القول قليلاً، فإن الصحابة جميعا معدلون بتعديل الله

(١) اخرجه البخاري ومسلم والترمذي.

(٢) اخرجه البخاري، وسياتي إن شاء الله تعالى.

لهم، ولم يكن الجرح في عهدهم الا بالنسيان والغفلة أو الخطأ، وهذا فيهم قليل، لشدة حرصهم وتحريهم، أما من وجد في عصرهم وهو غير صحابي، بأن أسلم بعد موت الرسول ﷺ سواء من العرب أو الأمم الأخرى؛ فلم يأخذوا عنه ما رواه عن بعضهم؛ إذ وجود الصحابة كافٍ، فكيف يأخذون عمَّن أخذ عن الصحابي، والصحابي موجود؛ فلم يكن لحديث عهد بالإسلام دخل في الرواية في تلك الحقبة.

وما أخذه الصحابة عن علماء أهل الكتاب لم يرفعوه (أي لم يضيفوه الى رسول الله ﷺ)، وانما بينوا مصدره، وذلك كافٍ في الحفاظ على السنة.

ومن الذين تكلموا في عهد الصحابة في حال الرواة، عبدالله ابن عباس ـ حبر هذه الأمة وفقيهها ـ، وعبادة ابن الصامت، وأنس ابن مالك، والسيدة عائشة رضي الله عنهم.

أما في عصر كبار التابعين، فوُجد من له أوهام وأغلاط، ووجد فيهم الضعفاء ممن كانوا من دعاة المذاهب الخارجة والنحل الغالية، ولم يوجد من يتعمد الكذب، فتكلم العلماء في الواحد بعد الواحد، وممن تكلم في هذا العصر جماعة، كالشعبى، وابن المسيب وابن سيرين.

أما في عصر أوساط التابعين في أوائل القرن الثاني الهجري،

فوجد فيهم من الضعفاء من يقع منه رفع الموقوف، ووقف المرفوع، ورواية المرسل، ومن يكثر خطؤه، كأبي هارون عمارة بن جوين العبدي.

أما في عصر صغار التابعين في حدود منتصف القرن الثاني، فلقد جد فيهم الفرق السياسية، والعناصر الفلسفية، وازداد التعصب؛ فظهر الكذب، ولزم من ذلك أن يتكلم العلماء في الرجال، وأن يتسع النظر في الجرح والتعديل، خصوصاً وقد كثر بعد ذلك في أتباع التابعين من يتعمد الكذب في عصرهم، فنظر شعبة، ومالك، ومعمر، وهشام الدستوائي، ثم ابن المبارك، وهشيم، وابن عيينة، ومن بعدهم يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأول من جمع كلامه في ذلك يحيى ابن سعيد، ثم تلامذته، مثل: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ثم تلامذتهم: كالبخاري، ومسلم، وأبي زرعة وأبي حاتم، ثم تلامذتهم، كالترمذي والنسائي إلى آخر عصر الرواية في حدود الثلاثمائة.

وامتاز المتكلمون في هذا الفن بميزة جعلت علم الجرح والتعديل محل إعجاب القاصي والداني، وأصبح المؤرخ لأي فن، والدارس لأي تاريخ، يحاول أن يصل به إلى ما وصل إليه علم السنة المحمدية، ولكن هيهات هيهات!! إن الأمر دين، والله قد تكفل بحفظه، ووعد الله لا بد أن يتحقق، تلك الميزة هي أنهم

كانوا ينقدون ويعدّلون حسبة لله، لا تأخذهم خشية أحد، ولا تتملكهم عاطفة، فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث اباه، ولا اخاه ،ولا ولده.

سئل زيد بن أبي أنيسة عن أخيه، فقال: (لا تأخذوا عن أخي).

وسئل علي بن المديني عن أبيه، فقال: (سلوا عنه غيري) فأعادوا المسألة فأطرق ثم رفع رأسه، فقال: (هو الدين، إنه ضعيف).

وكان وكيع بن الجراح لكون والده كان على بيت المال يقرن معه آخر إذا روى عنه.

وقال أبو داود صاحب السنن: (ابني عبد الله كذاب).

وقال الذهبي في ولده أبي هريرة: (إنه حفظ القرآن، ثم تشاغل عنه حتى نسيه).

«راجع فتح المغيث ٣ / ٣٢٢ للسخاوي، ومقدمة صحيح مسلم، والإعلان بالتوبيخ»

وعبد الخالق بن منصور سأل يحيى بن معين عن علي بن قرين، فقال يحيى: (كذاب)، فقال عبد الخالق: (يا أبا زكريا - كنية يحيى بن معين - إنه ليذكر أنه كثير التعاهد لكم)!! قال يحيى: (صدق، إنه ليكثر التعاهد لنا، ولكني أستحي من الله أن

أقول إلا الحق).

« تاريخ بغداد ١٢ / ٥١ بتصرف »

وكانت المظاهر لا تغريهم، وكل ما يهمهم أن يُخلصوا العمل لله، ويصلوا إلى الحق، الذي ترتاح عنده ضمائرهم، لخدمة الشريعة، ودفع ما يشوبها، وبيان الحق من الباطل.

قال يحيى بن معين: (إنَّا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطُّوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة) أي: أناس صالحون، ولكنهم ليسوا من أهل الحديث.

وكذا قال يوسف بن الحسين الرازي.

وقيل ليحيى بن سعيد القطان: (أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى)؟ قال: (لأن يكون هؤلاء خصمائي، أحب من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: لِمَ حدثت عني حديثًا ترى أنه كذب)؟!

« كفاية ص ٩٠ »

وورد عنه أيضًا: (لِمَ لَمْ تَذُبَّ الكذب عن حديثي)؟، أي: لِمَ لَمْ تدفع الكذب عن حديثي؟

المقدمة الثالثة: في علم الجرح والتعديل؛ تعريفه، ومنزلته:

نشأ هذ العلم من قول الله سبحانه: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا** ﴾. « سورة الحجرات: ٦ »

فليس كل كلام يقبل، وإنما يقبل من الكلام ما توافرت فيه أسباب القبول. من هنا نهض علماء الأمة بما يفرضه عليهم دينهم، والذي يتمثل في عدة أمور، هي:

١ - وضع قواعد للجرح والتعديل، فللمعدِّل شروط، وكذلك للمجرِّح، وليس كل جرح يقبل، وإذا اجتمع الجرح المفسَّر مع العدالة يقدم... إلخ.

٢ - تتبع أحوال الرواة، وبخاصة من حيث عدالتهم أو جرحهم.

٣ - تطبيق هذه القواعد على الرواة الذين عرف حالهم، ثم الحكم عليهم في ضوء ذلك.

٤ - دوام تتبع أحوال الرواة - فلربما خلّط الضابط، أو ضاعت كتب الكاتب، أو ضبط من كان لا يضبط - لمعرفة مدى استمرار الحكم الأول على الراوي[1].

ويدرك قيمة هذه الجهود من عرف أن أئمة هذا العلم عرفوا عن الراوي، مولده ومكان ولادته، واسمه ونسبه ولقبه وكنيته ونسبته، ومكانة أسرته العلمية، ونشأته، وطلبه العلم، وشيوخه، وكيفية تحمله عن كل شيخ - فهل تحمل بالسماع أو الإجازة، أو غير ذلك، وإذا كان قد تحمل شيئًا بالسماع، وشيئًا

---

(١) هذه الأمور الاربعة هي فروع «علم الرجال».

بالإجازة عرفوا هذا من هذا - واهتموا بمعرفة أحواله من حيث العدالة، وأحواله من حيث الضبط - وهل هو من أهل ضبط الصدر، أو من أهل ضبط الكتاب، فإن كان من الأول فهل يروي باللفظ أو بالمعنى؟ فإن كان بالثاني اشترطوا له شروطًا، وإن كان من أهل ضبط الكتاب اشترطوا شروطًا للكتابة، ولضبط الكتاب - وأقرانه، وروايته عنهم وروايتهم عنه، ورحلاته - فإلى أي مكان ارتحل، وسمع ممن من هذا البلد الذي ارتحل إليه؟ - وأعماله العلمية، وتلامذته، ومدى استمرار ضبطه، وتاريخ وفاته.

ولهم مصطلحات في كل ذلك، وضعها السلف وسار عليها الخلف، ومن يراجع كتب الرجال يظهر له جليًا جهود أئمة هذا العلم، وتتضح له دقتهم، وعمق نظرتهم، وما بذلوه من مجهود، مع الدين والورع، كما يظهر له مدى أصالة السنة، وكيف صينت، كما يزيده ذلك ثقة ويقينًا بأصول دينه، حتى قال المستشرق «مرجليوث»: (ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم). «المقالات العلمية: ٢٣٤، ٢٣٥»

تعريف علم الجرح والتعديل[1]:

هو علم يبحث فيه عن قواعد جرح الرواة وتعديلهم.

---

(١) سوف أعرف هنا علم الجرح والتعديل، أما تعريف الجرح، وتعريف العدالة، فسيأتي كلٌّ في موضعه إن شاء الله تعالى.

هذا هو التعريف الذي أراه، وإليك توضيحه بإيجاز؛ فالمراد بقواعد الجرح: الشروط التي لا بد من توفرها في المجرِّح، والشروط التي لا بد من توافرها في الجرح ليقبل، وألفاظ الجرح، ومراتب هذه الألفاظ، وحكم حديث أهل كل مرتبة من هذه المراتب.

والمراد بقواعد تعديل الرواة: شروط المعدِّل، وشروط التعديل المقبول، وألفاظ التعديل، ومراتب هذه الألفاظ، وحكم حديث أهل كل مرتبة من هذه المراتب.

ويدخل في قواعد الجرح والتعديل أمور أخرى، مثل القواعد التي تتبع عند تعارض أقوال الأئمة في الراوي، أو تعارض قول الإمام الواحد.

ولقد عرَّف صاحب كشف الظنون علم الجرح والتعديل بأنه: علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ. «كشف ١ / ٥٨٢»

وفي رأيي أن صاحب كشف الظنون ذكر تعريف علم الرجال، لا تعريف علم الجرح والتعديل، وهناك فرق بين العلمين؛ إذ علم الجرح والتعديل فرع من فروع علم الرجال - كما صرح هو، أي: صاحب كشف الظنون بذلك في نفس الموضع السابق - فعلم الجرح والتعديل علم بقواعد جرح الرواة وتعدليهم، أما علم الرجال فهو معرفة أحوال الرواة، والحكم عليهم في ضوء علم الجرح والتعديل.

ولقد بيّن صاحب كشف الظنون أن هذا التعريف من عنده، وأن علم الجرح والتعديل لم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات. «الكشف ١ / ٥٨٢»

والذي يتضح لي أن أصحاب الموضوعات لم يذكروه لعدم ذكر السابقين له على أنه علم مستقل، فلقد كان داخلاً ضمن علوم الحديث - وإن كان نوعًا كبيرًا واسع المسائل متعدد الفروع - ولما بدأ علم الرجال يتميز كان علم الجرح والتعديل داخلاً فيه، ولا غرابة أن يظل علم فترة من الزمن من مشمولات علم آخر، فكثير من العلوم بدأ هكذا ثم استقل، فعلم الدراية نشأ في ثنايا علم الرواية ثم استقل، وكذلك علم أصول الفقه عاش فترة في ثنايا الفقه ثم استقل، وكذلك علوم القرآن عاشت فترة في ثنايا التفسير ثم استقلت.

ولما أُفرد علم الدراية بالتأليف، كان يشمل فيما يشمل علم الجرح والتعديل، على أنه نوع منه، وبعضهم اعتبره نوعَين، فالحاكم أبو عبد الله النيسابوري (المتوفى ٤٠٥ هـ) جعله النوع الثامن عشر من علوم الحديث، وقال: (هذا النوع من علم الحديث معرفة الجرح والتعديل وهما في الأصل نوعان، كل نوع منهما علم برأسه). اهـ «معرفة علوم الحديث ص٥٢»

وعده ابن الصلاح نوعًا من الأنواع، وهو عنده النوع الثالث والعشرون، وعنون له «معرفة صفة من تقبل روايته، ومن ترد روايته، وما يتعلق بذلك من قدح وجرح، وتوثيق وتعديل».

وتبع ابن الصلاح في ذلك كثيرون ممن اقتدوا به.

ويكفي تدليلاً على سعة هذا النوع أن تعرف أنه اشتمل على أكثر من خمسين صحيفة من كتاب «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي».

منزلة علم الجرح والتعديل:

بيّن الحاكم أن علم الجرح والتعديل ثمرة علم الدراية، والمرقاة الكبيرة منه. «معرفة علوم الحديث ص٥٢»

وكان العراقي أوضح منه، إذ قال:

واعنَ بعلم الجرح والتعديل فإنه المرقاة للتفصيل

بين الصحيح والسقيم .. ..

وقال السخاوي شارحًا ذلك: «(واعن) أي اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام، (بعلم الجرح) أي التجريح، (والتعديل) في الرواة فهو من أهم أنواع الحديث، وأعلاها وأنفعها..» «فتح المغيث ٣/٣١٤»

ويقول ابن المديني: (الفقه في معاني الحديث نصف العلم،

ومعرفة الرجال نصف العلم.

«نقله في مقدمة الخلاصة وعزاه لتذهيب الذهبي»

وقال ابن أبي حاتم: (ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله - عز وجل - وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة، حُقَّ علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة، والثبت في الرواية بما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته... وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة وكشفو لنا عن عوراتهم في كذبهم، وما كان يعتريهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ... إلخ).

«تقدمة الجرح والتعديل ص٥، ٦، وراجع إلى ص١٠ ففيه فوائد»

ولعله اتضح لك شيء من منزلة هذا العلم، وأنه السبيل إلى الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف.

وأوضح لك فإنه لو كان عندك حديث لا تعرف حاله من حيث القبول والرد، فسبيلك إلى معرفة حاله أن تعرف أحوال رجال الإسناد، وبعد معرفة أحوالهم يمكنك الحكم على الحديث، فإذا عرفت أحوال رجال الإسناد، فإنك لا تستطيع فهم مصطلحات الأئمة في تراجم الرجال إلا إذا كنت دارساً علم الجرح والتعديل، كما أنك لا تستطيع التصرف إذا وجدت بعض العلماء قد جرح الراوي وبعضهم عدله إلا إذا كنت قد درست

هذا العلم، فمثلاً لو وجدت في ترجمة راوٍ «منكر الحديث»، أو «فيه مقال»، فبدون معرفة علم الجرح والتعديل لا تعرف حكم الحديث، وبمعرفة علم الجرح والتعديل تعرف أن «منكر الحديث» من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، وأهل هذه المرتبة يكتب حديثهم للاعتبار، إلا إذا كان قائل هذه العبارة «منكر الحديث» الإمام البخاري، فإنه يطلق هذه العبارة على من لا تحل الرواية عنه، كما صرح بذلك، وكذلك «فيه مقال» بدون معرفة علم الجرح والتعديل لا تعرف حال الحديث الذي قيل في أحد رواته ذلك، وبمعرفة هذا العلم -الجرح والتعديل- تعرف أن هذه الكلمة من المرتبة السادسة من مراتب الجرح، والمتصف بها يكتب حديثه للاعتبار.

ومجمل القول أن علم الجرح والتعديل هو سبيل معرفة حال الحديث من حيث القبول والرد، وهذه منزلة سما بها هذا العلم؛ نظراً لعظم مكانته من المصدر الثاني للإسلام السنة النبوية.

وبعد هذه المقدمات في الإسناد، وفي الرجال، وفي الجرح والتعديل يكون قد آن أوان الشروع في القسم الأول، قسم العدالة والجرح، فاقول وبالله التوفيق:

القسم الأول

العدالة والجرح

أولاً: العدالة:

تعريفها، ما تثبت به، تفسيرها، شروط المعدل، مراتب التعديل، الضبط.

ثانيًا: الجرح:

تعريفه - حكمه - شروط المجرح - الجرح الجائز - ما يثبت به الجرح - تفسير الجرح - مراتب الجرح - تعارض الجرح والتعديل.

العـــدالة

أولاً ـ تعريف العدالة:

العدالة: مصدر عدل ـ بضم الدال ـ يقال عَدُل فلان عدالة وعدولة فهوعدل، أي: رضا ومقنع في الشهادة. والعدل يطلق على الواحد وغيره، يقال: هو عدل وهما عدل وهم عدل، ويجوز أن يطابق، فيقال: هما عدلان وهم عدول، وقد يطابق في التأنيث فيقال: امرأة عدلة.

وأما العدل الذي هو ضد الجور فهو مصدر قولك عدل ـ بفتح الدال ـ في الأمر فهو عادل. وتعديل الشيء تقويمه. وتعديل الشاهد نسبته إلى العدالة.

وللعلماء في تفسير العدالة آراء نذكر بعضًا منها:

١ ـ العدالة صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل بالمروءة عادة ظاهراً، فالمرة الواحدة من صغائر الهفوات وتحريف الكلام لا تخل بالمروءة ظاهراً؛ لاحتمال الغلط، والنسيان، والتأويل، بخلاف ما إذا عرف منه ذلك وتكرر فيكون الظاهر الإخلال.

والمروءة ـ التي في تعريف العدالة ـ هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات. وقيل: هي صون النفس عن الأدناس، ورفعها عما يشين

عند الناس.

٢ ـ العدالة: الاستقامة. وليس لكمال الاستقامة حد يوقف عنده، فاعتبر فيها أمر واحد، وهو رجحان جهة الدين والعقل، على طريق الشهوة والهوى، فمن ارتكب كبيرة سقطت عدالته وقل الوثوق بقوله، وكذلك من أصر على صغيرة، فأما من أتى بشيء من الصغائر من غير إصرار فعدل بلا شبهة.

٣ ـ العدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخبر، هي: العدالة الراجعة إلى استقامة دينه، وسلامة مذهبه، وسلامته من الفسق، وما يجري مجراه.

٤ ـ العدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.

هذا في العدالة، أما العدل ففي تفسيره يأتي حديث رسول الله ﷺ:

أخرج الخطيب في الكفاية (ص١٣٦) بسنده عن الإمام الحسين بن علي ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ قال: «من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم؛ فهو ممن كَمُلَت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته، وحرمت غيبته»[1].

---

(١) وأخرجه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ٢ / ٣٠٠.

وللعلماء في تفسيره أقوال، منها:

١ - سئل عبد الله بن المبارك عن العدل، فقال: (من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دينه خربة، ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء).

٢- وقال إبراهيم: (العدل في المسلمين من لم يظن به ريبة).

٣ - وقال سعيد بن المسيب: «ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب لا بد، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه، وهب نقصه لفضله».

٤ - وقال الشافعي: (لا أعلم أحداً أعطى طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية الله إلا يحيى بن زكريا عليه السلام، ولا عصى الله فلم يخلط بطاعة، فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المُعَدَّل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح).

٥ - وجمهور العلماء على أن العدل هو: المسلم، البالغ، العاقل، الذي سلم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، (تقدم معنى المروءة).

وهكذا يتضح أن العدل هو: من سلمت عقيدته، وصحت عبادته، واستقام سلوكه على هَدْي رسول الله ﷺ.

فعقيدته على الكتاب والسنة، ليس مبتدعًا، ولا صاحب هوى.

وعبادته وَفْق شرع الله تعالى، كما جاء في الكتاب والسنة، فهو منته عما نهى الله عنه، مؤتمر بما أمر الله به، لا يفعل كبيرة، ولا يصر على صغيرة، فإن زلت قدمه؛ بادر بالتوبة والإنابة إلى الله تعالى.

إنه يسير على هدي القرآن والسنة، دون تبديل أو تغيير، ودون مخالفة لنهي، أو تقصير في أمر.

وكذلك الحال في أخلاقه، فهو على هَدْي القرآن والسنة.

ومن هنا يتضح قدر العدل، وأنه بمنأى عن الكذب، بعيد عن الزور، إنه صاحب عقيدة تمنعه من الكذب على الناس، فما بالك بالكذب على الله!! إنه يتقي الله في كل لفظة، ويخاف الله في كل حركة، ومن هنا فإنه لا ينطق إلا بالصدق، ولا يقبل أبداً إلا ما يرضي الله تعالى.

واستقامة العبادة وسمو الخلق تجعل المسلم خَيِّراً، لا يقبل الباطل، وإنما هو حق وخير.

فإذا أضيف إلى ذلك الضبط - والذي سيأتي الكلام عنه إن شاء الله تعالى - والذي هو قوة الذاكرة، بحيث إذا سمع شيئاً حفظه، واستطاع استحضاره في أي وقت، أو إذا كتب أتقن ودقق، وحفظ كتابه من أن تمتد إليه يد بتغيير، إذا أضيف هذا الضبط إلى العدالة فإنه يبين لنا صفة من تقبل أخباره في

الإسلام، وأنه المسلم التقي الذكي، الذي لا يقول إلا الصدق، وهو متقن حافظ.

ثانياً - ما تثبت به العدالة:

تثبت العدالة بأحد أمور:

١ - الشهادة بها: فمن شُهد له بالعدالة فهو عدل، إلا أنه اختلف في عدد الشاهد؛ فذهب بعض العلماء إلى أنه يجب أن يكون اثنين فأكثر، فمن شهد له عدلان فأكثر بأنه عدل ثبتت عدالته وذلك قياساً على الشهادة على حقوق الآدميين، إذ هي لا تثبت بأقل من عدلين. وجمهور العلماء على أنه يكفي في إثبات عدالة الراوي شهادة عدل واحد بها، قالوا: حيث إنه يقبل خبره فيجب أن تقبل تزكيته، بل هي من باب أولى، إذ أن الصفة تثبت بأقل مما يثبت به الحكم، كما يثبت الإحصان بشهادة اثنين، ولا يثبت الرجم إلا بشهادة أربع، فإذا اشترطنا أكثر من واحد في التزكية في حين أننا نقبل خبر الواحد، فإنا نكون قد أثبتنا الصفة بأعلى مما يثبت به الحكم، وهذا عكس المتفق عليه، إذ المتفق عليه أن الذي تثبت به الصفة التي بثبوتها يثبت الحكم أنقص في الرتبة من الذي يثبت به الحكم. وآخر نقلي؛ وهو قبول عمر بن الخطاب تزكية الواحد، إذ قبل في تزكية سنين أبي جميلة قول عريفه، وهو واحد.

أخـرج الخطيب (كـفـاية ١٦١) بسنده عن سنين قـال : « وجدت منبوذاً على عهد عمر بن الخطاب فذكر عريفي لعمر فأرسل فدعاني والعريف عنده، فلما رآني مقبلاً قال : « عسى الغوير أبؤساً »[1] قال العريف له : يا أمير المؤمنين! إنه ليس بمتهم، قال : على ما أخذت هذا؟ قال : وجدت نفساً مضيعة فأحببت أن يأجـرني الله فـيـهـا . قـال : (هو حـر، وولاؤه لك وعلينا رضاعه) » .

قـال الخطيب (ص ١٦١) : (والذي نستحبه أن يكون من يزكي المحدِّث اثنين للاحتياط . فإن اقتصر على تزكية واحد أجزأ) .

وإذا كان تعديل الواحد كافٍ، فهل هو يشمل تعديل المرأة والعبد؟ خلاف بين العلماء .

حكم تعديل المرأة :

اختلف في تعديل المرأة على عدة أوجه :

١ ـ فأكثر العلماء من أهل المدينة وغيرهم على أنه لا يقبل

---

(١) هذا مثل قديم يقال عند التهمة، وأصل هذا المثل أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم وأتاهم فيه عدو فقتلهم فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر، وأراد عمر بالمثل : لعلك زنيت بأمه وادعيته لقيطاً فلما شهد له بالستر تركه ـ والغُوَير ـ بضم وفتح ـ راجع النهاية في غريب الحديث جـ٣، ص٣٩٤، ٣٩٥ ففيها مزيد من هذا.

في التعديل النساء، لا في الرواية، ولا في الشهادة.

٢ - وذهب القاضي أبو بكر الباقلاني إلى أنه تقبل تزكية المرأة في الرواية والشهادة، لا تزكيتها في الحكم، الذي لا تقبل شهادتها فيه.

٣ - وذهب الفخر الرازي وغيره إلى قبول تزكيتها مطلقًا، مستدلين بتزكية بريرة للسيدة عائشة، وقد قبل النبي ﷺ ذلك كما في قصة الإفك.

حكم تعديل العبد:

اختلف في هذا:

١ - ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني إلى أنه يجب قبول تزكيته في الخبر دون الشهادة؛ لأن خبره مقبول وتزكيته مردودة.

٢ - وذهب الفخر الرازي وغيره إلى قبول تزكيته في الخبر وفي الشهادة.

هذا والذي عليه المعول أن عدالة الراوي تثبت بتزكية عدل واحد له، حرًا كان أو عبدًا، ذكرًا أو امرأة؛ لأنه إن كان ينقل هذه التزكية فهي خبر، والخبر يقبل عن الواحد، وإن كان باجتهاد منه فهو حكم ولا يشترط في الحاكم تعدد.

بيد أنه يشترط في هذا العدل الذي يزكي الراوي شروط

سوف نعرض لها بعد قليل إن شاء الله، فتجب مراعاتها فقد يكون عدلاً لكن لا خبرة له بالرجال، فمثل هذا لا تقبل تزكيته.

ومما يجدر التنبيه إليه أنه وإن كانت عدالة الراوي تثبت بتزكية عدل ـ أو عدلين ـ فإنها لا تثبت برواية عدل ـ أو عدلين ـ عنه وما روي عن قوم بصحة ذلك فهو مردود.

قال الخطيب: (احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره، وهذا باطل؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وُجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب)، وسرد لكل ذلك أمثلة.

«راجع الكفاية ص١٥٠-١٥٤»

٢ ـ الاستفاضة والشهرة بالعدالة بين أهل العلم: فمن اشتهرت عدالته، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة بين أهل العلم، فإنه لا يحتاج إلى بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً، بل عدالته تثبت بذلك، وهو فوق من تثبت عدالته بتزكية عدل أو عدلين.

ولقد عقد الخطيب في الكفاية ص١٤٧ (باب في المحدث

المشهور بالعدالة والثقة والأمانة لا يحتاج إلى تزكية المعدل) ذكر فيه أن مثل مالك بن أنس، والسفيانين - الثوري وابن عيينة - وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر، والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم، لا يُسأل عن عدالتهم، وإنما يُسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين، أو أشكل أمره على الطالبين.

وذكر عن القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني قوله: (والشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية متى لم يكونا مشهوري العدالة والرضا، وكان أمرهما ملتبساً، ومجوزاً فيه العدالة وغيرها، والدليل على ذلك أن العلم بظهور سترهما، واشتهار عدالتهما أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة في تعديله وأغراض داعية لهما إلى وصفه بغير صفته، وبالرجوع إلى النفوس يعلم أن ظهور ذلك من حاله أقوى في النفس من تزكية المعدل لهما) . اهـ

وهذا مذهب شائع بين الأئمة قديمًا، يدل على ذلك ما روي أن أحمد بن حنبل سئل عن إسحاق بن راهويه، فقال: (مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين) .

وكذا يحيى بن معين، فلقد سئل عن أبي عبيد، فقال: (مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس) -

وأبوعبيد هو القاسم بن سلام صاحب التصانيف النافعة، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين.

٣ ـ العناية بطلب الحديث: قال ابن عبد البر: كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه.

واستدل على ذلك بقوله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين»[١].

فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تبيينًا ولا اتفق لهم علم بأن أحداً وثقه، فهو مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح.

وقال بهذا أيضاً مع ابن عبد البر جماعة، منهم السابق، واللاحق، بيد أن ابن عبد البر هو الذي أشهره وأشاعه، فلذا نسب إليه، من هؤلاء: إسماعيل بن إسحاق القاضي، والمزى،

---

(١) والحديث أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل، وابن عدي في مقدمة الكامل من عدة طرق وفيه اختلاف بين الأئمة شديد فمن مصحح له إلى حاكم بالوضع. راجع مقدمة الكامل في الضعفاء لابن عدي ص: ١٩٠، ٢٣٢، وفتح المغيث للسخاوي ١ / ٢٧٥، وفتح المغيث للعراقي ٢ / ٦، والتقييد والإيضاح ص١٣٨، ١٣٩.

وابن الجزري، وابن المواق، وابن سيد الناس، والذهبي، ومنهم أيضًا النووي، وسيأتي -إن شاء الله تعالى- كلامه.

ويستأنس لهذا بما جاء بسند جيد أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- كتب إلى أبي موسى رضي الله عنه: (المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودًا في حد، أو مجربًا عليه شهادة زور، أو ظنينًا في ولاء أو نسب).

وأيضًا ما روي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: (لا يؤخذ العلم إلا عمن شُهد له بطلب الحديث)[1] قال أبو زرعة: (فسمعت أبا مسهر يقول: إلا جليس العالم، فإن ذلك طلبه).

قال الخطيب: (أراد أبو مسهر بهذا القول أن من عرفت مجالسته للعلماء، وأخذه عنهم أغنى ظهور ذلك من أمره أن يُسأل عن حاله).

وأيضًا ما روي عن عبد الله بن عون: (لا نأخذ هذا العلم إلا عمن شُهد له عندنا بالطلب).

إلا أنه لم يجمع على هذا الأمر -ثبوت العدالة بالعناية بالطلب- فقد خالف القائلين بذلك جمع من الأئمة منهم ابن الصلاح، إذ قال -بعد أن ذكر هذا الرأي عازيه إلى ابن عبد البر وحده-: (وفيما قاله اتساع غير مرضيٍّ).

---

(١) راجع الكفاية ص١٤٩، ومقدمة الكامل لابن عدي ص٢٤٢.

وأجاب رافضوا هذا الرأي على حديث: «يحمل هذا العلم... الحديث»، بأنه من كل طرقه ضعيف، وعلى فرض أنه يصح الاستدلال به، فإنما يصح الاستدلال به لو كان خبراً، ولا يصح حمله على الخبر، لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة، فلم يبق له محمل إلا على الأمر، ومعناه أنه أمر الثقات بحمل العلم؛ لأن العلم إنما يقبل عن الثقات، ويؤيد هذا ما جاء في إحدى طرقه عند ابن أبي حاتم «ليحمل» بلام الأمر.

وأجاب القائلون بهذا الرأي بأن الفساق إذا عرفوا شيئاً من العلم، فليس هذا بعلم حقيقة.

قال النووي - تهذيب الأسماء واللغات ١/١/١٧ - في الحديث عن فضل تابعي التابعين ومن بعدهم: (وجعلهم - أي النبي ﷺ - عدولاً فأمرهم بالتبليغ عنه فقال ﷺ: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب»، وفي الحديث الآخر: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين»، وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه، وعدالة ناقليه، وأن الله تعالى يوفق له في كل عصر خلفاً من العدول يحملونه، وينفون عنه التحريف وما بعده فلا يضيع، وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع ولله الحمد، وهذا من أعلام النبوة، ولا يضر مع هذا كون بعض الفساق يعرف

شيئًا من العلم، فإن الحديث إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه، لا أن غيرهم لا يعرف شيئًا منه - والله أعلم). ا هـ

وإني لأسلم لابن عبد البر ومن معه في هذا الرأي إذ جعلوا الشهرة بطلب الحديث مرجحًا لأحد الجانبين، فكل راوٍ يجوز أن يكون عدلاً، وأن يكون مجروحًا، فحيث لم يظهر فيه جرح، ولم يوجد من يوثقه، فإن شهرته بالطلب تجعل جانب التوثيق راجحًا، فنحكم بعدالته، حتى يظهر فيه جرح، فإذا لم يظهر جرح فهو عدل، وهذا معنى كلام ابن عبد البر: (كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة، حتى يتبين جرحه)، ولقد قال بذلك ابن حجر كما سيتضح في العنصر الرابع.

٤ - رواية الجلة عنه: ذهب بعض الأئمة إلى أن مما تثبت به عدالة الراوي رواية جماعة من الجلة عنه، قال بذلك البزار، وابن القطان، والذهبي، وابن حبان، بل ادعى الذهبي أنه رأي الجمهور، فلقد سار البزار في مسنده على هذه الطريق، وجنح ابن القطان إليها، أما الذهبي فقال - في الميزان - في ترجمة مالك بن الخير - بالمثناة - الزبادي - بالموحدة - وقد نقل عن ابن القطان أنه ممن لم تثبت عدالته، قال: (يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة)، ثم قال: (وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص

على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح).

وتعقبه ابن حجر بقوله: (ما نسبه للجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقاد إلا ابن حبان، نعم هو حق فيمن كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه).

والناظر يجد أن ابن حجر يرى ثبوت عدالة الشيخ إذا كان مشهوراً بالطلب، وروى الجلة عنه. فكأنه جمع سببي العدالة ـ السابق وما هنا ـ في سبب واحد، أما كلام النووي ـ السابق ـ، والذهبي ـ هنا ـ فيفيدان أن السببين كل منهما مستقل، يفيد العدالة وحده، وبينهما فارق، فتثبت عدالة الراوي بالشهرة بالطلب، وتثبت أيضاً برواية الجلة عنه.

ويظهر لنا ـ والله أعلم ـ أنهما سببان مستقلان، كل منهما يفيد العدالة ـ والله أعلم.

تفسير العدالة

تقدم أن مما تثبت به العدالة شهادة عدل بها، فهل تكفي شهادته أن هذا الراوي عدل فقط؟ أم لا بد أن يفسر العدالة أي يذكر سببها؟

ذهب بعض الأئمة إلى أنه لا بد من ذكر سبب العدالة،

وذلك لأمرين:

الأول: أنه قد يزكى بناء على أمر لا يصح سببًا للعدالة، كما قيل لأحمد بن يونس: عبد الله العمري ضعيف، فقال: إنما يضعفه رافضي مبغض لآبائه، ولو رأيت لحيته وخضابه وهيئته لعرفت أنه ثقة. فاحتج أحمد بن يونس على أن عبد الله العمري ثقة بما ليس حجة؛ لأن حسن الهيأة مما يشترك فيه العدل والمجروح.

الثاني: أن أسباب العدالة مما يكثر التصنع فيها، فيتسارع الناس إلى الثناء على الظاهر، فهذا الإمام مالك مع شدة نقله وتحريه قيل له في الرواية عن عبد الكريم بن أبي المخارق، فقال: (غرني بكثرة جلوسه في المسجد)، يعني لما ورد من كونه بيت كل تقي.

وذهب بعضهم إلى أنه لا يجب ذكر سبب العدالة، بل يقبل على الجملة تعديل المزكي، وذلك لامرين:

الأول: إجماع الأمة على أنه لا يرجع في التعديل إلا إلى قول عدل، رضا، عارف بما يصير به العدل عدلاً والمجروح مجروحًا، فلو أوجبنا مطالبته بذكر سبب العدالة لكان ذلك قدحًا في معرفته بأحوال المزكي وما به تحصل العدالة وما به يحصل الجرح.

الثاني: أن أسباب العدالة كثيرة متعددة، فإذا أوجبنا ذكر

سبب العدالة كان على المزكي أن يذكر لنا كل ما يفعله الراوي، مما يوافق الشرع، وكل ما يتركه الراوي مما يخالف الشرع، وفي ذلك ما فيه. وهذا الرأي هو الذي أميل إليه، فإن دليلي الفريق الأول يزولا حينما تتوافر في المزكي الشروط التي اعتبرها الأئمة كي يقبلوا شهادته وتزكيته، ولسوف نذكرها لك إن شاء الله تعالى. وهذا الرأي أيضًا هو الذي قال به الخطيب، إذ قال: (وقال قوم: لا يجب ذكر سبب العدالة، بل يقبل على الجملة تعديل المخبر والشاهد، وهذا القول أولى بالصواب عندنا).

«راجع الكفاية ص١٦٥»

شروط المعدل

اشترط الأئمة شروطًا في المزكي بحيث إذا وجدت قبلوا قوله في الرجال، وإلا فلا، وهذه الشروط هي:

١ - أن يكون عدلاً، أي: مسلمًا، بالغًا، عاقلاً، سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

٢ - أن يكون له شديد اعتناء بالطلب، والفحص عن أحوال الرجال.

٣ - أن يكون عالمًا بالأسباب التي تجعل الراوي عدلاً والتي تجعله مجروحًا، ولا يحكم إلا بعد تثبته من وجودها فيمن زكاه.

٤ ـ أن لا يكون متعصبًا لمن عدله أو متعصبًا ضده، فيعدِّل أو يجرح لعصبية عقدية أو مذهبية أو إقليمية.

وهذه طائفة من أقوال الأئمة تبين لك ما استنبطناه من شروط:

* قال التاج السبكي: (من لا يكون عالمًا بأسبابهما ـ أي: الجرح والتعديل ـ لا يقبلان منه، لا بإطلاق ولا بتقييد.

* وقال الحافظ ابن حجر: (تقبل التزكية من عارف بأسبابها، لا من غير عارف).

* وقال الخطيب: (ما يعرف به صحة المحدث العدل الذي يلزم خبره ـ يعني ما تعرف به عدالة الراوي ـ على ضربين: فضرب منه يشترك في معرفته الخاصة والعامة، وهو: الصحة في بيعه وشرائه وأمانته، ورد الودائع، وإقامة الفرائض، وتجنب المآثم، فهذا ونحوه اشترك الناس في علمه. والضرب الآخر هو: العلم بما يجب كونه عليه من الضبط والتيقظ، والمعرفة بأداء الحديث وشرائطه، والتحرز من أن يدخل عليه ما لم يسمعه، ووجوه التحرز في الرواية، ونحو ذلك مما لا يعرفه إلا أهل العلم بهذا الشأن، فلا يجوز الرجوع فيه إلى قول العامة، بل التعويل فيه على مذاهب النقاد للرجال).

* وقال الحافظ الذهبي: (ولا سبيل إلى أن يصير العارف

الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذاً إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة، والسهر، والتيقظ، والفهم، مع التقوى، والدين المتين، والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري، والإتقان، وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله تعالى عز وجل: ﴿ **فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ** ﴾ فإن آنست يا هذا من نفسك فهمًا وصدقًا ودينًا وورعًا، وإلا فلا تتعنَّ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب، فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله؛ فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج وينكب الزغل، ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله، فقد نصحتك) .ا هـ

« تذكرة ١ / ٤ »

مراتب التعديل[1]

لما كانت درجات الرواة في العدالة والضبط متفاوتة، استعمل الأئمة ألفاظًا تدل على ذلك، وها أنذا أذكرها لك مقسمة على

---

(١) الأولى أن يقال: « مراتب التوثيق »؛ لأن هذه المراتب مراعى فيها العدالة والضبط، ووجه جواز « مراتب التعديل »، أن التعديل عند المحدثين يشمل العدالة والضبط، وإنما استعملت غير الأَوْلى مراعاة لما سار عليه الأئمة في كتبهم مع التنبيه على الأَوْلى.

مراتب قد رتبتها من الأعلى إلى الأدنى، والله المستعان:

المرتبة الأولى: ما كان بصيغة «أفعل» من ألفاظ التعديل العليا: (أوثق الناس، أثبت الناس، أتقن من أدركت)، ويلتحق بها: (إليه المنتهى في التثبت)، ويحتمل أن يلتحق بها: (لا أعرف له نظيراً في الدنيا).

المرتبة الثانية: ما يفيد اشتهار الراوي بالعدالة والرضا: (فلان يسأل عن مثله، مثلي يسأل عن فلان؟!، مثل فلان يسأل عنه؟!، فلان يسأل عن الناس).

المرتبة الثالثة: تكرار لفظ التوثيق الذي هو من ألفاظ التعديل العليا: (ثقة ثبت، ثقة متقن، ثبت حجة، ثبت حافظ، ثقة ثقة، ثبت ثبت)، ونحو ذلك إذ التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه، وعليه فما زاد على مرتين فهو أعلى منها، وهكذا. ويلتحق بذلك: (عدل ضابط، عدل متقن، عدل حافظ).

المرتبة الرابعة: ما كان بلفظ من ألفاظ التعديل العليا: (ثقة، ثبت، متقن، حجة)، وكذا إذا قيل في العدل: (حافظ، ضابط)[1].

(١) وإنما كانت «ضابط» مع أنها لعدل أقل من «عدل ضابط»؛ لأن الثانية صرح الإمام فيها بالأمرين معًا، فكانت أعلى من التي لم يصرح فيها.

المرتبة الخامسة: (ليس به بأس، لا بأس به، صدوق[1]، مأمون، خيار، خيار الخلق).

المرتبة السادسة: (محله الصدق، رووا عنه، روى الناس عنه، يروي عنه، إلى الصدق ما هو[2]، شيخ وسط، وسط، شيخ، صالح الحديث، يعتبر به (أي في المتابعات والشواهد)، يكتب حديثه، مقارب الحديث[3]، جيد الحديث، حسن الحديث، مقارب الحديث[4]، ما أقرب حديثه، صويلح، صدوق إن شاء الله، أرجوا أنه لا بأس به، ما أعلم به بأساً).

ويمكن تقسيم المرتبة السادسة إلى أكثر من واحدة، ولعل العراقي قد فعل ذلك، فإنه بعد ذكر اللفظين الأخيرين (أرجو أنه لا بأس به)، و(ما أعلم به بأساً) قال: (والأولى أرفع؛ لأنه لا يلزم من عدم حصول العلم حصول الرجاء بذلك).

أما الإمام النووي فصريح كلامه أنها مرتبتان، والسيوطي معه في هذا، فإن الإمام النووي في تقريبه جعل (شيخ) مرتبة، وذكر السيوطي - نقلاً عن العراقي - معها (محله الصدق)،

---

(١) وصف بالصدق على طريق المبالغة، ولذا كانت أعلى من « محله الصدق ».

(٢) ليس بعيداً عن الصدق.

(٣) بكسر الراء، أي: حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات؛ أي هو وسط.

(٤) بفتح الراء، أي: حديثه تقارب حديث غيره؛ أي هو وسط.

و(إلى الصدق ما هو، شيخ وسط، جيد الحديث، حسن الحديث)، ونَقْلاً عن ابن حجر: (صدوق سيء الحفظ، صدوق يهم، صدوق له أوهام، صدوق تغير بآخره)، ثم قال: ويلحق بذلك من رمي بنوع بدعة كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم.

وجعل - أي النووي في تقريبه - (صالح الحديث) مرتبة وذكر السيوطي معها نَقْلاً عن العراقي: (صدوق إن شاء الله، أرجو أن لا بأس به، صويلح)، ونقلا عن ابن حجر: (مقبول).

قلت: فعلى كلام العراقي والنووي يمكن جعل هذه المرتبة ثلاث مراتب: الأولى والثانية من كلام النووي، والثالثة هي: (ما أعلم به بأساً) التي هي أنزل شيء عند العراقي، إلا أن هذا الخلاف من جعلها مرتبة أو مرتبتين أو ثلاث مراتب غير مؤثر، فيمكن جعل كل كلمة منها مرتبة تلي سابقتها في الدرجة، ويمكن جعل هذه الكلمات كلها تحت مرتبة واحدة، وهي في نفسها مرتبة، وقد رتبتها لك في ضوء كلام الأئمة من الأعلى إلى الأدنى جهد الطاقة، وفق الله وسدد.

قال السخاوي: (والضابط لأدنى مراتب التعديل؛ كل ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح).

وهذا الترتيب جرى عليه جمهور أهل الحديث[1]، وهناك من خالفه منهم مخالفة يسيرة؛ كابن معين، ودحيم، وابن مهدي، فيجب التنبه هنا لشيء، ألا وهو:

إن هذه المراتب إنما هي لجمهور أئمة الجرح والتعديل، وهي التي استقر عليها الاصطلاح، وهذا لا يمنع أن يكون لإمام آخر مصطلح يختلف عن هذا المنهج العام، فيجب مراعاة مصطلح كل إمام حينما نترجم لأحد الرواة.

فمثلاً حينما نترجم لراوٍ فنجد فيه كلامًا لأبي حاتم الرازي، فإنه يجب هنا أن نعرف مصطلحه الذي يسير عليه، فإن كان مع الجمهور كما هنا، عرفنا رتبة الراوي بسهولة، أما إذا كان له مصطلحات أخرى، فيجب أن يفهم كلامه في ضوئها، وهذا مما عَزّ في زماننا.

---

(١) يستثنى من ذلك الخلاف في التقسيم، ولقد سرت على نهج السخاوي في التقسيم، أما الحافظ ابن حجر والسيوطي وغيرهما، فأدخلوا المرتبة الثانية هنا في الأولى، وجعلوا السادسة هنا مرتبتين خامسة وسادسة، والخامسة من أول: «محله الصدق»، إلى: «شيخ»، والسادسة من: «صالح الحديث»، إلى النهاية. راجع تدريب الراوي ١ / ٣٤٢، وفتح المغيث للسخاوي ١ / ٣٣٦، وراجع الرفع والتكميل في عدة مواطن.

وإليك مصطلحات لبعض الأئمة، ممن خالف اصطلاح الجمهور:

١ - يحيى بن معين:

فظاهر كلامه يقتضي التسوية بين (ثقة) - التي هي من المرتبة الرابعة - وبين (ليس به بأس) - التي هي من المرتبة الخامسة.

قال أبو خيثمة: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: (فلان ليس به بأس)، و(فلان ضعيف)؟ قال: إذا قلت لك: (ليس به بأس) فهو ثقة، وإذا قلت لك: (هو ضعيف) فليس هو بثقة لا تكتب حديثه.

٢ - عبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم:

فلقد نُقل عنه أيضاً توثيق من قال فيه: (لا بأس به) مع الفارق في الرتبة بين: (ثقة) و(لا بأس به)، قال أبو زرعة الدمشقي: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم: ماتقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: (لا بأس به)، قال: فقلت: ولم لا تقول: (ثقة)، ولا نعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك إنه ثقة.

ولقد أجاب العلماء عما قالاه - ابن معين ودحيم - بجوابين كما يفهم من كلام مجموعهم:

الأول: إن أحداً منهما لم يقل إن قولي (ليس به بأس) كقولي (ثقة) حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، وإنما قال: إن من قال فيه لا بأس به فهو ثقة، وللثقة مراتب، فالتعبير عنه

بقولهم ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة.

قلت: فكأنه يفيد أن (لا بأس به) التي هي من المرتبة الرابعة تفيد التوثيق، وهذا متفق عليه كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

الثاني: إن هذا رأي لهما فقط، ومن ثم نجد نسبة هذا القول إليهما ظاهرة، فابن معين يقول: (إذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة)، أي أن هذا رأيه هو، ولو كان رأيًا عامًا، لقال: إن (ليس به بأس) كـ(ثقة)، أو ما شابه ذلك، مما يفيد كونه رأيًا عامًا كتعبير ابن مهدي وابن حنبل حينما كانا يرويان رأيًا عامًا فقد قال ابن مهدي: حدثنا خلدة، فقيل له: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقًا، وكان مأمونًا، وكان خيرًا (وفي رواية خيارًا) الثقة: شعبة وسفيان، وابن حنبل. سئل: عبد الوهاب بن عطاء ثقة؟ قال: تدري ما الثقة؟ إنما الثقة يحيى بن سعيد القطان. فهذا القول من عبد الرحمن بن مهدي ومن أحمد بن حنبل دليل على أن (ثقة) أرفع، وأن هذا رأي الجمهور.

٣ ـ عبد الرحمن بن مهدي:

فلقد قيل إنه يسوي بين «صدوق» والتي هي من المرتبة الخامسة، وبين «صالح الحديث»، وهي من المرتبة السادسة، بدليل ما روي عن أبي جعفر أحمد بن سنان، قال: كان

عبدالرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف، وهو رجل صدوق فيقول: رجل صالح الحديث. ولقد حمل الأئمة هذا منه على أنه يخالف الجمهور في هاتين اللفظتين. وأرى والله أعلم أن هذه ليست مخالفة للجمهور في مراتب التعديل، إنما هي مخالفة لمن حكم على الرجل، فحكم بعضهم بأنه صدوق، وحكم ابن مهدي بأنه صالح الحديث، وسيأتي -إن شاء الله- مزيد بيان لذلك، وعلى كل فغاية ما فيه أن يكون هذا اصطلاحًا خاصًا بابن مهدي، والله أعلم.

حكم هذه المراتب:

وإذا كنت قد بينت لك ألفاظ التعديل، وأنها مراتب بعضها أعلى من بعض، وقسمتها لك إلى ست مراتب، وبينت أنه يمكن تقسيمها إلى أكثر من ذلك فإنه يبقى أن أذكرحكم هذه المراتب من حيث الاحتجاج بأحاديث أهلها فأقول وبالله التوفيق:

أما المراتب من الأولى إلى الرابعة: فإنه يحتج بحديث أهلها، إذ هم جميعًا يشتركون في أنهم ثقات، وقد تقول إذا كانوا جميعًا ثقات، فهلا كانت هذه المراتب مرتبة واحدة؟! والجواب: إن حكمة التقسيم الترجيح عن التعارض، فإذا اختلف ألفاظ روايتي حديث واحد؛ إحداهما عن أوثق الناس، والأخرى عن ثقة، رجحت التي عن أوثق الناس؛ إذ هو أعلى في عدالته

وضبطه عن الثقة.

وحديث أهل هذه المرتب حديث صحيح، منه ما هو صحيح، ومنه ما هو أصح.

وحديث الصحيحين من هذه المراتب.

أما المرتبة الخامسة: فحديث أهلها يحتج به[1]، ومرتبته تلي مرتبة حديث الثقة، وحديث أهلها «حسن»، إنها مرتبة تشعر بالصدق، وسلامة الدين، لكنها لا تشعر بتمام الضبط، ومن ثم نزلت عن رتبة تمام الضبط (ثقة)، فحديث أهلها «حسن».

وأحاديث أهل هذه المرتبة كثير في كتب السنن: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجة، وسنن

(١) قد تجد في بعض الكتب أن حديث أهل هذه المرتبة ضعيف؛ لفقد شريطة الضبط، وربما شجع القائلين بذلك ما روي عن ابن أبي حاتم الرازي من قوله: ومنهم - أي الرواة - الصدوق الورع، المغفل الغالب عليه، الوهم والخطأ، والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد، والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام اهـ كلامه. وليس الأمر كذلك؛ فكلام ابن أبي حاتم هذا ينطبق على الطبقات التالية لذلك، أما الطبقة التي معنا فهي التي قال فيها ابن أبي حاتم: ومنهم - أي الرواة - الصدوق الورع، الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه. راجع الجرح (١ / ١٠)، والواقع يؤيد ذلك، فإن الثقة حديثه صحيح، أما من نزل عن رتبة الثقة قليلاً - وهم أهل هذه المرتبة - فيتعين أن يكون حديثهم حسناً، وإلا انقسم الحديث إلى صحيح وضعيف.

البيهقي وغيرها.

أما المرتبة السادسة: فحديث أهلها ضعيف يعتبر به، بمعنى أنه يُبْحث له عن مُقَوٍّ يقويه، من آية قرآنية، أو حديث آخر، أو قول صحابي... إلخ، فإذا وجدنا له مقوياً ارتفع عن رتبة الضعف إلى الحسن لغيره، أما إذا لم نجد له مقوياً فإنه يستفاد به في غير العقائد والأحكام، فيؤخذ به في الفضائل، والترغيب والترهيب، والزهد، والآداب، وحديث أهل هذه المراتب كثير في المصنفات، والمعاجم، والأجزاء.

الضبـــــط

وإذا كنت قد تحدثت عن العدالة فلسوف أتكلم بإيجاز عن الضبط الذي يعتبر عند بعض المحدثين جزءًا منها ـ كما تقدم ـ.

تعريف الضبط:

قال في المصباح: (ضبطه ضبطًا من باب ضرب حفظه حفظًا بليغًا، ومنه قيل: ضبطت البلاد إذا قمت بأمرها قيامًا ليس فيه نقص)، وقال في المختار: (ضبط الشيء حفظه بالحزم وبابه ضرب).

أما المحدثون: فالضابط عندهم هو اليَقِظ، الحافظ لحديثه، من الضياع والتحريف، وهذا إجمال نذكر تفصيله فأقول وبالله التوفيق:

اشترط المحدثون في الضابط شرطين:

الأول: أن يكون يقظًا، أي: فطنًا يدرك ما يسمع، ويدرك ما يقول، قال أبونعيم الفضل بن دكين: (ينبغي أن يكتب هذا الشأن عمن كتب الحديث يوم كتب؛ يدري ما كتب، صدوق مؤتمن عليه، يحدث يوم يحدث، ويدري ما يحدث).

«الكفاية ص٢٦٣»

ولعلك تدرك من كلام أبي نعيم أنه ليس المراد مجرد

الفطانة، وإنما هي فطانة في هذ العلم يوضح ذلك قول ابن حبان: (أن يعقل من صناعة الحديث مالا يرفع موقوفًا، ولا يصل مرسلاً أو يصحف سماعًا)[1] وأيضًا قول عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: (لا يؤخذ العلم إلا عمن شهد له بطلب الحديث).

«كفاية ص٢٥١»

بل جعلوا من اليقظة المطلوبة أيضًا أن يكون متحفظًا على شيخه في روايته من أن يدلسه له إن كان ممن يعرف بالتدليس، فإن كان الشيخ خبيث التدليس؛ فعلى الطالب أن يكون تحفظه عليه أكثر؛ وتحرزه منه أشد. قال شعبة: (كنت أجلس إلى قتادة، فإذا سمعته يقول: سمعت فلانًا، وحدثنا فلان كتبت، فإذا قال: قال فلان؛ وحدث فلان لم أكتب).

«كفاية ص٢٥٥»

ومنها أن يكون ذا علم بالرواة وأحوالهم، يقول يحيى بن سعيد: (ينبغي في هذا الحديث غير خصلة؛ ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ، ويكون يفهم ما يقال له، ويبصر الرجال، ثم يتعاهد ذلك)، ويقول أبو نعيم: (لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن ثلاثة - أي إلا عن ذي ثلاثة أمور، أي: خصال - حافظ له، أمين عليه، عارف بالرجال، ثم يأخذ نفسه

---

(١) فتح المغيث ١/٢٦٩.

بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه)، ويقول أبو زرعة الدمشقي: (رأيت أبا مسهر يكره للرجل أن يحدث إلا أن يكون عالمًا بما يحدث ضابطًا له).

الثاني: أن يكون حافظًا لحديثه بحيث لا يتطرق إليه تزوير، ولا يعتريه ضياع، وهذا الشرط يظهر في ضوء تقسيمهم الضبط.

أقسام الضبط:

الضبط نوعان:

١ - ضبط صدر، والمتصف به من يحفظ ما سمعه بحيث يبعد زواله من حافظته، ويتمكن من استحضاره متى شاء.

وهذ الذي يحدث من صدره؛ إما أن يحدث بالمعنى، وإما أن يحدث باللفظ، فإن كان يحدث بالمعنى فيشترط فيه:

أ - أن يكون عالمًا بمدلولات الألفاظ بصيراً بها.

ب - أن يكون عالمًا بما يحيل المعاني.

وهذان الشرطان احتراز من أن يغير في لفظ الحديث ما يجعل الحلال حرامًا، والحرام حلالاً.

ج - أن لا يكون حافظًا للفظ النبوي، وإلا تعين عليه التحديث به.

ويشترط في الحديث الذي يروى بالمعني:

أ - أن لا يكون مما اختص به ﷺ من جوامع الكلم.

ب - أن لا يكون من الأحاديث التي تعبدنا بألفاظها كالتشهد والأذان.

ج - أن لا يكون من أحاديث العقائد.

د - أن لا يكون اللفظ فيه محتملاً لأكثر من معنى.

«وراجع الكفاية ص٣٠٠»

أما إذا كان يحدث باللفظ - أي بنفس اللفظ النبوي - فلا يشترط فيه شيء مما سبق، لا في الراوي ولا في المروي.

قال الشافعي حكاية عن سائل سأله: (قد أراك تقبل شهادة من لا يقبل حديثه؟ فقلت: لكبر أمر الحديث، وموقعه من المسلمين، ولمعنى بيِّن. قال: وما هو؟ قلت: تكون ا للفظة تترك من الحديث فتحيل معناه أو ينطق بها بغيرلفظة المحدث، والناطق بها غير عامد لإحالة الحديث فيحيل معناه، فإذا كان الذي يحمل الحديث يجهل هذا المعنى كان غير عاقل للحديث؛ فلم نقبل حديثه إذا كان يحمل ما لا يعقل إن كان ممن لا يؤدي الحديث بحروفه...) إلخ.

«الرسالة ص١٦٤، وهو في الكفاية ص٢٦٣»

واعلم أن هذا الذي قالوه من جواز رواية الحديث بالمعنى من الذاكرة إنما جاز في الأعصار المتقدمة، والقوم ذاكرتهم قوية، ولهم شديد اعتناء بهذا العلم، وجل اعتمادهم على الرواية وأصحاب دراية بالغة باللغة، أما في هذه الأعصار وقد دونت الأحاديث، وكثرت الكتب؛ فلا يجوز رواية الحديث بالمعنى، خاصة والعلم بمدلولات الألفاظ، وما يحيل المعاني عري عنه الجل نسأل الله السلامة.

وهذا المنع من الرواية بالمعنى لا نحكم به الآن فقط، وإنما منع الأئمة منه بعد انتهاء عصر الرواية، أي: بعد انتهاء القرن الثالث الهجري.

٢ - ضبط كتاب: والمتصف به من يصون كتابه عن تطرق التزوير والتغير إليه، وقد أتقنه بأن يكون جيد الكتابة، يقابل بعدها.

عن هشام بن عروة قال: (قال لي أبي أكتبت؟ قلت: نعم. قال: عارضت؟ قلت: لا، قال: لم تكتب.

وعن يحيى بن أبي كثير، قال: (من كتب ولم يعارض كان كمن خرج من المخرج ولم يستنج).

«المحدث الفاصل ص٥٤٤، والكفاية ص٣٥٠»

يقول الشافعي: (ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة[1] حتى يجمع أموراً؛ منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفًا بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ أو يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه لا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه؛ لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظ إن حدث من حفظه حافظًا لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريئًا من أن يكون مدلسًا، يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ﷺ ما يحدث الثقات خلافه عن النبي ﷺ، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ، أو إلى من انتهى به إليه دونه؛ لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدثه عنه؛ فلا يستغني في كل واحد منهم عما وصفت).

«الرسالة ص١٦٠، وفيها خير كثير فراجعه، وراجع الكفاية ص٦٢»

كيف يعرف ضبط الراوي؟

وقد تتساءل كيف يعرف حفظ الراوي لصدره أو لكتابه، أو بمعنى آخر كيف يعرف ضبط الراوي؟

(١) أي المحدث.

والجواب:

يعرف ضبط الراوي بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان؛ كمالك، وشعبة، والسفيانين، والأوزاعي وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني والبخاري، ومسلم. فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتجَّ بحديثه.

وراجع كلام الشافعي السابق تجد فيه: (إذا شرك أهل الحفظ في الحديث؛ وافق حديثهم)، فإذا أردنا معرفة درجة ضبط راوٍ نظرناه شارك مَنْ من الأثبات؟ فإذا شارك مالكًا مثلاً، أخذنا مائة من الأحاديث التي شارك فيها مالكًا، فإن وافقه فثقة، وإذا اختل في لفظة أو لفظتين فتحتمل وهو أيضًا ثقة، أما إذا تكرر خطؤه؛ فيحكم عليه بـ(حسن) أو (ضعيف)، حسب خفة الضبط أو سوئه.

مراتب الضبط ودلالتها:

اعلم أن الضبط مراتب؛ عليا، ووسطى، ودنيا، وكذا العدالة؛ وعليه فمراتب الرواة من حيث العدالة والضبط تنقسم إلى تسع مراتب:

١ - رواة في الدرجة العليا من العدالة والضبط.

٢ - رواة في الدرجة العليا من العدالة، وفي الدرجة الوسطى من الضبط.

٣ - رواة في الدرجة العليا من العدالة، وفي الدرجة الدنيا من الضبط.

٤ - رواة في الدرجة الوسطى من العدالة، وفي الدرجة العليا من الضبط.

٥ - رواة في الدرجة الوسطى من العدالة، وفي الدرجة الوسطى من الضبط.

٦ - رواة في الدرجة الوسطى من العدالة، وفي الدرجة الدنيا من الضبط.

٧ - رواة في الدرجة الدنيا من العدالة، وفي الدرجة العليا من الضبط.

٨ - رواة في الدرجة الدنيا من العدالة، وفي الدرجة الوسطى من الضبط.

٩ - رواة في الدرجة الدنيا من العدالة، وفي الدرجة الدنيا من الضبط.

ولعله اتضح لك أن العدالة والضبط من الأمور المقولة بالتشكيك، لا بالتواطؤ. فدرجات الرواة متفاوتة في العدالة والضبط، والله أعلم.

الجـــــرح

قال في المصباح: (وجرحه بلسانه جرحًا، عابه وتنقصه، ومنه: جرحت الشاهد إذا أظهرت فيه ما تردُّ به شهادته).

وقال في اللسان: (ويقال: جرح الحاكم الشاهد، إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته؛ من كذب وغيره، وقد قيل ذلك في غير الحاكم، فقيل: جرح الرجل غضّ شهادته، وقال: جرح الشاهد إذا طعن فيه ورد قوله..) اهـ

أما عند المحدثين فهو ذكر ما يثلب العدالة أو الضبط، فكل مخل بالعدالة؛ من كفر، أو فسق، أو بدعة؛ فهو جرح، وكل مخل بالضبط؛ من غفلة، وسوء حفظ، ووهم، وتخليط، وضياع كتب؛ فهو جرح، والمتصف بذلك مجروح.

حكم الجرح:

العلماء في هذا فريقان؛ فريق يرى أن الجرح حرام؛ لأنه غيبة، وفريق يرى أن الجرح جائز، وهاك التفصيل والله المستعان:

١ ـ القول بأن الجرح حرام:

ذهب بعض الأئمة إلى أن قول القائل: (فلان ضعيف)، (فلان كذاب)، (فلان وضاع)، غيبة محرمة بدليل النصوص الواردة في تحريم الغيبة كقوله تعالى: ﴿**وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم**

بَعْضاً ﴾ وقوله ﷺ : « كل المسلم على المسلم حرام؛ دمه، وماله، وعرضه » إلى غير ذلك من النصوص، هذا إذا كان فيه ما قال، أما إذا لم يكن في الراوي ما قال الجارح فهو بهتان كما روي فيما أخرجه مسلم ٥ / ٤٤٩ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، قال: « أتدرون ما الغيبة »؟ قالوا الله ورسوله أعلم. قال: « ذكرك أخاك بما يكره »، قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: « إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهته »، حتى ولو كان ذلك سبيلاً للتعريف بالشخص، فهو غير جائز كما قال الحسن البصري - الذي هو من هؤلاء: (أخاف أن يكون قولنا حميداً الطويل غيبة). «فتح ١٠ / ٤٦٨»

ولم تظهر لي أسماء هذا الفريق، ولم يعمد الخطيب إلى ذكر أسمائهم، وإنما يمكن القول بأن منهم بكر بن حماد الشاعر المغربي، ومما قاله في ذلك:

أرى الخير في الدنيا يقل كثيره، وينقص نقصاً، والحديث يزيد
فلو كان خير كان كالخير كله ، ولكن شيطان الحديث مريد
ولابن معين في الرجال مقالة سيسأل عنها ،والمليك شهيد
فإن تك حقًا؛ فهي في الحكم غيبة وإن تك زوراً، فالقصاص شديد

ومنهم أيضاً يوسف بن الحسين الرازي، ومنهم كذلك بعض الصوفية.

أخرج الخطيب عن ابن المبارك أنه، قال: المعلى بن هلال هو إلا أنه إذا جاء الحديث يكذب، قال: فقال له بعض الصوفية يا أبا عبد الرحمن! تغتاب؟! فقال: اسكت، إذا لم نبين كيف يعرف الحقُّ من الباطل؟! «كفاية ص٩١»

٢ ـ القول بأن الجرح جائز:

وذهب جمهور الأئمة إلى أن الجرح جائز، بل واجب مستدلين على ذلك بما يأتي:

١ ـ قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا**﴾ أوجب سبحانه الكشف والتبيين عندخبر الفاسق، ولما كان حاله قد يخفى على البعض، ويحتاج إلى سؤال من يعرفه عن حاله، فإجابة العارف واجبة، وإلا كان آثمًا متصفًا بكتمان العلم.

٢ ـ أن النبي ﷺ قد جرح بعض الأفراد، وهذه أمثلة.

أ ـ لما جاءت فاطمة بنت قيس إلى النبي ﷺ فأخبرته أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباها، قال ﷺ: «أما أبو جهم، فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية؛ فصعلوك لا مال له»، والحديث في مسلم ٣ / ٦٩١، وذكره الخطيب في الكفاية

ص٨٤، وقال بعده: (في هذا الخبر دلالة على أن إجازة الجرح للضعفاء من جهة النصيحة؛ لتجنب الرواية عنهم، وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم؛ لأن رسول الله ﷺ لما ذكر في أبي جهم أنه لا يضع عصاه عن عاتقه، وأخبر عن معاوية أنه صعلوك لا مال له، عند مشورة استشير فيها لا تتعدى المستشير، كان ذكر العيوب الكامنة في بعض نقلة السنن، التي يؤدي السكوت عن إظهارها عنهم، وكشفها عليهم إلى تحريم الحلال، وتحليل الحرام، وإلى الفساد في شريعة الإسلام أولى بالجواز وأحق بالإظهار). اهـ

ب - أخرج البخاري (١٠/ ٤٥٢) بسنده عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ، فلما رآه قال: «بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة»، فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه، وانبسط إليه. فلما انطلق قالت له عائشة: يا رسول الله! حين رأيت الرجل قلت له كذ وكذا، ثم تطلقت في وجهه، وانبسطت إليه، فقال رسول الله ﷺ: «يا عائشة متى عهدتني فاحشاً؟ إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة، من تركه الناس اتقاء شره».

ففي هذا الحديث لم يقصد ﷺ الطعن في الرجل، وإنما أراد أن يبين للناس مذمة الحال التي عليها كي يجتنبوها، وإلا فإنهم لو رأوا إكرامه ﷺ للرجل دون أن يقول ذلك لربما ظنوا تقريره ﷺ لذي الحال، ومعلوم أن تقريره ﷺ سنة. فأبان مذمة الحال،

ومع ذلك عامل الرجل بحسن الخلق، فجمع بين الحسنيين، وعليه فإن ذكر العيب إذا لم يكن قصد المخبر الطعن والتنقص، وإنما قصد قصداً آخر شريفًا ساميًا فلا شيء فيه، وهو جائز كما هنا، وجرح الرواة من هذا القبيل.

ج - أخرج البخاري (١ / ٥٦٦) بسنده عن أبي هريرة حديث السهو في الصلاة، وفيه قال رسول الله ﷺ: «أكما يقول ذو اليدين»؟ وفي رواية أخرى للحديث: «صدق ذو اليدين»، وذو اليدين هذا رجل في يديه طول، ولفظ «ذو اليدين» غيبة، بل ما ورد عن عائشة في المرأة التي دخلت عليها فأشارت بيدها أنها قصيرة، فقال النبي ﷺ: «اغتبتيها»..

قال الحافظ في الفتح (١٠ / ٤٦٩) في شرح حديث ذي اليدين ما نصه: «قال ابن المنير أشار البخاري إلى أن ذكر مثل هذا، إن كان للبيان والتمييز فهو جائز، وإن كان للتنقيص؛ لم يجز، قال: وجاء في بعض الحديث عن عائشة في المرأة التي دخلت عليها فأشارت بيدها أنها قصيرة فقال النبي ﷺ: «اغتبتيها»، وذلك أنها لم تفعل هذا بيانًا، وإنما قصدت الإخبار عن صفتها فكان كالاغتياب. اهـ

د - أخرج الإمام أحمد في مسنده حديث أبي رهم الغفاري وهو من أصحاب النبي ﷺ الذين بايعوا تحت الشجرة، أخرج

-حديثه الذي يرويه عن غزوة تبوك، وفيه أن النبي ﷺ سأله: «ما فعل النفر الحمر الطوال القطاط»؟ - أو قال: «القصار»؟ - شك عبد الرزاق شيخ أحمد - والحديث في مسند أحمد (٤ / ٣٤٩) وفي إحدى روايات الحديث عند البزار قال ﷺ لأبي رهم: «ما فعل النفر الطوال الجعاد الأدم من بني غفار، هل معنا منهم في المسير أحد»؟ قلت: لا، قال: «فما فعل النفر الأدم القصار الخنس من أسلم، هل معنا منهم في المسير أحد»؟ قلت: لا، قال: «فما فعل النفر الحمر الثطاط، هل معنا أحد منهم في المسير...» الحديث، والحديث راجعه في مسند أحمد (٤ / ٣٤٩)، والفتح الرباني جـ٢١ ص٢٠٥، ومجمع الزوائد (٦ / ١٩١)، وهو يدل على جواز أن يذكر الإنسان إنسانًا آخر بصفة من صفاته (الطويل القصير...) إلخ، وهذه وإن كانت في صورة الغيبة، لكنها لا تحرم إذا كانت للتعريف، كم في الحديث المتقدم.

ومن هذه الأدلة يتضح لك أن النبي ﷺ فعل ما صورته صورة الجرح. نعم لم يكن قصده ﷺ طعنًا ولا تنقيصًا ولا إعابة، وإنما كان قصده شريفًا، وهدفه نبيلاً، وهذا أيضًا قصد جارح الرواة، فإنه يقصد حفظ ساحة السنة النبوية، والحفاظ على دين الله تعالى، وكفاه ذلك شرفًا ونبلاً، فدل هذا على جواز الجرح، فإذا جمعت أدلة الجواز من السنة مع قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ ومع قوله ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين»، انتقل الجواز إلى الوجوب، وأصبح على الأمة أن تبين أحوال الرواة بتعديل العدل، وجرح المجروح على سبيل الوجوب.

وبهذا ينتفي قول القائلين بحرمة الجرح، فإنه إنما أجيز لمصلحة عليا، وهي الحفاظ على الإسلام، ودل على جوازه بل وجوبه الكتاب والسنة، بل والإجماع كذلك.

إجماع الأمة على جواز الجرح:

وعدا هذه القلة التي ذهبت إلى أن الجرح غير جائز، قاطبة أهل العلم، وجمهور الأئمة على جواز الجرح، حتى اعتبر بعضهم ذلك إجماعًا غير معتبر بهذا الخلاف لقلته، وبساطة أهله في ساحة العلم، أي: قلة نصيبهم منه.

قال الخطيب في رده على هؤلاء الذين يرون عدم جواز الجرح: (وليس الأمر على ما ذهبوا إليه؛ لأن أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق، المأمون على ما يخبر به، وفي ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يكن صدوقًا في روايته). «كفاية ص٨٣»

وقال السخاوي: (وأجمع المسلمون على جوازه - أي الجرح - بل عُدَّ من الواجبات، للحاجة إليه. وممن صرح بذلك النووي،

والعز بن عبد السلام ولفظه في قواعده «القدح في الرواة واجب، لما فيه من إثبات الشرع، ولما على الناس في ترك ذلك من الضرر في التحريم والتحليل، وغيرهما من الأحكام»، وحكى النووي الإجماع أيضاً، وسيأتي كلامه).

فترى في عبارة الخطيب: (لأن أهل العلم أجمعوا) فاعتبر جواز الجرح أمراً مجمعاً عليه من أهل العلم، وفي عبارة السخاوي: (أجمع المسلمون) فكأنه لم يُلْق بالاً لهذا الاختلاف، واعتبره أمراً مجمعاً عليه.

والآن وبعد أن بان لك صبح هذه المسألة نتساءل، هل الجرح غيبة جُوِّزت لهدف، أم ليس بغيبة؟ العلماء في هذا فريقان؛ فريق يرى أن الجرح غيبة جوزت لضرورة شرعية، وفريق يرى أنه ليس بغيبة مطلقاً، وهذا تفصيل المقال والله المستعان:

أ - الجرح غيبة جوزت لضرورة:

ذهب بعض الأئمة إلى أن الجرح غيبة، لكنها جوزت لهدف شرعي، من هؤلاء شعبة بن الحجاج، فلقد أثر عنه أنه قال: (تعالوا حتى نغتاب في الله عز وجل)، وقال لعمران بن حدير: (تعال حتى نغتاب ساعة في الله عز وجل، يذكرون مساوئ أصحاب الحديث). «كفاية ص٩١»

ومن هؤلاء أيضاً الإمام البخاري، فلقد عقد في صحيحه

(باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب » جـ١٠ص٤٧١، وهذا يدل على أنه يرى الجـرح غـيـبـة جـوزت، وترجم أيضًا (٤٦٨/١٠) (باب ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل والقصير، وقال النبي ﷺ : « ما يقول ذو اليدين » وما لا يراد به شين الرجل) .

ومنهم أيضًا الإمام أبو حامد الغزالي، والناظر في الإحياء (ربع المهلكات؛ كتاب آفات اللسان، الآفة الخامسة عشرة، الغيبة المجلد الثالث الجزء التاسع ص٥١، وص٦٥ ترقيم عام ص١٦٠٥، وص١٦١٩)، بيان معنى الغيبة وحدودها، وبيان الأعذار المرخصة في الغيبة يجد ذلك واضحًا في كلامه، وكذلك الإمام النووي، وسيأتي كلامه.

وهؤلاء الذين يرون أن الجرح غيبة جوزت لغرض شرعي قالوا: تجوز الغيبة في جرح الرواة، وفي غيره من المواضع إذا لم يرد بها الطعن أو التنقيص، وإنما تمحضت لمصلحة وسوف أنقل لك - إن شاء الله تعالى - كلام الإمام النووي في هذا الشأن، والذي ذكره في رياض الصالحين ص٤٠٧ تحقيق عبد المهدي، وقد ذكر الإمام الغزالي في الموضع المتقدم ذكره نحو كلام النووي، لكن بشيء من التوسع، وفي نقلي لكلام الإمام النووي قد أضيف إليه بعض إضافات راجيًا الله أن ينفعني والجميع بها، والله كريم العفو كريم العطاء.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: (اعلم أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وهو ستة أسباب:

الأول: التظلم، فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى السلطان والقاضي وغيرهما ممن له ولاية، أو قدرة على إنصافه من ظالمه، فيقول: ظلمني فلان بكذا.

الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر ورد العاصي إلى الصواب، فيقول لمن يرجو قدرته على إزالة المنكر: فلان يعمل كذا؛ فازجره عنه، ونحو ذلك، ويكون مقصوده التوصل إلى إزالة المنكر، فإن لم يقصد ذلك كان حرامًا. «راجع الإحياء ص١٦٢٠»

الثالث: الاستفتاء، فيقول للمفتي ظلمني أبي أو أخي أو زوجي أو فلان بكذا، فهل له ذلك؟ وما طريقي في الخلاص منه وتحصيل حقي ورفع الظلم؟ ونحو ذلك، فهذا جائز للحاجة، ولكن الأحوط والأفضل أن يقول: ماتقول في رجل أو شخص أو زوج كان من أمره كذا، فإنه يحصل به الغرض من غير تعيين، ومع ذلك فالتعيين جائز كما في حديث عائشة ـ الذي أخرجه الشيخان ـ قالت: قالت هند ـ امرأة أبي سفيان ـ للنبي ﷺ: **إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه، وهو لا يعلم، قال: «خذي ما يكفيك وولدك**

بالمعروف».

الرابع: تحذير المسلمين من الشر، ونصيحتهم وذلك من وجوه:

منها: جرح المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة.

ومنها: المشاورة في مصاهرة إنسان، أو مشاركته، أو إيداعه أو معاملته، أو غير ذلك، أو مجاورته، ويجب على المشاوَر أن لا يخفي حاله، بل يذكر المساوئ التي فيه بنية النصيحة لحديث: «المستشار مؤتمن»، وهو في أحمد.

ومنها : إذا رأى متفقهًا يتردد إلى مبتدع أو فاسق، يأخذ عنه العلم وخاف أن يتضرر المتفقه بذلك؛ فعليه نصيحته ببيان حاله بشرط أن يقصد النصيحة، وهذا مما يغلط فيه، وقد يحمل المتكلم بذلك الحسد، ويلبس الشيطان عليه ذلك، ويخيل إليه أنه نصيحة؛ فليتفطن لذلك.

ومنها: أن يكون له ولاية، ولا يقوم بها على وجهها؛ إما بأن لا يكون صالحًا لها، وإما بأن يكون فاسقًا أو مغفلاً، ونحو ذلك، فيجب ذكر ذلك لمن له عليه ولاية عامة ليزيله ويولي من يصلح، أو يعلم ذلك منه ليعامله بمقتضى حاله، ولا يغتر به، وأن يسعى في أن يحثه على الاستقامة، أو يستبدل به.

الخامس: أن يكون مجاهراً بفسقه أو بدعته، كالمجاهر بشرب الخمر، ومصادرة الناس، وأخذ المكس، وجباية الأموال ظلماً، وتولي الأمور الباطلة، فيجوز ذكره بما يجاهر به، ويحرم ذكره بغيره من العيوب إلا أن يكون لجوازه سبب آخر مما ذكرناه.

السادس: التعريف فإذا كان الإنسان معروفًا بلقب كالأعمش والأعرج، والأصم، والأعمى، والأحول، وغيرهم، جاز تعريفهم بذلك، كما في حديث ذي اليدين الذي أخرجه البخاري وغيره، وفيه يقول ﷺ: «أكما يقول ذو اليدين»؟ «فتح الباري ١ / ٥٦٤»

ويحرم إطلاقه على جهة التنقيص. ولو أمكن تعريفه بغير ذلك كان أولى). اهـ بشيء من التصرف.

تنبيه: استدل بعض هذا الفريق على جواز غيبة الفاسق بحديثي:

١ - «أترعون عن ذكر الفاجر؟! اهتكوه حتى يعرفه الناس، اذكروه بما فيه حتى يحذره الناس».

«وهو في الكفاية ص٨٨، والإحياء ص١٦٢١»

٢ - «ليس لفاسق غيبة». «الكفاية ص٨٨، والإحياء ص١٦٢١»

لكن في الحديثين ما فيهما من أسباب الضعف، فلذا أعرضت عن ذكرهما.

«راجع المقاصد الحسنة ص٣٥٤، حديث رقم ٩٢١: ليس لفاسق غيبة»

ب ـ الجرح ليس غيبة :

ومن الأئمة من ذهب إلى أن الجرح ليس غيبة، وإنما هو نصيحة لله ولرسوله وللمسلمين، وحكم له أسبابه الداعية، وعلم كاتمه آثم، ومن ثم اعترض بعضهم على البخاري في تبويبه (باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب »، قال الحافظ في الفتح (١٠ / ٤٧١) : وقد نوزع في كون ما وقع من ذلك غيبة ـ يعني جعل البخاري قول الرسول ﷺ : « بئس أخو العشيرة » مما جاز من الغيبة ـ وإنما هو نصيحة ليحذر السامع.

وهذا ما أراه، فإن الغيبة ما قصد بها الطعن والإعابة، فإذا عرت من ذلك وتمحضت للنصيحة، أو غرض آخر نظيف، فليست غيبة.

ولقد ورد عن الأئمة ما يفيد ذلك ـ الجرح نصيحة وحكم له أسبابه الداعية وعلم يأثم كاتمه ـ ولسوف أسوقه لك، كي أدلل على هذا منبهك على أن أقوالهم يظهر منها منزلة الجرح أيضاً، ولذا سأعنون بهذا العنوان.

أقوال بعض الأئمة في منزلة الجرح :

* أخرج الإمام مسلم في صحيحه (١ / ١٠٠) عن عمرو ابن علي، وحسن الحلواني كلاهما عن عفان بن مسلم قال : كنا عند إسماعيل بن علية فحدث رجل عن رجل فقلت : إن هذا ليس بثبت، قال : فقال الرجل : اغتبته، قال إسماعيل : ما اغتابه،

ولكنه حكم أنه ليس بثبت. «وهو في الكفاية ص٨٨، ٨٩»

* وأخرج الخطيب (كفاية ص٨٩) بسنده عن محمد بن أبي خلف قال: كنا عند ابن علية فجاءه رجل فسأله عن حديث الليث بن أبي سليم، فقال بعض من حضره: وما تصنع بليث بن أبي سليم وهو ضعيف في الحديث، لم لا تسأله عن حديث لأيوب؟! قال: فقال: سبحان الله! أتغتاب رجلاً من العلماء؟ قال: فقال ابن علية: يا جاهل نصحك، إن هذا أمانة ليس بغيبة.

* وأخرج الخطيب أيضاً عن: الصلت بن طريف، قال: قلت للحسن: الرجل الفاجر المعلن بفجوره ذكري له بما فيه غيبة له؟ قال: لا، ولا كرامة.

* وأخرج عن الحسن أيضاً قال: ليس لأهل البدعة غيبة.

* وأخرج أيضاً عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ، لا تغتاب[1] العلماء، فالتفت أبي إليه فقال له: ويحك!! هذا نصيحة، ليس هذا غيبة.

* وأخرج عن محمد بن بندار السباك الجرجاني، قال: قلت لأحمد بن حنبل: إنه ليشتد عليّ أن أقول فلان ضعيف، فلان كذاب، فقال أحمد: (إذا سكت أنت، وسكت أنا، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم)؟!

(١) الأقوى أن «لا» ناهية، فيكون الفعل مجزوماً، ويكتب «لا تغتب».

شـــروط الجـــرح[1]

يشترط في الجرح:

١ ـ أن يكون عدلاً كي يمنعه ورعه، وتقواه من الوقوع في الناس بالباطل.

٢ ـ أن يكون ذا اعتناء بهذا الشأن؛ كي يهتم بأحوال الرجال، ويحرص على معرفتها.

٣ ـ أن يكون عالمًا بأسباب الجرح.

٤ ـ أن يكون منصفًا لا متعصبًا.

نقل في الرفع والتكميل ص(٥٤) عن (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت) ما يلي: (لا بد للمزكي أن يكون عدلاً عارفًا بأسباب الجرح والتعديل، وأن يكون منصفًا ناصحًا لا أن يكون متعصبًا ومعجبًا بنفسه، فإنه لا اعتداد بقول المتعصب كما قدح الدارقطني في الإمام الهمام أبي حنيفة رضي الله عنه بأنه ضعيف في الحديث، وأي شناعة فوق هذا؟!) ثم رد هذا الزعم فراجعه إن شئت.

وقال الحافظ ابن حجر: (وينبغي أن لا يقبل الجرح إلا من عدل متيقظ).

---

(١) راجع شروط المعدل والقول هناك.

ولقد عقد الحافظ ابن عبد البر في كتابه: (جامع بيان العلم وفضله) (ج٢ص١٨٤) بابًا في حكم قول العلماء بعضهم في بعض، استهله بحديث الزبير بن العوام أن رسول الله ﷺ، قال: «دب إليكم داء الأمم قبلكم؛ الحسد والبغضاء، البغضاء هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين، والذي نفس محمد بيده، لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أنبئكم بما يثبت ذلك، أفشوا السلام بينكم»[1].

وذكر فيه قول ابن عباس: استمعوا علم العلماء، ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايرًا من التيوس في زربها.

وقول مالك بن دينار: يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم على بعض.

ثم قال: هذا - قول العلماء بعضهم في بعض - باب قد غلط فيه كثير من الناس، وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته، وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه إلى قول أحد، إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات.

---

(١) والحديث ذكره الضياء في المختارة، وأخرجه الترمذي وأحمد.

ثم ذكر نماذج من أقوال السلف بعضهم في بعض، دلل بها على ما قاله من تنافس الأقران، وحسد بعضهم لبعض، ثم قال: (فمن هداه الله وألهمه رشده، فليقف عند ما شرطنا في أن لا يقبل فيمن صحت عدالته، وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر، ولزم المروءة والتعاون، وكان خيره غالبًا، وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به، فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله). انتهى بتصرف ص١٩٩

وإذا كان هذا بين العلماء فليس سببه الحسد والتنافس وكفى، ولكن قد تختلف أسبابه من تعصب مذهبي، أو إقليمي، أوعقدي، كتعصب بعض الشافعية - أمثال الدارقطني - ضد الأحناف والعكس، وتعصب أهل العراق ضد أهل المدينة، وتعصب المجسمة ضد أهل السنة، حتى قال بعضهم في أبي حاتم ابن حبان: (لم يكن له كبير دين، نحن أخرجناه من سجستان لأنه أنكر الحد لله). قال الإمام تاج الدين السبكي: (وليت شعري من المجروح مثبت الحد أو نافيه)؟!!

«راجع طبقات الشافعية ٣/١٣٢»

الجرح الجائز

وإذا كان الإسلام قد أباح الجرح، فإنما أباحه بشروط، هي :

١ - أن يكون لراوٍ - أو واحد ممن سبق بيان جواز غيبتهم - أما غيرهم فلا داعي لتجريحهم إذ لا فائدة في ذلك .

٢ - أن يكون داعي الجرح المصلحة والنصيحة، لا حب الطعن والتنقيص والهوى

٣ - أن يكون الجارح واثقًا مما قال .

٤ - أن يكون بقدر الحاجة فقط .

٥ - إذا كان ترجمة لراوٍ من الرواة، قد اجتمع فيه تعديل وتجريح فليذكر الجرح والتعديل معًا .

قال رجاء بن حيوة (مقدمة الكامل في الضعفاء ص٢٤٤) لرجل: (حدثنا ولا تحدثنا عن شمّات ولا طعّان) .

وقال السخاوي (فتح المغيث ٣ / ٣٢٥) : (لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد، فقد قال العز بن عبد السلام في قواعده: إنه لا يجوز للشاهد أن يجرح بذنبين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما، فإن القدح إنما يجوز للضرورة، فليقدر بقدرها . ووافقه عليه القرافي وهو ظاهر) .

وقال (٣ / ٣١٦) : (فالجرح والتعديل خطر؛ لأنك إن عدلت

بغير تثبت كنت كالمثبت حكمًا ليس بثابت، فيخشى عليك أن تدخل في زمرة من روى حديثًا، وهو يظن أنه كذب، وإن جرحت بغير تحرز أقدمت على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمته بميسم سوء، يبقى عليه عاره أبدًا) .

وقال الذهبي في ترجمة أبان بن يزيد العطار (ميزان الاعتدال) : «قد أورده أيضًا العلامة بن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق» اهـ

ولعله اتضح لك ما يجب أن تكون عليه إذا أردت أن تترجم لراوٍ، وهو أن تراجع العديد من الكتب، وتأخذ أقوال المعدلين والمجرحين، فإن استطعت أن ترجح ترجيحًا يعتمد على حقائق علمية فافعل، وإلا فدع عنك هذا، فيكفيك أن تقول عدله فلان وفلان وجرحه فلان وفلان، وحذار أن تتعصب لتجرح، أو تتعصب لتعدل، فليس هذا لك، وإلا كنت كما قال القائل:

فدع عنك الكتابة لست منها ... ولو سودت وجهك بالمداد

ما يثبت به الجرح

يثبت الجرح بأحد أمرين هما:

١ ـ شهادة عدل أو عدلين بذلك، وقد تقدم في «ما تثبت به العدالة» ذكر الخلاف بين الأئمة في أنه هل تثبت العدالة بتزكية عدل واحد أم لا بد من عدلين، وهو هنا أيضًا، والذي نميل إليه أن الجرح يثبت بشهادة عدل واحد ذكر، أو انثى، حر، أو عبد.

٢ ـ الاستفاضة بين أهل هذا الشأن بالجرح، فمن اشتهر بين الأئمة جرحه فهو مجروح، بل جرحه أكثر ثبوتًا ممن شهد عدل أو عدلان بجرحه.

تفسير الجرح

أ ـ ذهب بعض الأئمة إلى أنه يجب تفسير الجرح ـ أي ذكر أسبابه ـ مستدلين على ذلك بما يأتي:

١ ـ أن الجرح لا يشق ذكره، بل هو هيِّن يحصل بالشيء الواحد.

٢ ـ أن الناس مختلفون في أسباب الجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده، ولربما كان في حقيقة الأمر ليس جرحًا، وعليه فلا بد من ذكر سبب الجرح، ليظهر أهو قادح أم لا، وذكروا أمثلة ذكر فيها الجرح فظهر أنه ليس في حقيقة

الأمرجرحًا، وإنما هو جرح بحسب رأي الجارح، وها أنذا أذكر لك بعضًا منها:

١) سئل شعبة بن الحجاج لم تركت حديث فلان؟ قال: (رأيته يركض على برذون[1] فتركت حديثه).

«كفاية ص١٨٢، وراجع ترجمة شعبة في الحلية ٧/١٥٢»

٢) قال يحيى بن سعيد القطان: أتى شعبةُ المنهال بن عمرو فسمع صوتًا فتركه، قال أبوحاتم: يعني أنه سمع صوت قراءة بألحان، فكره السماع من أجل ذلك.

«تقدمة الجرح والتعديل ص١٥٣، ص١٧٢»

٣) قال وهب بن جرير: قال شعبة: أتيت منزل المنهال بن عمرو فسمعت فيه صوت الطنبور فرجعت، قلت: فهلا سألت عسى أن لا يعلم هو؟ «كفاية ص١٨٣»

٤) قيل للحكم بن عتيبة لِمَ لَمْ ترو عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام. «كفاية ص١٨٣»

٥) سئل وهب بن جرير عن صالح بن أبي الأخضرما شأنه؟ قال: سمع وقرأ وكان لا يميز القراءة من السماع. «كفاية ص١٨١»

٦) قال جرير: رأيت سماك بن حرب يبول قائمًا فلم أكتب عنه. «كفاية ص١٨٣»

---

(١) الغليظ من الخيل.

وقد عقد الخطيب لذلك بابًا هو (باب ذكر بعض من استفسر في الجرح فذكر مالا يسقط العدالة)، فراجعه في الكفاية ص(١٧٨) .

قال القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري : لا يقبل الجرح إلا مفسرًا، وليس قول أصحاب الحديث فلان ضعيف وفلان ليس بشيء مما يوجب جرحه ورد خبره، وإنما كان كذلك؛ لأن الناس اختلفوا فيما يفسق به، فلابد من ذكر سببه، لينظر هل هو فسق أم لا؟

حكى هذا القول الخطيب، ثم قال: وهذا القول هو الصواب عندنا، وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده، مثل: محمد ابن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وغيرهما .

فإن البخاري قد احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم، والجرح لهم؛ كعكرمة مولى ابن عباس في التابعين، وكإسماعيل ابن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق في المتأخرين، وهكذا فعل مسلم بن الحجاج، فإنه احتج بسويد بن سعيد، وجماعة غيره اشتهر عمن ينظر في حال الرواة الطعن عليهم، وسلك أبو داود السجستاني هذه الطريق وغير واحد ممن بعده، فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، وذكر موجبه. اهـ «كفاية ص١٧٩»

ب - وذهب بعض آخر إلى أنه لا يجب تفسير الجرح ما دام قد صدر عمن توافرت فيه شروط الجارح - وقد تقدمت - مستدلين على ذلك بأن استفساره عن الجرح لا ينبني إلا على أحد أمرين:

١ - إما اتهام له بالجهل بأسباب الجرح، وقد ثبت أنه عالم به - إذ هذا شرط في قبول جرحه.

٢ - وإما سوء ظن به وهو لا يصح؛ لأنه عدل، وعليه فلا يجب تفسير الجرح.

أما إذا خلا الجارح من شرط أو شروط من يقبل جرحه فيكون الأمر كالآتي:

أ - إذا فقد شرط العدالة فلا يقبل جرحه؛ إذ الجرح حكم ولا يعقل حكم غير العدل.

ب - إذا فقد شرط من الشروط الباقية أو كلها فلا بد من تفسير الجرح، وقيل جرح المتعصب لا يقبل، ولو كان مفسراً.

قلت: والرأي الأول أرجح لما ثبت أن بعضهم - وهم من أهل الشأن كشعبة ويحيى بن سعيد القطان - يذكر ما لا يصح أن يكون جارحاً.

لكن ليس القول على إطلاقه، من أن الجرح لا يقبل إلا مفسراً، وإنما يقيد في حق من خلا عن التعديل، وجرح جرحاً مبهماً، فإن الجرح هنا يقبل؛ لأنه لما خلا عن التعديل صار في

حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله في حق هذا المجهول، وأما في حق من وثق وعدل فلا يقبل الجرح المجمل، وهذا ما قاله الحافظ ابن حجر في النخبة.

مراتب الجرح

اعلم أن مراتب الجرح متفاوتة، فمن المجروحين من يكتب حديثه للاعتبار، ومنهم من لا يعتبر به ألبتة، وإنما هو ساقط عن مدار الرواية بالمرة، داخل في الوعيد الشديد: «من كذب علي متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار». وها أنذا أذكرها لك - مرتبة من الأعلى إلى الأدنى، بمعنى: أن أذكر لك أولاً أعلى درجات الجرح، وأنتهي بأقل درجات الجرح، فإذا أردت أن تجعل سلماً لمراتب الرواة يبدأ بأعلى درجات التعديل، وينتهي بأعلى درجات التجريح، فاعكس ما هنا تجد عندك ترتيبًا تنازيلاً يبدأ بـ(أوثق الناس) وينتهى بـ(أكذب الناس)، وكنت أردت أن أجعلها هنا من الأدنى إلى الأعلى لتكون مناسبة لهذا التنظيم، لكني وجدت أن الترتيب من الأعلى إلى الأدنى أيسر للفهم؛ فسرت عليه ونبهتك.

المرتبة الأولى: الوصف بمايدل على المبالغة في الجرح:

أكذب الناس - أشر الناس وضعًا للحديث.

ومنه قولهم: (إليه المنتهى في الوضع) و(هو ركن الكذب)،

ونحو ذلك.

المرتبة الثانية: الوصف بالكذب أو الوضع:

دجال - وضاع - كذاب - يضع - يكذب - وضع حديثًا.

المرتبة الثالثة: الوصف بما يفيد الاتهام بالكذب ونحوه:

فلان يسرق الحديث - متهم بالوضع - متهم بالكذب - ساقط - هالك - ذاهب أو ذاهب الحديث - متروك أو متروك الحديث أو تركوه - فيه نظر - سكتوا عنه - لا يعتبر به أو لا يعتبر بحديثه - فلان ليس بالثقة، أو ليس بثقة، أو غير ثقة، ولا مأمون، ونحو ذلك.

المرتبة الرابعة: الوصف بما يفيد رد الحديث، وعدم كتابته، أو نحو ذلك.

فلان رد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث - فلان ضعيف جداً - واه بمرة[1] - تالف - طرحوا حديثه - ارم به - مطرح ، أو مطرح الحديث - لا يكتب حديثه - لا تحل كتابة حديثه - لا تحل الرواية عنه - ليس بشيء، أو لا شيء، أو فلان لا يساوي فلسًا، أو لا يساوي شيئًا.

---

(١) أي قولاً واحداً.

المرتبة الخامسة: لوصف بما يفيد عدم الاحتجاج بحديثه:

ضعيف، أو ضعيف الحديث - منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو له ما ينكر، أو مناكير، أو مضطرب الحديث - واه - ضعفوه - لا يحتج به.

المرتبة السادسة: الوصف بما يفيد التكلم فيه بتضعيف أو تليين:

فيه مقال، أو أدنى مقال - ضعف - فيه ضعف، أو في حديثه ضعف - تنكر وتعرف - ليس بذاك، أو ليس بذاك القوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بالقوي - ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون، أو ليس من إبل القباب، أو ليس من جمال المحامل، أو ليس من جمازات[1] المحامل، أو ليس بالمرضي، أو ليس يحمدونه، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه - في حديثه شيء - فلان مجهول، أو فيه جهالة، أو لا أدري ما هو، أو للضعف ما هو[2] - فلان فيه خلف - فلان طعنوا فيه، أو مطعون فيه - فلان نزكوه (أي طعنوا فيه) - فلان سيء الحفظ - فلان لين، أو لين الحديث، أو فيه لين.

وهذا التقسيم هو ما سار عليه جمهور أهل الفن وخالفهم فيه مخالفة يسيرة الشافعي والبخاري وابن معين.

---

(١) جمع جماز وهو البعير.

(٢) ليس ببعيد عن الضعف.

الشافعي والبخاري:

للإمامين نوع مخالفة سببه ورع الرجلين وتقواهما:

فالبخاري:

١ - يستعمل (فيه نظر)، و(سكتوا عنه) اللتين هما من المرتبة الثالثة في أعلى درجات التجريح أي مكان (أكذب الناس) و(كذاب) اللتين هما المرتبة الأولى والثانية، وقلَّ أن يقول: (كذاب)، أو(وضاع)، وإنما يقول: (كذبه فلان)، (رماه فلان بالكذب).

قال الحافظ ابن حجر: (وللبخاري في كلامه على الرجال توقٍّ زائد، وتحر بليغ، يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل، فإن أكثر ما يقول: (سكتوا عنه)، و(فيه نظر)، و(تركوه)، ونحو هذا، وقلَّ أن يقول: (كذاب)، أو (وضاع)، وإنما يقول: (كذبه فلان)، (رماه فلان)، يعني بالكذب).

٢ - ويستعمل (منكر الحديث) الذي أدرج في الخامسة والتي يعتبر بحديث أهلها - كما سيأتي إن شاء الله تعالى - فيمن لا يحتج ولا تحل الرواية عنه، وهذا موضعه المرتبة الرابعة فما فوقها.

قال البخاري: كل من قلت فيه: (منكر الحديث) لا يحتج به - وفي لفظ - (لا تحل الرواية عنه).

والشافعي: كان سيره على هذه الوتيرة ـ ولعل البخاري كان تلميذ الشافعي في هذا، أو اتفق الرأيان لاتفاق الداعي وهو الورع ـ فلقد كان يستعمل: (ليس بشيء) التي هي من المرتبة الرابعة بدل (كذاب) التي هي من المرتبة الثانية، فإذا وجدت عن الشافعي (ليس بشيء) فاعلم أن هذا جرح من مرتبة الجرح الثانية.

قال السخاوي (فتح المغيث ١ / ٣٤٥): (وقد رُوِّينا عن المزني قال: سمعني الشافعي يومًا وأنا أقول: (فلان كذاب)، فقال لي: يا إبراهيم! اكس ألفاظك، أحسنها، لا تقل فلان كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء.

يحيى بن معين:

تقدم في مراتب التعديل ضمن كلام يحيى بن معين لأبي خيثمة: (وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة، ولا تكتب حديثه).

وهذا يدل على أنه يستعمل (ضعيف) التي هي من المرتبة الخامسة، والتي يعتبر بحديث أهلها، فيما لا يكتب حديثه، وهو المرتبة الرابعة فما قبلها.

هذا ولا يعترض برأي الشافعي والبخاري وابن معين على هذه المراتب، فإن المعول عليه فيها رأي جمهور أهل هذا الفن.

حكم هذه المراتب:

تقدم قولي لك إنني سأرتب هذه المراتب من أعلا درجات الجرح إلى أدناها، وعليه فالمرتبة الأولى شر المراتب، والمتصف بها شر الرواة، يليها ما بعدها، وهكذا حتى تصل إلى السادسة فهي أخف أنواع الجرح وتليها العدالة.

إذا علمت هذا فاعلم أن المراتب الأربع الأول لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به، أما المرتبة الخامسة والسادسة، فإنه يروى أحاديث أهلها ويكتب للاعتبار.

وأرجوا أن تلاحظ أن الترتيب هنا تنازلي في الجرح تصاعدي في العدالة؛ فـ(لين الحديث) أعلى من (ليس بالقوي)، و(ليس بالقوي) أعلى من (ضعيف الحديث)، وهكذا.

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

تعارض الجرح والتعديل

قد تجد في ترجمة راوٍ واحد تعارضًا، وهذا التعارض نوعان:

١ - تعارض بين قول أكثر من إمام، فيعدله بعض، ويجرحه بعض.

٢ - تعارض بين قول إمام واحد، فيروى عنه أنه عدله، ويروى عنه أنه جرحه.

فما حكم ذلك؟

الجواب: أقول وبالله التوفيق:

أولاً - تعارض أقوال الأئمة:

إذا تعارضت أقوال إمامين فأكثر في راوٍ واحد، فيجب أن نبحث أولاً: هل حقيقة التعارض موجودة أم لا؟ فإذا جرحه أحدهم بعدم الضبط، وعدله آخر، بحثنا لعله ضبط بعد ذلك. وإذا جرحه أحدهم بالاختلاط، ووثقه آخر، بحثنا فلعل من عدله عدله قبل الاختلاط، وجرحه من جرحه بعد الاختلاط، وإذا جرحه أحدهم بفسق ووثقه آخر فلعله أحدث توبة، وإذا جرحه بعضهم بعدم الضبط، ووثقة آخر، فلعله لا يضبط بدون كتاب ويضبط بكتاب... إلخ ما يمكن تصوره من ذلك.

فإذا لم نجد مخلصاً وتحقق التعارض، فللعلماء فيه أقوال:

١ - الجرح إذا كان مفسراً، فهو مقدم على التعديل.

٢ - إذا كان المعدلون أكثر أو أحفظ فهو عدل، وإلا فهو مجروح.

٣ - إذا فسر الجرح وكان المعدلون أكثر أو أحفظ، تعارض التعديل والتجريح واحتجنا إلى مرجح، وهاك التفصيل والله المستعان.

الأول: ذهب الجمهور إلى أن الجرح إذا كان مفسراً فهو مقدم على التعديل، سواء كان الجارحون أكثر أم أقل، حتى ادعى ابن عساكر على ذلك الإجماع إذ قال: (أجمع أهل العلم على تقديم قول من جرح راوياً على قول من عدله)، وذكر الخطيب أنه متفق عليه، إذ قال في كفايته (ص١٧٥): (اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان، وعدله مثل عدد من جرحه فإن الجرح به أولى).

ولقد علل الخطيب لهذا الرأي فقال: والعلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدق المعدل ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار العدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من

التعديل. ثم قال: ولأن من عمل بقول الجارح لم يتهم المزكي، ولم يخرجه بذلك عن كونه عدلاً، ومتى لم نعمل بقول الجارح كان في ذلك تكذيب له، ونقض لعدالته، وقد علم أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك.

ونقل السخاوي (١/٢٨٦)، عن العضد نحو قول الخطيب هذا؛ إذ يقول: (وغاية قول المعدل أنه لم يعلم فسقًا، ولم يظنه، فظن عدالته، إذ العلم بالعدم لا يتصور، والجارح يقول: أنا علمت فسقه، فلو حكمنا بعدم فسقه كان الجارح كاذبًا، ولو حكمنا بفسقه كانا صادقين فيما أخبرا به، والجمع أولى ما أمكن؛ لأن تكذيب العدل خلاف الظاهر). اهـ

هذا ويشترط لهذا الرأي شرطان:

الأول: أن يكون الجرح مفسرًا، فإن لم يكن مفسرًا فالتعديل.

الثاني: أن يكون التعديل مطلقًا، أما إذا قال المعدل إنني أعلم هذا الجرح لكنه تاب منه أو لم يقع منه فالتعديل ثابت والجرح منتف.

وعليه فما يشيع في الأوساط العلمية من أن الجرح مقدم على التعديل ليس على إطلاقه، وإنما يشترط فيه هذان الشرطان، وهو قول الجمهور، وعارضه قولان آخران، فليس متفقًا عليه وليس على إطلاقه.

الثاني: وذهب بعض الأئمة إلي التفصيل، فالتعديل مقدم إذا كان المعدلون أكثر عدداً، وإلا فالجرح، وقيل يراعى الحفظ أيضاً فالتعديل مقدم إذا كان المعدلون أحفظ وإلا فالجرح، قالوا: وذلك لأن الكثرة تقوي الظن، والعمل بأقوى الظنين واجب.

وقد أنكر الخطيب على هؤلاء بقوله: (وهذا بعد ممن توهمه؛ لأن المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك وقالوا: نشهد أن هذا لم يقع منه لخرجوا بذلك من أن يكونوا أهل تعديل أو جرح؛ لأنها شهادة باطلة على نفي ما يصح ويجوز وقوعه، وإن لم يعلموه فثبت ما ذكرناه.

الثالث: وذهب بعض ا لأئمة إلى أنه إذا كان المعدلون أكثر، أو أحفظ، وكان الجرح مفسراً، فيتعارضان ولا يرجح أحدهما إلا بمرجح.

ووجهة ذلك أن التعديل فيه جانب قوة من حيث كثرة أو حفظ قائليه، والجرح فيه قوة من حيث زيادة العلم بالاطلاع على الباطن فتعارضا.

ثانياً ـ تعارض أقوال الإمام الواحد:

أما إذا كان القولان المتعارضان قالهما إمام واحد، فهناك أمور يجب أن تراعى قبل الكلام على التعارض، وهي:

١ - هل كلام الإمام على الإطلاق أم هو نسبي؟ فقد يكون كلام الإمام ليس على الإطلاق وإنما هو نسبي؛ كمن يسأل عن أشخاص فيوثق هذا، ويضعف هذا، ولا يريد أن الأول يحتج بحديثه والثاني يرد، وإنما هذا بالنسبة لمن قرن معه.

من ذلك ما روي عن عثمان الدارمي قال: سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس. قلت: وهو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف.

فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقًا، بدليل قوله: إنه لا بأس به، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري.

٢ - اصطلاح الإمام في التعديل والتجريح فقد يذكر الإمام في الرجل لفظتين من مرتبتين، فيخيل لنا التعارض، في حين أنه يستعمل اللفظتين في مرتبة واحدة، ولذلك نظير في كلام الشافعي والبخاري وقد تقدم.

٣ - ضبط صيغ الجرح والتعديل، فلربما أدى الخطأ في ضبط الصيغة إلي الحكم بالتعارض في أقوال الإمام. من ذلك قولهم: (فلان مود) فلقد اختلف في ضبطها فمنهم من يخففها من أودى فلان فهو مود أي هالك، ومنهم من يشدد الدال مع الهمزة

(مؤدٍّ) أي حسن الأداء، وفي ذلك من التعارض ما فيه.

ومن ذلك أيضاً قولهم: (هو على يدي عدل)، فلأول وهلة إذا قرأها قارئ فهم أن من قال ذلك فهو يعدل هذا الراوي، في حين لو علم أنها كناية عن الهلاك - وأصل هذا أن العدل كان ولي شرط تبع، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فمن هنا قال الناس وضع على يدي عدل، أي هلك، ثم قيل ذلك لكل شيء قد يئس منه - لما فهم منها تعديل قائلها لمن قيلت فيه، وعليه فلو قال قائلها بعد ذلك في الراوي إنه ضعيف فلا تعارض، وقبل فهم معناها كان يحكم بالتعارض.

٤ - تغير حال الراوي فقد يعدِّل الإمام الراوي مرة، ثم يطرأ جرح فيجرحه، أو العكس.

٥ - تغير اجتهاد الإمام، فقد يؤديه اجتهاده إلى تجريح، ثم إلى تعديل، أو العكس، فيخيل لنا التعارض، وليس في الأمر تعارض.

فعلى أحد هذه الأمور يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل، ممن وثق رجلاً في وقت، وجرحه في آخر، ومن هنا يجب حكاية أقوال أئمة الجرح كما هي، لينظر فيها علها من أحد هذه الأمور. ومن هنا أيضاً تظهر مزية جمع التراجم من أكثر من كتاب، خاصة الكتب التي نهج مؤلفوها منهج الاستيعاب والاستقصاء.

فإذا لم نجد شيئًا من هذه الأمور، وبقي التعارض، فالعمل على آخر القولين إن علم المتأخر، وإلا فالواجب التوقف.

قال السخاوي (جـ١ ص٢٨٨): أما إذا كانا ـ أي القولين المتعارضين ـ من قائل واحد، كما يتفق لابن معين وغيره من أئمة النقد، فهذا قد لا يكون تناقضًا، بل نسبيًا في أحدهما، أو ناشئًا عن تغير اجتهاد، وحينئذ فلا ينضبط بأمر كلي، وإن قال بعض المتأخرين إن الظاهر أن المعمول به المتأخر منهما إن علم وإلا وجب التوقف.

هذا والله أعلم،،

علم طبقات الرواة
وعلم التـاريخ

وبعد أن أبنت مراتب التعديل والتجريح، فإن المرء يتساءل: ومن أين نعرف أحوال الرواة من حيث العدالة أو الجرح؟

والجواب: من علم طبقات الرواة، ومن علم التاريخ، فهذان العلمان يشتملان على تراجم رواة الحديث، راويًا، راويًا، يذكران في ترجمة كل راوٍ التعريف به من حيث اسمه، ونسبه، ونسبته، وموطنه، وشيوخه، ورحلاته، وتلامذته، وحاله من حيث العدالة أو الجرح، ومكانته العلمية، ووفاته.

علم الطبقات

الطبقة في اللغة: القوم المتشابهون.

وفي الاصطلاح: قـوم تقـاربوا في السن، والإسناد، أو في الإسناد فقط؛ بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه[1]؛ وذلك أن المؤلفين في تراجم الرواة منهم من يرتب على الطبقات، فيجعل كل مجموعة من الرواة اتفقت في شيوخها طبقة، وبتعبير آخر: جعل كل جيل طبقة. فكل جيل

---

(١) تدريب الراوي ٢ / ٣٨١.

من الرواة عاشوا معًا، وتتلمذوا على شيوخهم، وتتلمذ عليهم تلامذتهم، هؤلاء طبقة.

وأساس تقسيم الرواة إلى طبقات أمر اصطلاحي، فكل مؤلف له اصطلاحه.

فمنهم من يجعل الصحابة مثلاً كلهم طبقة واحدة، تجمعهم صفة الصحبة، ويشملهم القرن الأول، الذي قال فيه ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم...» الحديث[1]، وهذا الحديث هو الأصل في تقسيم التراجم إلى طبقات.

ومنهم من يجعل الصحابة عدة طبقات، فكل مجموعة تشملهم صفة طبقة؛ فمن تقدم إسلامهم بمكة طبقة، ومن أسلم قبل الهجرة طبقة، ومهاجرة الحبشة طبقة... وهكذا بقية الرواة.

وكلما قل عمر الطبقة كلما تداخلت التراجم، فمن جعل الصحابة عدة طبقات؛ اضطر أن يترجم للصحابي في أكثر من موطن، كما في طبقات ابن سعد. أما من جعلهم طبقة واحدة؛ فإنه يترجم للصحابي في موطن واحد.

وعلم طبقات الرواة من العلوم المفيدة كثيرًا، فهو

---

(١) أخرجه البخاري.

يكشف الكثير من أمور الإسناد، الذي على أساسه يحكم على الحديث بالصحة أو الضعف، فمعرفة طبقات الرواة به استفاد الائمة: معرفة التدليس، والانقطاع، والإرسال والإعضال، هذا العلم له دور كبير في هذا، وفيما يقابله وهو اتصال الإسناد.

وأيضاً علم الطبقات يفيد في تحديد شخصيات الرواة، فإذا اتفق شخصان في الاسم فالطبقات تفرق بينهما، فهذا من طبقة كذا، وهذا من طبقة كذا.

والمؤلفون على الطبقات كثيرون، من أشهرهم:

* محمد بن سعد بن منيع الزهري، المتوفى سنة ثلاثين ومائتين - على الأرجح، صاحب كتاب «الطبقات الكبرى» وهذا الكتاب شائع ذائع، وسأعود للكلام عليه إن شاء الله تعالى.

* خليفة بن خياط، الإمام الحافظ، يلقب بـ«شباب»، توفي سنة أربعين ومائتين، له كتاب «الطبقات»، و«طبقات القراء»، و«التاريخ»، كما له المسند»، وغير ذلك.

* مسلم بن الحجاج، المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين، صاحب الصحيح، له كتاب «الطبقات».

* ابن حبان البستي، المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وله كتابان على الطبقات، هما: «الثقات»، و«مشاهير علماء الأمصار»، وهو صاحب الصحيح المشهور بـ«صحيح ابن حبان»، واسمه: «التقاسيم والأنواع».

* والحاكم النيسابوري، صاحب «المستدرك»، له «تاريخ نيسابور»، رتبه على الطبقات.

* وعبد الغني المقدسي، المتوفى سنة ستمائة، صاحب كتاب «الكمال في معرفة الرجال»، والذي ترجم فيه لرجال الكتب الستة مرتبين على الطبقات، واعتنى بكتابه بعد ذلك كثيرون، لكنهم لم يسيروا على الطبقات، كالمزي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم.

* والحافظ الذهبي، المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، فإنه رتب كتابه «تذكرة الحفاظ»، ويسمى أيضًا «طبقات الحفاظ»، رتبه على الطبقات، وكذلك كتابه «تاريخ الإسلام»، رتبه على الطبقات والسنين معًا، وله أيضًا كتاب «المعين في طبقات المحدثين».

إن علم الطبقات يهتم بأخبار الرواة، كل جيل على حدة، ولذلك فوائد كثيرة أدركها المحدثون؛ فاجتهدوا فيه، واقتدى بهم غيرهم فألف أهل العلوم الأخرى تراجم علمائهم على الطبقات؛

فالفقهاء[1]، والقــراء[2]، واللغــويون[3]، والأدباء، والنحـــاة، والأطباء، والشعراء[4]، والمفسرون[5]، كـل هؤلاء ألفـــوا على الطبقات.

وألف بعـضـهـم طبـقـات علـمـاء بلده، كـمـا في «تاريخ نيـسـابور» للحـاكم الذي سـبق ذكـره، و«طبـقـات المحـدثين بأصبـهـان» لأبي، الشيـخ المتوفى سنة تسع وستين وثلاثـمـائة، و«تـاريخ الرقة» لمحمد بن سـعيد القشـيري، المتـوفى سـنة أربع وثلاثـين وثلاثـمـائة، رتبـه على الطبـقـات، مع تسـمـيتـه بـ«تاريخ».

وميزة تأليف تاريخ كل بلد على حدة، سواء على الطبقات

---

(١) ذكر تاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» ١/٢١٦ عدداً كبيراً من المؤلفات في طبقات الفقهاء، وبخاصة الشافعية، وكتابه درة في موضوعه، وفي طبقات الفقهاء عموماً راجع: «طبقات الفقهاء» للشيرازي، وراجع «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» ص٩٨، وراجع «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى، و«الطبقات السنية في تراجم الحنفية» لتقي الدين الغزي المصري، و«ترتيب المدارك وتقريب المسالك، في ترجمة أعلام مذهب الإمام مالك» للقاضي عياض.

(٢) مثل طبقات القراء لابن الجزري.

(٣) «بغية الوعاة في طبقات اللغويين، والنحاة» للسيوطي.

(٤) «طبقات الشعراء» لعبد الله بن المعتز (ت٢٩٦).

(٥) «طبقات المفسرين» للداودي، و«طبقات المفسرين» للسيوطي.

أو غيرها، أن المؤلف يكون أدرى بعلماء بلده، كما أن إقامته بها تمكنه من العمل الهادئ، مع المتابعة لأحوال الرواة، فمنهم من يختلط في الكبر، ومن يضبط بعد أن كان لا يضبط، ومن تثبت عدالته بعد أن تُكلم فيه بجرح.

مجمل القول: أن ترجمة الإمام لأهل بلده تمكنه من أشياء لا يستطيعها من ليس من أهلها، مما يجعل عمله دقيقًا ومستوعبًا.

أشهر كتب الطبقات:

وأشهر كتب الطبقات، كتاب «الطبقات الكبرى» لابن سعد، كاتب الواقدي.

التعريف بالمؤلف:

وابن سعد، هو: محمد بن سعد بن منيع مولى بني هاشم، أبو عبد الله البصري، نزيل بغداد، ولد سنة ثمان وستين ومائة.

ونشأ بالبصرة في زمن كانت فيه مدينة علمية مزدهرة، فاستفاد من علمائها، ثم ارتحل إلى كثير من البلدان الإسلامية، يسمع ويستفيد، ولقد كتب لشيخه محمد بن عمر الواقدي فترة طويلة، حتى لقب بـ«كاتب الواقدي».

تتلمذ ابن سعد على سفيان بن عيينة، وإسماعيل بن علية، وأبي الوليد الطيالسي، وخلق كثيرين.

وسمع منه كثيرون، منهم: أحمد بن عبيد، وأحمد بن يحيى بن جابر البلاذُري الكاتب، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، والحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن الفهم، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا.

كان ابن سعد من أهل العلم والفضل، كثير الطلب، كثير الكتب، كثير الحديث والرواية، عليماً باللغة والغريب، خبيراً بالفقه، ذا قدرة فائقة في معرفة أخبار الرجال، والأنساب، والحوادث، والبلاد.

جمع كتابه «الطبقات الكبرى»، فأجاد فيه وأحسن[1]، توفي ابن سعد سنة ثلاثين ومائتين.

التعريف بالكتاب:

ألف ابن سعد كتابه «الطبقات الكبرى»، أو كما يسميه البعض «السيرة والطبقات»، جمع فيه الكثير من حقائق السيرة النبوية، وأخبار الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى وفاته سنة ثلاثين ومائتين.

فهو كتاب جامع لتاريخ أعلام الإسلام مدة قرنين وثلث من الزمان.

---

(١) راجع تاريخ بغداد ٥/ ٣٢١، وتهذيب الكمال ٢٥/ ٢٥٥

بدأه بسيرة رسول الله ﷺ، وأطال النفس فيها[1]، ثم ترجم للصحابة، ثم للتابعين فمن بعدهم إلى وفاته.

وطريقته كما يلي:

١ - أكثر من تبويب الكتاب وتقسيمه، ففي السيرة النبوية أكثر من التبويب، حتى إنه ذكر أبوابًا لم يسبق إليها، وهي في غاية الدقة[2]، وفي تراجم الرواة يبوب الترجمة إذا طالت، وقسّمهم باعتبارات متعددة، مما جعله قد يترجم للرجل في عدة مواطن، حسب الاعتبارات فيه، فلربما ترجم للرجل في ثلاثة مواطن.

فمثلاً: ترجم لعلي بن أبي طالب في المفتين من الصحابة على عهد رسول الله ﷺ [٢/٣٣٧-٣٤٠].

وترجم له مرة ثانية في الطبقة الأولى من البدريين [٣/١٩-٣٠].

وترجم له مرة ثالثة في طبقات الكوفيين، طبقة من نزل الكوفة من أصحاب رسول الله ﷺ، ومن كان بها بعدهم من التابعين وغيرهم من أهل الفقه والعلم [٦/١٢]، فأوجز جداً، وأحال على الموطن الثاني.

---

(١) حتى شملت المجلد الأول ومعظم المجلد الثاني.

(٢) راجع أبواب ملابس رسول الله ﷺ ٤٤٩-٤٧٠.

ويلاحظ أن ابن سعد منهجي في كتابته؛ ففي الموطن الأول جعل كلامه على الإمام علي منصباً على الجانب العلمي، فهو يتكلم على المفتين. أما في الموطن الثاني، فترجم له ترجمة مفصلة. أما في الموطن الثالث، فأوجز وأحال على الموطن الثاني[1].

٢ - يجتهد في التعريف بالرجل، فيذكر نسبه، وأمه، وهجرته، وزوجاته، وأولاده، وأخبار أولاده، وتاريخ وفاته، ومكان وفاته، وربما ذكر صفة كفنه، وبعد ذلك يذكر ما عنده من أخباره.

٣ - في إيراد أخبار صاحب الترجمة، يجتهد في إيرادها مسندة، فيذكر الخبر، أو الحديث بإسناده، وفي ذلك نفع عظيم، إذ يمكن معرفة صحة الخبر أو الحديث.

٤ - ترجماته حسب ما عنده من معلومات، فأحياناً لا تتعدى ترجمته للرجل ذكر اسمه، وأحياناً يترجم للرجل في صفحات متعددة:

---

(١) وكذلك ترجم للهيثم بن التيهان ٣/٤٤٧ مطولاً في البدريين من الأنصار، ومختصراً في النقباء الذين اختارهم رسول الله ﷺ في ليلة العقبة ٣/٦٠٧، وأحال على ما سبق، وكذلك في سعد بن خيثمة ٣/٦٠٧، وسعد بن الربيع ٣/٦١٢، وعبد الله بن رواحة ٣/٦١٢، والمنذر بن عمرو ٣/٦١٨.

- ففي ترجمة أسلم بن أفصى (٤ /٢٩٧) ذكر اسمه فقط.

- وترجم لبلال بن عبد الله بن عمر (٥ / ٢٠٤) في سطرين.

- وترجم لعمرو بن عثمان بن عمرو بن كعب (٤ /١٢٨) أيضاً في سطرين.

- وترجم لابن أم مكتوم (٤ /٢٠٥ - ٢١٢) في ثماني صفحات.

- وترجم لأبي هريرة (٤ /٣٢٥ - ٣٤١) في ست عشرة صفحة.

- وترجم للعباس، عم رسول الله ﷺ في أول الجزء الرابع في ثلاث وثلاثين صفحة.

- وترجم لعمر بن عبد العزيز (٥ / ٣٣٠ - ٤٠٨) في قرابة ثمانين صفحة.

٥ - وابن سعد من علماء الدراية والنقد، ومن هنا جاء كتابه تعلوه هذه السمة.

* فهو يحتاط فيما ينقل، فإذا لم يثق في الخبر صرح بذلك، ففي ترجمة «جارية بن جميل بن نشبة» يقول: وذكر هشام بن محمد بن السائب الكلبي عن أبيه أن جارية ابن جميل شهد بدراً مع النبي ﷺ، ولم يذكر ذلك أحد من العلماء غيره،

وليس ذلك بثبت عندنا[1].

* وهو يقرن بين روايات الأثبات والضعفاء؛ فيقرن بين محمد بن إسحاق، ومحمد بن عمر الواقدي[2].

ويقرن بين موسى بن عقبة وأبي معشر[3] حتى يثبت الخبر، وينتفي ضعف الضعيف.

* وهو أيضًا: يوثق ويجرح، ويتكلم على الرجال كلامًا معتبرًا[4]، ولقد استفاد مَنْ بعده بكلامه، فهو أحد أئمة الجرح والتعديل المعتبرين.

وكل هذا أكسب الكتاب ميزة تقدر عند أهل العلم.

٦ - ولقد نقل لنا ابن سعد في طبقاته أنواعًا شتى من العلوم، ومنها «السنة»، فأبان ما كان عليه العمل عند الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وفي ذلك خير كثير للفقهاء وعلماء الإسلام، مما أعطى الكتاب مزية تضم إلى مزاياه التاريخية،

---

(١) الطبقات ٤ / ٢٨١.

(٢) الطبقات ٤ / ١٢٩.

(٣) الطبقات ٤ / ١٢٨، ١٢٩.

(٤) راجع توثيقه عبد الله بن عبد الله بن عمر ٥ / ٢٠١، ٢٠٢، وهو يقول: «وكان ثقة قليل الحديث»، وكذلك حبيب بن صهبان ٦ / ١٦٦، بينما يقول عن الحارث الأعور ٦ / ١٦٨، وهو ضعيف في روايته، وراجع قوله في ترجمة أبي البختري الطائي ٦ / ٢٩٢: لم يدرك عليًا ولم يره.

ولوددت لو صُنع فهرس لمادته الفقهية هذه.

فيسوق بإسناده إلى نافع، قال: «كان عبد الله بن عبد الله بن عمر يلبس الخز، فكان ابن عمر يضع يده عليه يتوكأ عليه، ولا ينكر عليه»[1].

وهذا مفيد في أبواب اللباس، فهل الخز حكمه حكم الحرير؟ إن هذا الأثر يفيد هنا.

ويسوق بإسناده عن عمرو بن قيس أن عليًا رُئي عليه إزار مرقوع، فقيل له، فقال: «يُخَشِّعُ القلبَ، ويقتدي به المؤمن»[2].

وهذا مفيد في اللباس والزهد.

وكثير من العلوم تستفاد من كتابه، فيستفاد منه في الأنساب، ويستفاد منه في علوم الاجتماع، ويستفاد منه في غير ذلك كثير.

ترتيب الكتاب:

ومن المهم جداً معرفة منهج المؤلف في ترتيب المادة العلمية في كتابه، ولقد رتب ابن سعد كتابه على أساسين:

الأول: المكان، فترجم لأهل المدينة المنورة أولاً، ثم لأهل

---

(١) الطبقات ٥/٢٠٢.

(٢) الطبقات ٣/٢٨.

مكة، والطائف، واليمن، واليمامة، والبحرين، ثم لأهل الكوفة، ثم لأهل البصرة[1]، ثم لأهل الشام، ثم لأهل العراق «وسماها الجزيرة؛ لوقوعها بين نهري دجلة والفرات» ثم لأهل مصر[2]، ثم ترجم للنساء.

الثاني: الطبقات، فكل جيل طبقة، والطبقة عنده عشرون عامًا تقريبًا، إلا أنه مما ينبغي أن ينتبه له أنه لم يرتب الطبقات حسب الزمن؛ فلم يجعل الطبقة الأولى من البعثة إلى الهجرة مثلاً، لا، وإنما رتب الطبقات على حسب الأسبقية إلى الإسلام، والمكانة العلمية.

فحينما يترجم لأهل المدينة المنورة، يبدأ بسيرة سيدنا رسول الله ﷺ فهو خير هذه الأمة وإمامها، وحظها من النبيين[3].

وبعد أن ينتهي من السيرة النبوية يترجم للبدريين بناء على أفضلية أهل بدر، ويبدأ البدريين بالبدريين من المهاجرين، ثم

---

(١) بين البصرة والشام عدة مدن ترجم لعدد قليل من أهلها، هي: واسط، والمدائن، وبغداد، وخراسان، والري، وهمدان، وقم، والانبار، وهذه تشمل من ص ٣١٠ إلى ص ٣٨٤ من الجزء السابع.

(٢) بعد أهل مصر ترجم لأهل أيلة، وافريقية، والأندلس من ٧ / ٥١٩ إلى آخر الجزء السابع.

(٣) استوعبت السيرة الجزء الأول والثاني، سوى صفحات قليلة للمفتين من الصحابة في عهده ﷺ.

بالبدريين من الأنصار، بناءً على أفضلية المهاجرين على الأنصار.

وبعد البدريين يترجم لمن له إسلام قديم، وقد هاجر عامتهم إلى الحبشة، وشهدوا أحداً وما بعدها.

ثم يترجم لمن أسلم قبل الفتح[1].

ويظل في أهل المدينة، فيترجم للتابعين من أهل المدينة، ويقسمهم إلى طبقات حسب تقدمهم العلمي، فالذين رووا عن أبي بكر وغيره، ثم الذين رووا عن عمر وغيره، يقسّمهم إلى سبع طبقات، وربما قسّم الطبقة الواحدة إلى أقسام، مقدماً من له أسبقية علمية أو شرفية دينية[2].

وبعد أن انتهى ابن سعد من تراجم أهل المدينة، بدءاً بسيرة رسول الله ﷺ، وتثنية بتراجم الصحابة، ثم تراجم التابعين فمن بعدهم، بعد ذلك انتقل إلى تراجم أهل مكة، فترجم لمن نزل مكة من الصحابة، سواء هاجر منها ثم عاد إليها، وهم قلة، أو

---

(١) وبهذا ينتهي من ترجمة الصحابة من أهل المدينة، ولقد استوعبت تراجمهم الجزء الثالث والرابع.

(٢) تراجم التابعين من أهل المدينة، استوعبت الجزء الخامس إلا قليلاً، وكان في أثنائه سقط واضح استدركه الشيخ/ زياد محمد منصور فحقق هذا الجزء، ونال به درجة التخصص «الماجستير» من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقامت الجامعة بطبع الكتاب، نسأل الله لهم التوفيق والسداد.

أسلم وظل بها، وقسمهم أيضاً إلى طبقات[1]، وكذا الحال في تراجم أهل الطائف، واليمن، واليمامة، والبحرين، يقدم الصحابة، ثم من بعدهم.

وبعد أن ترجم لأهل المدينة، وأهل مكة، انتقل إلى المدن الأخرى، على نفس الوتيرة، يقدم الصحابة، ثم التابعين، مرتباً على الطبقات الزمنية، مقدماً أهل العلم أو الشرافة الدينية[2].

طبعات الكتاب:

لما لكتاب ابن سعد من أهمية، فقد طبع عدة مرات، طبع في ليدن عام ١٣٢٢ هـ أي ١٩٠٢ - ١٩١٧م - أي منذ مائة سنة تقريباً.

وطبع في بيروت ١٩٥٧ إلى ١٩٦٠ م.

وطبع في مصر ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م.

---

(١) راجع جـ٥ ص٤٤٣.

(٢) وهذا تقسيم إجمالي للطبقات جـ١، ٢ في السيرة جـ٣، ٤ الصحابة من أهل المدينة جـ٥ التابعون من أهل المدينة ويتداخلون فيه الجزء المتمم، وفي نهاية الخامس ص٤٤٣ تراجم أهل مكة فالطائف فاليمن، فاليمامة، فالبحرين جـ٦ تراجم أهل الكوفة جـ٧ أهل البصرة، والشام، ومصر مع أقليات عدة، جـ٨ للنساء.

وعلى الرغم مما في هذه الطبعات من جهد إلا أنها لم تشتمل على فهارس، يتمكن القارئ بها من الوصول لمراده، وبخاصة أن الكتاب مرتب على الطبقات؛ فيصعب الوصول للمراد بدون فهرس.

وللطبعة البيروتية جزء خاص بالفهارس إلا أنه لم يشتمل على فهارس للأعلام المترجم لهم.

ومن فضل الله - سبحانه - أن قام الشيخ محمد **علي أدلبي**، والشيخ **محمد عوامة** بصنع فهرس لأعلام الطبقات، وطبعته مؤسسة الرسالة، ومن تمام النفع فقد وضع الفهرس بحيث يفيد على جميع طبعات الكتاب، سواء منها المصرية أو الأوروبية، أو اللبنانية.

والحمد لله فكتاب الطبقات نسخه كثيرة متداولة، وكذلك الفهارس.

علم التــــاريخ

التاريخ في اللغة الإعلام بالوقت. يقال: أرّخت الكتاب، وورخته، أي: بيَّنْت وقت كتابته.

أما في الإصطلاح، فهو: التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال.

وبعبارة أخرى، هو: فن يبحث فيه عن وقائع الزمان من حيثية التعيين والتوقيت عما كان في العالم.

وتوضيح ذلك أنه العلم الذي يعين وقت ولادة الرواة والأئمة، ووفاتهم، وأحوالهم من صحة وعقل، ورحلة وحج، وحفظ وضبط، وتوثيق وتجريح، وغير ذلك من أحوالهم.

وأيضًا يتناول الحوادث والوقائع من تولية خليفة، ووزير، وفتح بلد، وانتزاع بلد من متغلب عليه، وانتقال دولة، وما أشبه ذلك.

وربما يتوسع فيه لبدء الخلق، وقصص الأنبياء، وأخبار الأمم الماضية، وأحوال القيامة.

وربما توسع المؤرخ حتى تناول الوقائع الصغيرة، كبناء قنطرة أو رصيف.

وهو يشمل الحوادث السماوية: كالخسوف، والكسوف،

والجراد، والحوادث الأرضية، كالزلازل، والسيول، والأمراض[1].

ولعله اتضح لك أن علم التاريخ عند المسلمين أوسع منه عند بقية الأمم، فهو عند المسلمين يهتم بعدالة الرواة أو جرحهم، وضبطهم، ورحلاتهم، وكل ما يتصل بالناحية العلمية لكل راوٍ من رواة السنة النبوية، وليس هذا عند أمة غير أمة الإسلام، كما أن علم التاريخ عند أمة الإسلام يشمل فيما يشمل «بدء الخلق»، و«الفتن وأشراط الساعة»، وكل ذلك العمدة فيه على الكتاب والسنة، وفيهما من العلوم في ذلك ما لا يمكن إدراكه إلا بالوحي.

وهذان الجانبان اللذان زادهما علم التاريخ عند المسلمين إنما زادهما بالوحي؛ فبالوحي ترعرع علم الإسناد، وبالوحي علمنا من أخبار بدء الخليقة ونهايتها الكثير والكثير.

لقد ألفت كتب كثيرة في أخبار الرواة، ربما وصل الكتاب منها إلى عشرات المجلدات، وهذا مما تميزت به أمة الإسلام، وعظم به علم السنة النبوية، وعلم حديث رسول الله ﷺ.

بين الطبقات والتاريخ:

ومن حق القارئ أن يتساءل: ما الفرق بين علم الطبقات وعلم التاريخ؟

---

(١) راجع الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي ص٧.

والجواب: إن علم الطبقات إنما هو ترجمة للرواة مرتبين على الأجيال، أو الفترات الزمانية، أما علم التاريخ فهو ترجمة للرواة مرتبين على حروف المعجم في أسمائهم وأسماء آبائهم، أو على سنوات الوفاة، أو على البلدان، المهم يرتبون على أي نحو غير الطبقات، كما أنه - أي التاريخ - يهتم بالحوادث، والوقائع بجانب تاريخ الرواة، أما الطبقات فلا تهتم إلا بالرواة[1].

فوائد الطبقات والتاريخ:

فوائد الطبقات والتاريخ جليلة وكثيرة، لكن يمكن إجمالها في عبارة وجيزة، هي: معرفة الأمور على وجهها.

ويمكن تقسيم هذه الفوائد إلى فوائد حديثية، وفوائد عامة[2].

فأما الفوائد الحديثية، والخبرية عمومًا، فهي:

---

(١) وراجع الإعلان بالتوبيخ ص٤٦.

(٢) أما الفوائد العامة فأوجزها فيما يلي:

١ - معرفة ما حدث للسابقين؛ فيستفيد دارس التاريخ نتيجة ما حدث لهم من خير أو شر.

٢ - معرفة سنن الله الكونية، ومنها: أن الله لا يترك الظالم، وأن الاستقامة سبيل التمكين في الأرض، وطريق الرفعة والعزة.

٣ - في دراسة التاريخ ترغيب في العمل الصالح، فيعرف الدارس أن صلاح العمل سبيل رضوان الله تعالى، وبالمقابل الترهيب من العمل السيئ، =

١ - بعلم الطبقات والتاريخ استطاع المحدثون معرفة اتصال الإسناد أو عدم اتصاله، فهذان العلمان يُعَرِّفان المحدث بالرواة؛ فيعرف تاريخ ولادة كل راوٍ من رواة الإسناد، ووقت سماع كل واحد منهم، وشيوخه الذين سمع منهم، وتلامذته الذين سمعوا منه.

هذان العلمان يعرفان المحدث برحلات كل راوٍ، والبلاد التي نزلها، وسمع من أهلها.

إنهما يعرفان المحدث الشيوخ الذين شاركهم في السماع، والجيل الذين عاصروه، وشاركوه.

وبهذا يستطيع المحدث إذا قرأ إسناداً أن يعرف اتصاله، أو عدم اتصاله.

= فكم من مصائب حلّت بسببه.

٤ - قراءة التاريخ سعادة لما فيه من المواقف العاقلة، وإن نتيجتها كانت طيبة، وأما المواقف الطائشة فكانت نتيجتها سيئة.

٥ - في دراسة التاريخ زيادة لخبرات الدارس، وبخاصة لو درس تاريخ أهل صنعته وسابقيه، فيستفيد السلاطين بدراسة تاريخ السلاطين، ويستفيد طالب العلم بدراسة سيرة السلف الصالح؛ ومعرفة هديهم في طلب العلم.

وراجع مقدمات كتب التاريخ، ومنها «الكامل» لابن الأثير، و«تاريخ الطبري»، و«المنتظم» لابن الجوزي، وغير ذلك، وراجع الإعلان بالتوبيخ ص٧ فما بعدها.

فمثلاً: حينما ذكر الخطيب البغدادي عبد الملك بن حبيب[1] في الرواة عن الإمام مالك؛ انتقده الأئمة؛ لمعرفتهم أن عبد الملك بن حبيب أندلسي قرطبي، ولم يرتحل إلا بعد موت الإمام مالك بنحو من ثلاثين سنة، فلقد ولد بعد السبعين ومائة في حياة الإمام مالك، وارتحل في حدود سنة عشر ومائتين، والإمام مالك توفي سنة تسع وسبعين ومائة، فكيف يروي عبد الملك عن الإمام مالك؟

٢ - بعلم الطبقات والتاريخ استطاع المحدثون معرفة ضبط الرواة، أو عدم ضبطهم.

فبهذين العلمين استطاع المحدثون معرفة متى ضبط الراوي، وعرفوا متى اختلط من اختلط، وبالتالي عرفوا من سمع منه في زمن الضبط، ومن سمع منه في غير زمن الضبط.

إن كتب الأخبار والأحاديث فيها من ذلك الكثير، يعرفون الراوي فلانًا سمع من شيخه فلان وهو في سن الضبط، وفلانًا سمع منه بعد أن اختلط، إنها كلمات يسيرة إلا أن علماء الرواة جمعوها واستفادوا بها في معرفة تاريخ الضبط، ومدة ضبط كل راوٍ.

---

(١) راجع ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٢/١٠٢، وفيه ذكر كثير من مصادر ترجمته.

فمثلاً: خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف الكوفي، قال عنه يحيى بن معين: «خلط قبل موته بعشر سنين، وكان قبل ذلك ثقة»[1].

ولو راجعت ترجمة أبي إسحاق السبيعي؛ لوجدت عجبًا في معرفة العلماء وقت ضبطه، ووقت اختلاطه، ومن روى عنه قبل الاختلاط، ومن روى عنه بعد الاختلاط.

ولسوف يعظم قدر الشيخين - البخاري ومسلم - حينما تجدهما لم يخرجا عنه إلا عمن روى عنه قبل الاختلاط.

يقول ابن الصلاح: «اختلط أبو إسحاق»، ويقال: إن سماع سفيان ابن عيينة منه بعدما اختلط وتغير حفظه قبل موته.

وقال الأبناسي: قال: «بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة؛ لاختلاطه، ولم يخرج له الشيخان من رواية ابن عيينة شيئًا، إنما أخرج له من طريقه الترمذي، والنسائي في عمل اليوم والليلة»، وأنكر صاحب «الميزان» اختلاطه، فقال: «شاخ ونسي، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً».

وقال أبو زرعة: «زهير بن معاوية ثقة، إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط».

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/٩٩، والكواكب النيرات ص١٤٨ - ١٥٠.

وقال الإمام أحمد: «إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال أن لا تسمعه من غيرهما، إلا حديث أبي إسحاق»[1].

٣ ـ بعلم الطبقات والتاريخ عرف المحدثون مخرج كل حديث!!

فعرفوا أن حديث كذا إنما يرويه فلان عن شيخه فلان، عن فلان إلى رسول الله ﷺ، يعرفون كل طرقه، ولفظه من كل طريق.

يميزون بإتقان بين الطريق المتصل والمنقطع، ويعرفون اللفظة المحفوظة من الشاذة.

فمثلاً: يقول شعبة: أحاديث الحكم[2] عن مِقْسم[3] كتاب إلا خمسة أحاديث. قلت ـ علي بن المديني ـ ليحيى ـ هو ابن سعيد القطان: عَدّها شعبة؟ قال: نعم. قلت ليحيى: ما هي؟ قال: حديث الوتر، وحديث القنوت، وحديث عزيمة الطلاق،

---

(١) الكواكب النيرات ص٣٤٩، ٣٥٠، وراجع تهذيب التهذيب ٨/٦٣، وتهذيب الكمال ٢٢/١٠٢.

(٢) هو الحكم بن عتيبة، تابعي ثقة، توفي ١١٣، وقيل ١١٤، وقيل ١١٥، وترجمته في الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/٣٣١، وتهذيب التهذيب ٢/٤٣٢.

(٣) هو مِقْسم بن بُجْرة أو نَجْدة أبو القاسم، يقال له مولى ابن عباس للزومه له، مات سنة إحدى ومائة، وهو تابعي ثقة، التهذيب ١٠/٢٨٨.

وجـزاء مـثل مـا قـتل من النعم، والرجـل يأتي امـرأته وهي حائض[1].

إن شعبة يعرف ما تحمله الحكم عن مقسم بالسماع، وما تحمله بالإجازة، وهو يعرف ذلك تفصيلاً، فيعرف هذه الأحاديث التي سمعها، يعرفها بنصها، وتأمل كيف لو أن شعبة لم يعدها لما كان لكلامه كثير فائدة.

وفي حديث أبي جهيم «لو يعلم المارُّ بين يدي المصلي ماذ عليه، لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه» قال أبوالنضر - سالم بن أبي أمية التيمي شيخ الإمام مالك - لا أدري أقال أربعين يومًا أو شهراً أو سنة، شك أبو النضر، فعرف الأئمة ذلك، ومعروف لديهم أن الشك من أبي النضر، فلما رواه أحمد ابن عبدة الضبي عن ابن عيينة عن أبي النضر بلفظ: «لكان أن يقوم أربعين خريفاً» بدون شك اعترض الأئمة، وقالوا: لا وجه لرواية الجزم، ولم يشفع لرواية الجزم ورود الحديث من رواية أبي هريرة بدون شك.

إنهم يعلمون أن أبا نضرة رواه على الشك، أجمع على ذلك الرواة عنه، اللهم إلا رواية الضبي فجاءت بدون شك، فتوقفوا فيها.

(١) راجع مسند ابن الجعد ١/٣٤٧ بتحقيقي، وستأتي إن شاء الله تعالى ترجمة شعبة، وفيها شيء كثير من ذلك.

٤ - وبعلم الطبقات وعلم التاريخ اكتشف المحدثون كذب الكذابين[١]، فلما روى سهيل بن ذكوان عن عائشة، وزعم أنه لقيها بواسط. عرف المحدثون كذبه؛ لأن عائشة - رضي الله عنها - توفيت قبل أن يخط الحجاج مدينة واسط بدهر[٢].

وفي مقدمة مسلم: إن المعلى بن عرفان، قال: حدثنا أبو وائل، قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين، فقال أبو نعيم - الفضل بن دكين حاكيه عن المعلى - أتراه بعث بعد الموت! يعني لأن ابن مسعود توفي سنة اثنتين وثلاثين أو ثلاث وثلاثين قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين، وصفين كانت في خلافة علي بعد ذلك بسنتين، فلا يكون ابن مسعود خرج عليهم بصفين»[٣].

ولما أظهر بعض اليهود كتاباً، وادعى أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة رضي الله عنهم، وذكروا أنه خط علي - رضي الله عنه - فيه، وحُمل الكتاب في سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى أبي القاسم علي وزير القائم، فعرضه على الحافظ الحجة أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي[٤]، فتأمله، ثم قال: «هذا مزوّر»!! فقيل له: «من أين

---

(١) الكذب عند المحدثين يشمل الخطأ في المسألة، ويشمل تعمد تغييرها.

(٢، ٣) الإعلان بالتوبيخ ص٩.

(٤) صاحب المؤلفات النافعة، مثل «تاريخ بغداد»، و«الكفاية»، و«الفقيه والمتفقه»، وهو الذي قالوا فيه: «ليس هنا نوع من أنواع علوم الحديث إلا وله فيه كتاب، توفي رحمه الله تعالى سنة ثلاث وستين وأربعمائة».

لك هذا»؟ قال:

١) فيه شهادة معاوية، وهو إنما أسلم عام الفتح[١]، وفتح خيبر كان في سنة سبع[٢].

٢) وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة[٣]، قبل فتح خيبر بسنتين.

فاستحسن أبو القاسم ذلك من الخطيب واعتمده وأمضاه، ولم يجز اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره[٤].

إن أبا القاسم علي بن الحسن رئيس الرؤساء ووزير القائم بأمر الله - أبو جعفر عبد الله بن القادر بالله أحمد العباسي البغدادي[٥] - هذا الوزير كان من كبار العلماء ونبلائهم[٦]، ومن هنا فإنه عرض الكتاب علي مَنْ يفهمه، عرضه على الخطيب البغدادي، الذي عرف أن اليهود إنما زوّروا هذا الكتاب، واستدل

(١) اي فتح مكة، وكان ذلك سنة ثمان.

(٢) اي ان الكتاب مؤرخ بسنة سبع، وشهد عليه معاوية، بينما معاوية كان لم يسلم بعد.

(٣) سنة خمس.

(٤) الإعلان بالتوبيخ ص١٠.

(٥) القائم بأمر الله ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٨ /٣٠٧، وتاريخ بغداد ٩/٣٩٩.

(٦) راجع ترجمته في سير اعلام النبلاء ١٨ /٢١٦، وتاريخ بغداد ١١ /٣٩١.

على ذلك بأمرين في غاية الوضوح.

إن الكتاب مؤرخ بفتح خيبر سنة سبع، فكيف يشهد عليه معاوية، والذي كان في هذا التاريخ - سنة سبع - لم يسلم بعد، ولا هاجر؟!

وكيف يشهد عليه سعد بن معاذ الذي قد مات سنة خمس، أي قبل كتابة الكتاب بسنتين؟!

لقد أعان الخطيبَ على معرفة تزوير الكتاب علمُه بالتاريخ، فهو يعلم تاريخ فتح خيبر، وتاريخ إسلام معاوية، وتاريخ وفاة سعد بن معاذ، وكل ذلك أوضح تزويرَ الكتاب.

٥ - وبعلم التاريخ والطبقات يستفيد المحدثون الكثير من أمور المتن!!

وهذا مما يكاد يخفى، إذ يظن الكثيرون أن فائدة التاريخ إنما هي للرواة وللإسناد، ولا دخل لهما في المتن، إلا أن الأمر غير ذلك، فللتاريخ والطبقات فائدة كبيرة في المتن، فلو وجدنا حديثين متعارضين لا يمكننا الجمع بينهما، فإن علم التاريخ والطبقات هنا يفيد، إذ يحدد لنا أي الحديثين هو الآخر من فعل رسول الله ﷺ، فنعلم أنه الناسخ، وأنه الذي عليه العمل.

ومعرفة الآخر إما بتأخر إسلام راويه، أو بقرينة فيه تدل على ذلك، كقول الراوي: كان آخر الأمرين من النبي ﷺ ترك الوضوء

مما مست النار.

ويُعرف المتقدم أيضًا بتقدم وفاة راويه، وبتقدم لقائه برسول الله ﷺ إذا كان محدود اللقاء، وصرح بالمشافهة.

وبعلم التاريخ يظهر الكثير من معاني المتن، فإذا كان فيه حادثة، فإن التاريخ هو الذي يبينها، ويعرف بها، وإذا كان في المتن أمر حدث فقال ﷺ الحديث، فإن التاريخ هو الذي يبين هذا الأمر.

وللتاريخ علاقة قوية في بيان معاني بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، يدرك ذلك من اشتغل بتفسير القرآن الكريم، أو شرح أحاديث رسول الله ﷺ، ومن هنا اجتهد فيه الأئمة الأعلام فألفوا المؤلفات النافعة فيه، ما بين مطول ومختصر، وما بين مسند ومرسل، وجعلوا الكثير من مؤلفاتهم في تاريخ الرواة وطبقاتهم، يرتبونهم على كيفيات متعددة، معلنين أنه فن من فنون الحديث، فالنوع الثالث والستون من أنواع علوم الحديث هو «طبقات العلماء والرواة»[1]، والنوع الستون من أنواع علوم الحديث «التواريخ والوفيات»[2].

---

(١) راجع تدريب الراوي ٢/ ٣٨٠، والتقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص٤٦٦.

(٢) المصدرين السابقين: التدريب ٢/ ٣٤٩، وابن الصلاح ص٤٣٢.

وعندهم أنواع في معرفة الرواة، بل في التدقيق في معرفة الرواة، أكثر من هذين النوعين.

وليس الأمر قصراً على إيراد نوعين أو عدة أنواع في علوم الحديث، وإنما تبع ذلك مؤلفات مطولة، ومختصرة، كثيرة، ومتنوعة، يدرك ذلك من اشتغل في علم الرجال، وبمشيئة الله تعالى سأذكر بعض ذلك.

أشهر كتب التاريخ:

كتب التاريخ عند المسلمين كثيرة ومتنوعة، وعمدتها الجانب العلمي، فتهتم بتراجم الرواة وعلماء الإسلام كثيراً، كما تهتم بالمدارس والأماكن العلمية.

ويمكن تقسيمها إلى أقسام متعددة[1]، إلا أنني أقتصر على نوعين:

النوع الأول: كتب اهتمت بالحوادث والوقائع مع الناحية العلمية، ومن أهمها:

١ - «تاريخ الطبري»، لمحمد بن جرير الطبري المتوفى ٣١٠ هـ، ولقد اهتم بالوقائع جيداً، أما الرواة فلم يجعلهم من عمدة أهداف كتابه.

٢ - «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لابن الجوزي، أبي

(١) راجع الإعلان بالتوبيخ، فقد قسمها وأكثر منها.

الفرج عبد الرحمن بن علي المتوفى ٥٩٧، وقد جمع بين الحوادث والوفيات.

٣ - «الكامل في التاريخ» لابن الأثير(١)، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، المتوفى ٦٣٠، وهو أحسن التواريخ بالنسبة لإيراده الوقائع موضحة «مبينة».

٤ - «تاريخ الإسلام» للذهبي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز المتوفى ٧٤٨ هـ.

٥ - البداية والنهاية لابن كثير، أبي الفدا عماد الدين إسماعيل بن كثير المتوفى ٧٧٤، صاحب التفسير المشهور، ولتاريخه هذا تتمة بعنوان «النهاية في الفتن والملاحم»، مطبوع في جزأين.

---

(١) بنو الأثير ثلاثة:

١ - العلامة عز الدين، «صاحب الكامل في التاريخ» - الذي نتحدث عنه، و«أسد الغابة في معرفة الصحابة»، واللباب في تهذيب الأنساب.

٢ - العلامة مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، صاحب «جامع الأصول»، و«النهاية في غريب الحديث والأثر»، توفي ٦٠٦ هـ.

٣ - ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد، صاحب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»، توفي ٦٣٧.

وهكذا؛ فأحدهم مؤرخ، وأحدهم محدث، وأحدهم كاتب.

النوع الثاني: كتب خاصة بتراجم الرواة، وهذه أنواع منها:

١ ـ كتب خاصة بتراجم الصحابة، ومن أنفعها:

ـ «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري وطبعة نهضة مصر بتحقيق الأستاذ علي البجاوي بها فهارس في الجزء الثامن يسرت الانتفاع بالكتاب كثيراً.

ـ «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، لابن عبد البر المتوفى ٤٦٣ هـ، وأيضًا طبعة نهضة مصر يسَّرته؛ فلقد كان مرتبًا على حروف معجم المغاربة، فرتبه الأستاذ البجاوي وقربه.

ـ «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير عز الدين، صاحب «الكامل في التاريخ».

٢ ـ كتب في تراجم رواة السنة عمومًا، ومن أهمها:

ـ «التاريخ الكبير» للإمام البخاري صاحب الصحيح، وله أيضًا «التاريخ الأوسط»، ولم أقف عليه مطبوعًا، وله «التاريخ الصغير»، وهو مطبوع.

ـ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي عبد الرحمن المتوفى ٣٢٧.

ـ «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، لابن العماد الحنبلي المتوفى ١٠٨٩.

٣ - كتب في تراجم رواة الكتب الستة، ومن أهمها:

- «الكمال في أسماء الرجال» لعبد الغني المقدسي، ترجم فيه لرجال الكتب الستة (البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه).

- «تهذيب الكمال» للمزّي، هذَّب فيه كتابَ عبد الغني المقدسي، إلا أنه أضاف إليه إضافاتٍ كثيرةً، واجتهد في حصر شيوخ وتلاميذ كل راوٍ، ورتبهم على حروف المعجم، وأبان مكان رواية الراوي عن كل شيخ من شيوخه، واجتهد في جمع أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي.

- «تهذيب التهذيب» لابن حجر، وهو تهذيب كتاب المزّي، فاختصره، وأضاف إليه، وإضافاته نافعة.

٤ - كُتب في تراجم الثقات، ومن أهمها:

- «تذكرة الحفاظ».

- «سير أعلام النبلاء»، كلاهما للحافظ الذهبي.

- «تاريخ الثقات» للعجلي، الحافظ أحمد بن عبد الله المتوفى ٢٦١.

٥ - كُتب في تراجم الضعفاء، ومن أهمها:

- «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي، عبد الله بن عدي

الجرجاني، المتوفى ٣٦٥، ترجم فيه للضعفاء من الرواة، وله مقدمة مفيدة.

ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي.

ـ لسان الميزان لابن حجر، اختصر فيه ميزان الاعتدال، لكنه مع ذلك، زاد فيه بعض تراجم، وبعض زيادات في تراجمه

وهناك أنواع أخرى كثيرة، مفيدة ومهمة[1]، لكنني أقرب لك المسألة تقريبًا نسبيًا، فأقول: إذا أردت الوقوف على ترجمة راوٍ من مصادرها، فراجع كتاب «الأعلام» لخير الدين الزِرِكْلي، فهو قاموس تراجم لأشهر الرجال، والنساء، من العرب، والمستعربين، والمستشرقين.

لقد ترجم فيه مؤلفه لكثير من الرواة وغيرهم، ورتَّب التراجم فيه على حروف المعجم، والمهم أنه في نهاية الترجمة يضع رقمًا لهامش، ويذكر في الهامش مصادر ترجمة هذا العلم، ومن ثم فهو يوقفك على مصادر الترجمة التي تريدها، والكتاب حجمه معقول، ويقع في ثماني مجلدات في طبعته الكاملة.

ويعنيني هنا أن أعرِّف بكتابٍ من كتب الرواة، وذلك لتقيس عليه، فإنها متقاربة في منهجها، وأختارُ هذا الكتاب من أهم

---

(١) راجع: «الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المشرفة للكتاني، و«الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» للسخاوي.

الكتب وانفعها، وأكثرها شيوعًا الا وهو كتاب:

«تهذيب الكمال في أسماء الرجال»

مؤلفه:

الإمام الحافظ المحقق، محدث الشام، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القضاعي، الكلبي، المزي، الدمشقي، الشافعي.

ولد سنة أربع وخمسين وستمائة بظاهر حلب، ونشأة بالمزة إحدى قرى دمشق، وطلب العلم صغيرًا مبتدئًا بحفظ القرآن الكريم، ثم بالفقه، ثم باللغة، ثم طلب الحديث وارتحل في سبيله، فسمع بالشام، والحرمين، ومصر، والإسكندرية، وغير ذلك، سمع من نحو ألف شيخ منهم: الإمام النووي، والعز الحراني، وأبي بكر بن الأنماطي، والإربلي، وابن أبي الخير، ونسخ بخطه المليح المتقن كثيرًا لنفسه وللناس، وتقدم في علم الحديث جدًا.

قال الذهبي في ترجمته: وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها، والقائم بأعبائها، لم تر العيون مثله، عمل تهذيب الكمال في مائتي جزء وخمسين جزءًا، وعمل كتاب الأطراف في بضعة وثمانين جزءًا، وخرج لنفسه، وأملى مجالس، وأوضح

مشكلات ومعضلات ما سبق إليها في علم الحديث ورجاله، وولِّي المشيخة بأماكن منها: الدار الأشرفية، وكان ثقة حجة كثير العلم، حسن الأخلاق، كثير السكوت، قليل الكلام جداً، صادق اللهجة، لم تعرف له صَبْوةٌ، وكان يطالع وينقل الطباق إذا حدَّث، وهو في ذلك لا يكاد يخفى عليه شيء مما يقرأ، بل يرد في المتن والإسناد رداً مفيداً، يتعجب منه فضلاء الجماعة، وكان متواضعاً حليماً صبوراً، مقتصداً في ملبسه ومأكله، كثير المشي في مصالحه، ترافق هو وابن تيمية كثيراً في سماع الحديث، وفي النظر في العلم، وكان يقرر طريقة السلف في السنة، ويعضد ذلك بمباحث نظرية وقواعد كلامية، تُوفِّيَ ثاني عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة[1].

التعريف بالكتاب:

الكتب الستة في الحديث تمثل السنة النبوية، فهي تشتمل على أحاديث تكفي مع القرآن الكريم لإعطاء صورة الإسلام.

ومن هنا حرص الكثير من العلماء على خدمتها، ومن أهم ما تخدم به الترجمة لرجال أسانيدها.

فألف الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي «المتوفى ٦٠٠ هـ» كتابه «الكمال في أسماء الرجال»، ترجم فيه لرجال أسانيد الكتب الستة.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٨.

وجاء المزي فرأى أنه يستطيع أن يضيف إلى كتاب الحافظ عبد الغني إضافات في غاية الأهمية، فألف كتابه «تهذيب الكمال» الذي نحن بصدد الكلام عنه.

وأرى أنني لستُ محتاجًا للمقارنة بين الكتابين، وإنما أنا محتاج للتعريف بـ«تهذيب الكمال»، وأُجملُ التعريف به في النقاط التالية:

١ - جمع المزي في كتابه هذا تراجم رجال أسانيد الكتب الستة: (صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، سنن ابن ماجه)، وأضاف إليها رجال أسانيد أصحابها في كتب أخرى لهم وهي:

* للبخاري:

١) كتاب القراءة خلف الإمام.

٢) كتاب رفع اليدين في الصلاة.

٣) كتاب الأدب المفرد.

٤) كتاب خَلْق أفعال العباد.

٥) ما استشهد به في الصحيح تعليقًا.

* ولمسلم: مقدمة كتابه الصحيح.

* ولأبي داود:

١) كتاب المراسيل .

٢) كتاب الرد على أهل القدر .

٣) كتاب الناسخ والمنسوخ .

٤) كتاب التَّفَرد (وهو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن) .

٥) كتاب فضائل الأنصار .

٦) كتاب مسائل الإمام أحمد (وهي المسائل التي سأل عنها أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل) .

٧) كتاب مسند حديث مالك بن أنس (جزء واحد منه) .

* وللترمذي : كتاب الشمائل .

* وللنسائي :

١) كتاب عمل يوم وليلة .

٢) كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

٣) كتاب مسند علي رضي الله عنه .

٤) كتاب مسند حديث مالك بن أنس .

* ولابن ماجه : كتاب التفسير (جزأين منتخبين منه) .

وبذا يكون المزِّي قد جمع رجال أسانيد الكتب الستة،

وسبعة عشر كتاباً لمؤلفي الكتب الستة، وجزأين من كتابين آخرين لمؤلفيها أيضاً، فيكون الكتابُ جامعاً لرجال قرابة خمسة وعشرين كتاباً[1].

على أنني لا أستطيع أن أقول: إنه جمع رجال أسانيد كتب الأئمة أصحاب الكتب الستة، لا، فكتبهم أكثر من ذلك.

٢ - رتَّب المزي تراجم الرواة على حروف المعجم، يراعى الحرف الأول فالذي يليه في اسم الراوي، ثم في اسم أبيه، ثم في اسم جده.

إلا أنه في حرف الألف بدأه بمن اسمه «أحمد».

وفي حرم الميم بدأه بمن اسمه «محمد»، وذلك لشرف هذين الاسمين، وبعد أن ساق أسماء الرواة مرتبة على حروف المعجم[2] ذكر ما يلي:

* المشهورين بالكنية، وهي ما بدئت بأب، كأبي بكر، وأبي هريرة[3].

* «الأبناء»، وهم المعروفون بـ«ابن فلان»، سواء نسب إلى

---

(١) راجع مقدمة محقق تهذيب الكمال ١/٤٣، ومقدمة المزي ١/١٤٩.

(٢) وهذه استوعبت الكتاب إلا قليلاً، فلقد استوعبت اثنين وثلاثين جزءاً من خمسة وثلاثين جزءاً.

(٣) استوعب هذا الجزء رقم٣٣، ومن الجزء ٣٤ إلى ص٤٢١.

أبيه أو جده، أو أمه، أو عمه، أو غير ذلك، مثل «ابن إسحاق»، و«ابن الأسقع»، و«ابن بُحَيْنَة»، و«ابن حنبل»، و«ابن الحنظلية»، وغير ذلك كثير[1].

* المشهورين بنسبتهم، أي: لهم نسبة إلى قبيلة، أو بلدة، أو صناعة، أو نحو ذلك، مثل: «الأبار»، و«الإسكاف»، و«الطوسيّ»، و«الواقدي»[2].

وغير خاف عليك أن النسبة لا يشترط أن تكون منتهية بياء النسبة، مثل: «الأبار»، فهذا منسوب لصنعته، وهي صناعة الإبر، التي يخاط بها الثياب[3]، وليست فيها ياء النسبة.

* المشهورين بالألقاب، واللقب ما أشعر بمدح أو ذم، ومثال ذلك: «الأجلح»، و«الأحول»، و«الأشقر»، و«ذو الأذنين»[4].

* المبهمات، وهي: راوٍ لم يُسَمَّ في الإسناد، مثل: «عن رجل»، وفلان عن جده، وجده غير معروف، و«عن أعرابي»، ومثل ذلك.

والمزي يذكر المبهمات التي يمكنه أن يستبينها، ويرتبهم على

---

(١) استوعب الأبناء القدر الباقي من جزء ٣٤ من ص٤٢٢ إلى ص ٤٨٧.

(٢) استوعبت النسبة من أول الجزء ٣٥ إلى ص٣٢.

(٣) راجع الأنساب للسمعاني ١/٨٦.

(٤) استوعبت الألقاب من جـ٣٥ ص٣٢ إلى ص٦٣.

حسب الرواة عنهم[1].

* النساء اللاتي لهن رواية في الكتب الستة وملحقاتها، ورتبهن مثل الرجال على الحرف الأول فالذي يليه في اسمها، واسم أبيها وجدها. الأسماء، ثم الكنى، ثم الأبناء، ثم النسبة، ثم الألقاب، ثم المبهمات[2].

٣ - يجتهد المزي في تحديد الراوي؛ فيذكر اسمه، واسم أبيه، وجده، والكثير من نسبه ما أمكنه ذلك - وهو في كل شخص من الراوي، وأبيه، وجده لا يقتصر على الاسم، وإنما يبين ما فيه من خلاف ويذكر الكنية واللقب إن كان الشخص مذكوراً بذلك.

كما أنه يذكر لقب المترجم له ونسبته، كل ذلك ليميزه عن غيره، فإن بعض الرواة تتشابه أسماؤهم في الاسم، واسم الأب، وربما أكثر من ذلك.

ولقد بلغ الأمر بالمزي أنه إذا ترجم للراوي من رواة الكتب الستة وكان هناك راوٍ يتفق معه في الاسم من غير رواة الستة، فإنه يذكره قصداً للتمييز، ويكتب أمامه كلمة «تمييز».

(١) استوعبت المبهمات من جـ٣٥ من ص٦٤ إلى ص ١٢٢.
(٢) وكتب النساء استوعب من جـ٣٥ من ص١٢٣ إلى ص٤٠٢ آخر الجزء ٣٥، وهو آخر الكتاب، ثم الفهارس.

فمثلاً: بعد أن ترجم لـ«ليث بن عاصم القتباني أبو زرارة المصري»، أحد رواة الستة، أحد شيوخ المصريين[1]، قال: «وللمصريين شيخ آخر يقال له: [تمييز] ليث بن عاصم بن العلاء الخَوْلاني ثم الحُدَادي أبو الحسن المصري»[2]، ثم قال في نهاية ترجمته: «ذكرناه للتمييز بينهما».

ويلاحظ في ترجمة أبي الحسن الحُدَادي هذا أنه لم يذكر في أول ترجمته رموز من أخرج حديثه من الستة وملحقاتها، وإنما ذكر مكان ذلك كلمة: «تمييز».

إنه - أي المزي - يذكر كل ذلك، أعني اسم الراوي ولقبه وكنيته ونسبته، واسم أبيه ولقبه وكنيته ونسبته وهكذا في جده فمن بعده، يذكر كل ذلك ليميز هذا الراوي عن غيره، ويضيف ذكر من يشبهه في الاسم زيادة في التمييز، فرحمه الله وجزاه خير الجزاء، فتحديد الراوي من أهم المسائل في علم الإسناد.

والمزي إمام على قدر عال من الانتباه، فإذا وجد وهمًا وقع في اسم راوٍ، كأن ذكره الرواة بكيفية ما، ثم تفرد راوٍ عنه فذكره بكيفية مخالفة، فإن المزي ينبه على ذلك، ويضع له عنوان «ومن

(١) تهذيب الكمال ٢٤/٢٨٨.

(٢) تهذيب الكمال ٢٤/٢٩٠، وراجع ص ٢٣٧، ٣٠٠و١٦/٣١٠، ٤٠٢، و١/٤٢٨.

الأوهام»[1].

ففي مكان ترجمة «محمد بن إبراهيم بن طلحة»، والتي تقع بين ترجمة «محمد بن إبراهيم بن صُدْران»، وترجمة «محمد بن إبراهيم بن عثمان»، تجد أنه لم يترجم لـ«محمد بن إبراهيم بن طلحة»، وإنما عنون بـ«ومن الأوهام»، وذكر أن النسائي أخرج حديث «من قُتل دون ماله؛ فهو شهيد»، أخرجه بإسناده عن محمد بن إبراهيم بن طلحة عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وبَيَّنَ أن هذا وهم، والصواب أنه من رواية «إبراهيم بن محمد بن طلحة»، عن عبد الله بن عمرو.

لقد وهم فيه أحدهم فجعل اسم الأب اسمًا للابن، واسم الابن اسمًا للأب، ومثل هذا عنده في مواطن[2].

٤ - اعتنى المزي كثيراً بشيوخ الراوي وتلامذته، وما ذلك إلا لأهميتهم في دراسة الأسانيد، فالشيوخ والتلاميذ أساس الحكم باتصال الإسناد، وبالشيوخ والتلاميذ يعرف الراوي الساقط من الإسناد، وبالشيوخ والتلاميذ يعرف الراوي المهمل والمبهم.

إن المزي يحرص على إيراد شيوخ الراوي وتلامذته على وجه الاستيعاب، ولست أذكر من نهج نهج المزي في هذه المسألة.

ولقد نتج عن هذا أنه أحيانًا يذكر عددًا كبيراً من الشيوخ أو

---

(١) راجع ٢٤/٣١٨.

(٢) راجع ٢٤/٣٣٩، و١٦/٢٦٦، ٣٤٢.

التلاميذ، وذلك إذا كان الراوي من المكثرين في الرواية تحملاً وأداءً، أو أحدهما.

وحتى ييسر على الباحث، فإنه رتب الشيوخ والتلاميذ على حروف المعجم؛ يذكر اسم الشيخ أو التلميذ حسب الحرف الأول فالذي يليه من اسمه، وإن كان مشهوراً بكنيته فإنه يذكره بعد الأسماء.

إنه رتب الشيخ والتلاميذ كما رتب الرواة في كتابه، يبدأ بأسماء الرجال على حروف المعجم ثم كناهم والأبناء، والنسبة، والألقاب، ثم النساء على الترتيب نفسه، لكنه في الشيوخ والتلاميذ لم يقدم «أحمد» في الألف، و«محمد» في الميم.

ولم يخالف ذلك إلا إذا كان الراوي صحابيًا، فإذا يذكر روايته عن رسول الله ﷺ أولاً، ثم يرتب شيوخه.

وأيضاً إذا كان الراوي قد روى عنه أصحاب الكتب الستة أو بعضهم، فإنه يذكرهم في أول تلامذته، ثم يرتب التلاميذ على حروف المعجم.

راجع مثلاً ترجمة «أحمد بن صالح المصري»، فإنه في أول تلامذته، قال: «روى عنه البخاري، وأبو داود، وإبراهيم بن عمرو، وأحمد بن محمد بن الحجاج... إلخ»[1] إنه ذكر

(١) تهذيب الكمال ١/٣٤١.

البخاري، وأبا داود أولاً، ثم بدأ بذكر تلامذته مرتبين على حروف المعجم.

٥ - يجتهد المزي في أمر «تعديل الراوي أو تجريحه»، فيجمع الكثير من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، عازيًا القول إلى صاحبه، مناقشًا، دارسًا للمسألة، فلربما كان الجرح تحاملاً[١]، أو دعا إليه الجهل بحال الراوي، ولربما كان التعديل لحسن الظن، أو جمال الظاهر.

كما أنه قد يكون الجرح أو التعديل ليس لهذا الراوي، وإنما لشخص يشبهه في الاسم أو الكنية، والمزي منتبه لهذا جيداً.

ولقد بيّن مصادره في هذا، وأنه استقى المادة العلمية من أربعة كتب، هي:

١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي.

٢) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي.

٣) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي.

٤) «تاريخ دمشق» لابن عساكر[٢].

ونصح من أراد زيادة على ما جمعه أن يراجع الكتب الآتية:

١) «الطبقات الكبرى»، لابن سعد، وهو مطبوع.

---

(١) راجع رده لجرح النسائي وابن معين لأحمد بن صالح ١ /٣٤٦، ٣٤٧.

(٢) هذه الكتب كلها مطبوعة ومتداولة، والحمد لله رب العالمين.

٢) « التاريخ » لابن أبي خيثمة زهير بن حرب، وطبع بعضه.

٣) « الثقات » لابن حبان، وهو مطبوع، وهو على الطبقات، وفهرسه ييسر الانتفاع به.

٤) « تاريخ مصر » لابن يونس، لم أقف عليه مطبوعًا ولا مخطوطًا.

٥) « تاريخ نيسابور » للحاكم، طبع مختصره.

٦) « تاريخ أصبهان » لأبي نعيم، وهو مطبوع.

إن مسألة الجرح والتعديل أهم ما في كتب التراجم، فإنما تراد الكتب من أجلها، ويحكم على الحديث بناء عليها، ومن هنا اجتهد فيها الأئمة كثيرًا، وجمع المزي وأطال القول طويلاً، محققًا مدققًا، يجمع الأقوال ويناقش، ويتتبع ويدرس.

٦ - واهتم المزي كثيراً بسنة وفاة المترجم له، يسوق فيها أقوال الأئمة، ويحقق ويدقق، وما ذلك إلا لما لها من فائدة عظيمة في مسألة اتصال الإسناد، أو انقطاعه، وقد سبق أن ذكرت ذلك في فوائد دراسة علم الطبقات والتاريخ، وذكرت أمثلة لذلك هناك.

٧ - والمزي وهو يسوق الفوائد الغالية التي تقدمت، فإنما يسوقها في الكثير الغالب بدون إسناد، مخافة التطويل، إلا أنه جعل لنفسه ضابطًا دقيقًا، وهو:

أ - ما ذكره بصيغة الجزم، مثل: قال فلان، فهو مطمئن لثبوته عن قائله، وهذا هو الكثير الغالب على الكتاب.

ب - ما ذكره بصيغة التمريض، مثل: يقال، أو قيل: فربما كان في إسناده إلى قائله نظر، وهذا قليل جداً، وليس عندي فيه سوى مثال في ترجمة أحمد بن يحيى التجيبي، فإنه قال: «فيه: يُقال كان مولده سنة إحدى وسبعين ومائة»[1].

وفي ترجمات الأعلام يشده الشوق إلى الإسناد، فيسوق بعض أحاديث المترجم له بإسناد أو بأسانيد لنفسه[2].

٨ - وحرص المزي على سوق أكبر قدر من الفائدة في كتابه، ألمس هذا في منهجه في إيراد شيوخ وتلاميذ المترجم له، فإنه لم يكتف بإيرادها على سبيل الاستقصاء، وترتيبها ترتيباً دقيقاً، وإنما أضاف لذلك أن يضع فوق اسم الشيخ أو التلميذ اسم الكتاب من الكتب الستة، وملحقاتها الذي وقعت فيه رواية المترجم له عن هذا الشيخ، أو رواية التلميذ عن المترجم له، على انه لا يذكر اسم الكتاب كاملا، وإنما يستعمل الرموز.

وعليه فحينما نترجم لراوٍ من عنده، فنقرأ رموزاً قبل اسم صاحب الترجمة، ونقرأ رموزاً بجانب بعض مشايخه، ورموزاً

---

(١) تهذيب الكمال ١ / ٥٢٠.

(٢) راجع جـ١ ٣٤٠، ترجمة أحمد بن صالح المصري، ففي ص٣٤٩ منها ساق حديثًا يرويه عاليًا، ومثل هذا موجود في الكتاب.

بجانب بعض تلامذته، ومراده من ذلك ما يلي:

* يضع رموزاً قبل اسم المترجم له، تفيد الكتب التي له رواية فيها من الستة، وملحقاتها.

* يضع رموزاً بالحمرة فوق اسم شيخ المترجم له، وهذا في نسخته الخطية، أما في المطبوعة فقد وضع الرمز بجانب اسم الشيخ بعده، للإشارة إلى الكتاب الذي وقعت فيه رواية المترجم له عن هذا الشيخ، من الكتب الستة وملحقاتها، وكذلك في التلاميذ، يضع الرمز المفيد للكتاب الذي وقعت فيه رواية هذا التلميذ عن المترجم له من الستة وملحقاتها بجانب اسم التلميذ.

وأذكر الرموز من باب الفائدة[1].

الرمز	اسم الكتاب أو الكتب
ع	من وقعت روايته في الكتب الستة
رقم ٤	من وقعت روايته في السنن الأربعة
خت	من وقعت روايته في تعليقات البخاري
ز	من وقعت روايته في كتاب القراءة خلف الإمام للبخاري
ى	من وقعت روايته في كتاب رفع اليدين في الصلاة للبخاري
بخ	من وقعت روايته في كتاب الأدب المفرد للبخاري
عخ	من وقعت روايته في كتاب أفعال العباد للبخاري

(١) لقد ذكرها المزي في أول كتابه ص١٤٩ مع كثير من الفوائد.

الرمز	اسم الكتاب أو الكتب
م	من وقعت روايته في كتاب صحيح مسلم
مق	من وقعت روايته في كتاب مقدمة صحيح مسلم
د	من وقعت روايته في كتاب سنن أبي داود
مد	من وقعت روايته في كتاب المراسيل لأبي داود
قد	من وقعت روايته في كتاب الرد على أهل القدر لأبي داود
خد	من وقعت روايته في كتاب الناسخ والمنسوخ لأبي داود
ف	من وقعت روايته في كتاب التفرد لأبي داود(١)
صد	من وقعت روايته في كتاب فضائل الأنصار لأبي داود
ل	من وقعت روايته في كتاب المسائل لأبي داود
كد	من وقعت روايته في كتاب مسند حديث مالك بن أنس لأبي داود
ت	من وقعت روايته في كتاب سنن الترمذي
تم	من وقعت روايته في كتاب الشمائل المحمدية للترمذي
س	من وقعت روايته في كتاب سنن النسائي
سي	من وقعت روايته في كتاب عمل يوم وليلة للنسائي
ص	من وقعت روايته في كتاب خصائص الإمام علي للنسائي
عس	من وقعت روايته في كتاب مسند علي للنسائي
كن	من وقعت روايته في كتاب مسند حديث مالك بن أنس للنسائي
ق	من وقعت روايته في كتاب سنن ابن ماجة القزويني
فق	من وقعت روايته في كتاب التفسير لابن ماجة القزويني

(١) هو كتاب جمع فيه أبو داود ما تفرد به أهل كل بلد من السنن النبوية.

(٢) هو كتاب فيه مسائل سأل أبو داود عنها الإمام أحمد بن حنبل.

ومجمل القول: فالمزي رجل دقيق متحرٍ، عالم، طويل الباع في الحديث ورجاله، يكتب بدقة واستيعاب، ومن فهم كتابه استفاد به كثيراً، رحم الله المزي، وكل أئمة الإسلام وعلمائه، ونسأل الله التوفيق والسداد.

وإني وإن كنت أطلت الكلام على كتاب «تهذيب الكمال» للمزي، فما ذلك إلا لما في نفسي من تقدير الكتاب، ولأنه يسير على منهج سار عليه الكثيرون من المؤلفين في الرجال، فَفَهْمُ طريقة كتابه فَهْم لطريقة كثير من كتب الرجال، أمثال «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، كلاهما للحافظ ابن حجر، و«تذهيب التهذيب»، و«الكاشف» كلاهما للذهبي، بل إن فهم طريقة المزي إنما هي فهم لطريقة كل الكتب التي رتبت الرواة على حروف المعجم وهي كثيرة جداً.

وأسوق ترجمة لبعض المحدثين وأئمة الجرح والتعديل، تعريفاً بهم، وتهيئة للقارئ ليعرف بعض كتب التراجم، وكيف تصاغ الترجمة، والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق والهدى.

القسم الثاني

تراجم بعض المحدثين

مع التركيز على أئمة الجرح والتعديل

أبو هريرة -
عبد الله بن عباس - السيدة عائشة
أم المؤمنين - عروة بن الزبير - سعيد بن
المسيب - الشعبي - الحسن البصري - نافع -
شعبة بن الحجاج - ابن أبي ذئب - سفيان الثوري
- سفيان بن عيينة - البخاري - أبو داود - أبو
زرعة الرازي - أبو حاتم الرازي -
يحيى بن معين.

أبو هـــــريرة

صحابي جليل، جدير بمؤلف كبير، فلست أدّعى أني سأقدم كل ما يتعلق به، وإنما تقتضي الظروف الإجازة مع الحرص على الإفادة، ولسوف أذكر لك المصادر، فاحرص ولا تكن بمغادر.

عرَّف به أبو نعيم فقال: كان أحد أعلام الفقراء والمساكين، صبر على الفقر الشديد حتى أفضى به إلى الظل المديد، أعرض عن غرس الأشجار وجري الأنهار، وعن مخالطة الأغنياء والتجار، فارق المنقطع المحدود منتظراً للمنتفع به من تحف المعبود، زهد في لبس اللين والحرير، فعوض من حكم الفطن الخبير. اهـ

«حلية ١/٣٧٧»

نسبه:

هو عبد الرحمن بن صخر بن عامر بن عبد ذي الشرى، ولعل هذا أصح ما قيل في اسمه، قال الحاكم في المستدرك (٣/٥٠٧): فقد استقر هذا الخلاف في اسم أبي هريرة على تسعة أوجه، أصحها عندي في الجاهلية عبد شمس، وفي الإسلام عبد الرحمن. اهـ

والناظر في ترجمة الصحابي الجليل يجد في مصادرها مبالغة في الاختلاف: في اسمه، واسم أبيه. يظهر ذلك فيما نقله

الحافظ ابن حجر (في الإصابة ٧/ ٢٢٩ ط نهضة مصر) عن القطب الحلبي أنه قال: (اجتمع في اسمه واسم أبيه أربعة وأربعون قولاً).

ويبدو أن هذه المبالغة لم تعجب الحافظ ابن حجر، فجمع ومحص، فذكر كل ما ورد في اسم الرجل، وكل ما ورد في اسم أبيه، ثم ذكر أن الكثرة الواردة في اسمه منشؤها تركيب اسمه مع اسم أبيه، دون الإعتماد علي النقل، ولو كان الأمر على ذلك لوصل الاختلاف في اسمه إلى نحو (٢٤٧) مائتين وسبعة وأربعين، من ضرب عدد أسمائه وهو (١٩) في عدد أسماء أبيه (١٣)، لكن بالاعتماد على النقل لا تزيد على عشرين، وبحذف ما ورد فيه تحريف وتصحيف وقلب لا تبلغ أسماؤه عشرة، فإذا روعي فيها صحة النقل، فلا تتعدى ثلاثة هي عمير - عبد الله - عبد الرحمن، الأولان محتملان في الجاهلية والإسلام، وعبد الرحمن في الإسلام خاصة.

وعليه فيظهر لك أن الحافظ بن حجر بعد استقصاء وتدقيق يذكر أن الخلاف في اسم الرجل محدود في ثلاثة أسماء، فإذا ما جمعت قوله مع قول الحاكم - الذي تقدم - رجح عندك أن اسمه: عبد الرحمن، وهو دوسي يمني، أي من قبيلة دوس باليمن.

سر كنيته:

ويرجع السر في تكنيه بأبي هريرة إلى أنه كان يرعى غنمًا لأهله، فوجد أولاد هرة وحشية فأخذها، فكان يلعب بها نهارًا، وفي الليل يضعها في شجرة، فلذا كناه أهله بأبي هريرة، ولقد كناه الرسول بذلك أيضًا، وكناه أبا هر حتى كان ينكر على الناس أن يكنوه بأبي هريرة قائلاً إن النبي ﷺ كنَّاني أبا هر، والذكر خير من الأنثى. «راجع عمدة القارئ والسامع ص٢٧»

نشأته وإسلامه:

تحدث عن نفسه فقال: (نشأت يتيمًا وهاجرت مسكينًا، وكنت أجيرًا لابنة غزوان بطعام بطني وعقبة رجلي، أحدو بهم إذا ركبوا، وأحتطب إذا نزلوا، فالحمد لله الذي جعل الدين قوامًا، وجعل أبا هريرة إمامًا)، وهذا يصور نشأته، وأنه نشأ في اليمن فقيرًا أجيرًا، فلما جاوز الثلاثين من عمره هاجر إلى المدينة، وذلك في المحرم سنة سبع من الهجرة.

أخرج أحمد في مسنده عن خثيم بن عراك عن أبيه أن أبا هريرة قدم المدينة في رهط من قومه، والنبي ﷺ بخيبر، وقد استخلف سباع بن عرفطة على المدينة قال: فانتهيت إليه، وهو يقرأ في صلاة الصبح في الركعة الأولى: بـ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾، وفي الثانية: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ قال فقلت لنفسي: ويل لفلان إذا

اكتال اكتال بالوافي، وإذا كال كال بالناقص، قال: فلما صلى زودنا شيئًا حتى أتينا خيبر، قال: فكلم رسول الله ﷺ المسلمين فاشركونا في سهامهم. «الفتح الرباني ٢٢ / ٤٠٦»

وهكذا يتضح لك أنه قد حظي بشرف الصحبة من ابتداء العام السابع الهجري.

وبينما كان يعيش في المدينة مسلمًا، طالبًا العلم، حريصًا عليه كانت أمه تعيش معه غير مسلمة، وكان يعرض عليها الإسلام فتأبى، فرجا من الرسول ﷺ أن يدعو لها بالهداية كي تسلم، فدعا لها الرسول ﷺ، فسر أبو هريرة بذلك، وأسرع إليها فوجدها قد أسلمت، أخرج الإمام مسلم (٥ / ٣٦٠) عن أبي هريرة قال: كنت أدعو أمي إلى الإسلام، وهي مشركة، فدعوتها يومًا، فأسمعتني في رسول الله ﷺ ما أكره، فأتيت رسول الله ﷺ وأنا أبكي قلت: يا رسول الله! إني كنت أدعو أمي إلى الإسلام فتأبى علي، فدعوتها اليوم فأسمعتني فيك ما أكره، فادع الله أن يهدي أم أبي هريرة، فقال رسول الله ﷺ: «اللهم اهد أم أبي هريرة»، فخرجت مستبشرًا بدعوة نبي الله ﷺ، فلما جئت فصرت إلى الباب، فإذا هو مجافٍ، فسمعت أمي خشَفَ قدمي، فقالت: مكانك يا أبا هريرة، وسمعت خضخضة الماء، قال: فاغتسلت، ولبست درعها، وعجلت عن خمارها، ففتحت الباب، ثم قالت: يا أبا هريرة! أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن

محمداً عبده ورسوله . قال : فرجعت إلى رسول الله ﷺ ، فأتيته وأنا أبكي من الفرح، قال: قلت : يا رسول الله! أبشر، قد استجاب الله دعوتك، وهدى أم أبي هريرة، فحمد الله وأثنى عليه، وقال خيراً، قال: قلت يا رسول الله ادع الله أن يحببني أنا وأمي إلى عباده المؤمنين، ويحببهم إلينا، قال: فقال رسول الله ﷺ : «اللهم حبب عبيدك هذا ـ يعني أبا هريرة ـ وأمه إلى عبادك المؤمنين، وحبب إليهم المؤمنين» فما خلق مؤمن يسمع بي ولا يراني إلا أحبني) .

وبلغ من سعادة أبي هريرة بإسلامه ما يصوره لنا قوله : (لما قدمت على النبي ﷺ قلت في الطريق:

يا ليلةً من طُولها وعنائها على أنها من دَارةِ الكُفْرِ نجت

قال : وأَبقَ مني غلام لي في الطريق، فلما قدمت على النبي ﷺ فبايعته، فبينا أنا عنده إذ طلع الغلام فقال لي رسول الله ﷺ : «يا أبا هريرة هذا غلامك»، فقلت : هو حر لوجه الله تعالى، فأعتقته) . «البخاري ٥ / ١٦٢ رقم ٢٥٣١»

ففي هذا الحديث أكثرُ من معنى منها : شدة حبه للإسلام، التي بلغت حد الاستهانة بالمصاعب وحرصه السابق على معرفة الإسلام، حتى عرف أن العتق عمل يؤجر عليه صاحبه في الإسلام، وسعادته بالإسلام حتى أعتق الغلام، وغيره كان يحتاج

إلى مال يؤلفه في الإسلام.

وبعد هجرته وإسلامه ما كان بالحريص على المال والثراء، وإنما حرص على العلم حرصًا منقطع النظير، شغله ذلك عن ضروريات الحياة فضلاً عن طيباتها، وجعله يعرض عن كل شيء ويعطي العلم كل شيء، أخرج البخاري (٥ / ٢٨) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: (يقولون: إن أبا هريرة يكثر الحديث، والله الموعد، ويقولون ما للمهاجرين والأنصار لا يحدثون مثل أحاديثه؟ وإن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخوتي من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم، وكنت امرءًا مسكينًا ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني فأحضر حين يغيبون وأعي حين ينسون ...) الحديث «وهو عنده أيضًا ١ / ٢١٣»

ولقد بلغ به حرصه على العلم، وإعراضه عن الدنيا مبلغًا يصوره ما روي عنه قال: (لقد رأيتني أصرع بين منبر رسول الله ﷺ وبين حجرة عائشة، فيقول الناس إنه لمجنون، وما بي جنون ما بي إلا الجوع). «صفة الصفوة ١ / ٦٩١»

وأيضًا ما روي عنه: (الله[1] الذي لا إله إلا هو، إن كنت لأعتمد بكبدي على الأرض من الجوع، وإن كنت لأشد الحجر

---

(١) بدون واو القسم في رواية البخاري، وهي لغة شائعة يحذفون واو القسم اختصارًا، وقد جاءت رواية أخرى بواو القسم.

على بطني من الجوع...) الحديث.

«من البخاري ١١ / ٢٨١ وهو عنده أيضًا في الأطعمة ٩ / ٥١٧»

عبادته:

كان أبـو هريـرة زاهـدًا ورعًا، ليـس بالمقـبل على الدنيـا المؤمل فيـها، وإنَّما كان معرضًا عنها مؤملاً في الآخرة، يصلي بالليل ويستغفر اثني عشر ألف مرة، ويصوم من كل شهر سرره (أي ثلاثة أيام من نهـاية النصف الأول) ويحـافظ على نوافل الصلاة خاصة على الفاضل منها، كركعتي الفجر، والوتر، والضحى، يتقي الله في خلقه، فلا يظلم أحدًا، ولو كانت جاريته، ولا يحتقر أحدًا، ويبتعد في نفسه وأهله عما فيه شبه معصية. وهاك تفصيل القول:

* عن أبي عثمان النهدي قال: تضيفت أبا هريرة سبعًا فكان هو وامرأته وخادمه يتعقبون الليل أثلاثًا، يصلي هذا، ثم يوقظ هذا، ويصلي هذا، ثم يوقظ هذا.

* عن عكرمة أن أبا هريرة كان يسبح في اليوم اثني عشر ألف تسبيحة، ويقول: (أسبح بقدر ذنبي) - وفي بعض النسخ (بقدر ديتي) وهذا أصح؛ وذلك لأن الدية اثنا عشر ألف درهم، فهو يسبح بعددها، لتكون فكاكه من النار.

* عن نعيم بن محرز بن أبي هريرة عن جده أبي هريرة أنه

كان له خيط فيه ألفا عقدة فلا ينام حتى يسبح به.

* عن أبي المتوكل عن أبي هريرة أنه كان وأصحابه كانوا إذا صاموا قعدوا في المسجد وقالوا: نطهر صيامنا.

* عن سعيد بن المسيب قال: رأيت أبا هريرة يطوف بالسوق، ثم يأتي أهله، فيقول: هل عندكم من شيء؟ فإن قالوا: لا، قال: فإني صائم.

«راجع صفة الصفوة ١ / ٦٩٠ - ٦٩٢، وحلية الأولياء ١ / ٣٨٢، ٣٨٤»

* عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت: صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، ونوم على وتر). «أخرجه البخاري ٣ / ٥٦»

* عن أبي المتوكل أن أبا هريرة كانت له زنجية، فرفع عليها السوط يوماً، فقال: لولا القصاص لأغشيتك به، ولكني سأبيعك ممن يوفيني ثمنك، اذهبي فأنت لله عز وجل.

«الحلية ١ / ٣٨٤، صفة الصفوة ١ / ٦٩٢»

* عن طاوس قال: سمعت أبا هريرة يقول لابنته: قولي أبَى أبِي أن يحليني الذهب يخشى عليّ حر اللهب «حلية١ / ٣٨٠»

ويظهر لك ورع الرجل وتقواه في العنوان التالي أيضاً:

عمله:

حدث أن قبل أبو هريرة عملاً - وهو الذي ظل فترة مصاحبته

للرسول ﷺ ملازمًا الصفة - إذ استعمله عمر بن الخطاب عاملاً على البحرين، فاستمر فترة عليها، ثم عاد إلى المدينة، فأراد عمر أن يستعمله ثانيًا فأبى.

أخرج في الحلية (١ / ٣٨٠)، وذكر في الإصابة (٧ / ٤٤٢)، وهو في طبقات ابن سعد عن ابن سيرين أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين، فقدم بعشرة آلاف فقال له عمر: استأثرت بهذه الأموال فمن أين لك؟ قال: خيلٌ نتجت، وأعطية تتابعت، وخراجٌ رقيق لي، فنظر فوجدها كما قال، ثم دعاه ليستعمله فأبى، فقال: لقد طلب العمل من كان خيرًا منك؟! قال: ومن؟ قال: يوسف. قال: إن يوسف نبي الله،ابن نبي الله، وأنا أبو هريرة بن أميمة[1] فأخشى ثلاثًا واثنتين، فقال عمر: أفلا قلت خمسًا؟! قال: أخشى أن أقول بغير علم، وأقضي بغير حكم، وأن يضرب ظهري، وينتزع مالي، ويشتم عرضي. اهـ

«والنص صدره من الإصابة، وعجزه من الحلية من أول: فأخشى»

ولعله ظهر لك ورع أبي هريرة الذي جعله لا يطمع في العمل ثانيًا، خشية أن يقول بغير علم، أو يحكم حكمًا غير عادل، كما يظهر ورعه حينما يحاسبه عمر فلا يجد في ماله شبهة، ويثق في خطاه، حتى يطلبه للعمل ثانيًا.

---

(١) «أميمة» هي أم أبي هريرة، وهي أميمة بنت صفيح بن الحارث الدوسية.

حفظه العلم:

ولعله إذا كان قد اتضح لك إعراض الرجل عن الدنيا، وإقباله التام على العلم مع العبادة والورع، يظهر لك قدر الرجل في الحفظ، كما قال الله: ﴿**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ**﴾ قال جمع من المفسرين في تفسير ﴿**فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ**﴾ أي هل من طالب علم فيُعان عليه[1]؟ أي أن الله سبحانه وتعالى يسهل لطالب العلم العلمَ الذي طلبه وسلك طريقه، وييسره عليه، وفي ذلك بشارة لأهل الإقبال على العلم، وكفاهم وعد الله عونًا ومستندًا.

ومع هذا فقد حظي بدعوة رسول الله ﷺ له بعدم النسيان، فلقد أخرج الحاكم (٣/٥٠٨) عن محمد بن قيس بن مخرمة أن رجلاً جاء زيد بن ثابت فسأله عن شيء فقال له زيد عليك بأبي هريرة، فإنه بينا أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ذات يوم ندعو الله تعالى، ونذكر ربنا، خرج علينا رسول الله ﷺ حتى جلس إلينا، قال: فجلس وسكتنا، فقال: «عودوا للذي كنتم فيه»، قال زيد: فدعوت أنا وصاحبي قبل أبي هريرة، وجعل رسول الله ﷺ يؤمِّن على دعائنا قال: ثم دعا أبو هريرة فقال:

---

(١) الآية من سورة القمر رقم ١٧، وتكررت عدة مرات، أما أقوال المفسرين في معناها، فراجع تفسير الطبري ٢٧/٩٦، ٩٧ أخرجه عن قتادة، وعن مطر الوراق.

اللهم إني أسألك مثل الذي سألك صاحباي هذان وأسألك علمًا لا يُنْسَى، فقال رسول الله ﷺ: «آمين»، فقلنا يا رسول الله، ونحن نسأل الله علمًا لا ينسى، فقال رسول الله ﷺ: «سبقكما بها الغلام الدَوْسيّ».

وأخرج البخاري أيضًا (١ / ٢١٥) عن أبي هريرة قال: قلت يا رسول الله! إني أسمع منك حديثًا كثيرًا أنساه، قال: «ابسط رداءك»، فبسطته، قال: فغرف بيديه ثم قال: «ضمَّه»، فضممته، فما نسيت شيئًا بعده.

وأخرج مسلم (٥ / ٣٦١) عن أبي هريرة قال: يقولون إن أبا هريرة قد أكثر، والله الموعد، ويقولون ما بال المهاجرين والأنصار لا يتحدثون مثل أحاديثه، وسأخبركم عن ذلك: إن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أَرْضيهم، وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا، ولقد قال رسول الله ﷺ يومًا: «أيكم يبسط ثوبه، فيأخذ من حديثي هذا، ثم يجمعه إلى صدره، فإنه لم ينس شيئًا سمعه» فبسطت بردة علي، حتى فرغ من حديثه، ثم جمعتها إلى صدري، فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئًا حدثني به، ولولا آيتان أنزلهما الله في كتابه ما حدثت شيئًا أبدًا: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ**﴾ إلى آخر الآيتين. [البقرة: ١٥٩]

وإذا كانت رواية صحيح مسلم لم تبين لنا الحديث الذي قاله الرسول ﷺ وبعده جمع أبو هريرة ثوبه إلى صدره، فإن العقل يتصور أن تكون هذه الأمور مورِّثة الحفظ مؤدية إليه، وهذا ما كان. قال الحافظ في الإصابة (٧/٤٣٧): (ووقع لي بيان ما كان حدث به النبي ﷺ في هذه القصة إن ثبت الخبر، فأخرج أبويعلى من طريق أبي سلمة: جاء أبو هريرة فسلم على النبي ﷺ في شكواه يعوده فأذن له فدخل فسلم وهو قائم، والنبي ﷺ متساند إلى صدر علي، ويده على صدره ضامة إليه، والنبي ﷺ باسط رجليه فقال: «ادن يا أبا هريرة»، فدنا ثم قال: «ادن يا أبا هريرة»، فدنا ثم قال: «ادن يا أبا هريرة»، فدنا حتى مست أطراف أصابع أبي هريرة أصابع النبي ﷺ ثم قال له: «اجلس» فجلس، فقال له: «ادن مني طرف ثوبك»، فمد أبو هريرة ثوبَه، فأمسك بيده ففتحه، وأدناه من النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: «أوصيك يا أبا هريرة بخصال لا تدعهن ما بقيت»، قال: أوصني ما شئت فقال له: «عليك بغسل يوم الجمعة، والبكور إليها، ولا تلغ ولا تله، وأوصيك بصيام ثلاثة أيام من كل شهر؛ فإنه صيام الدهر، وأوصيك بركعتي الفجر لا تدعهما، وإن صليت الليل كله، فإن فيهما الرغائب»، قالها ثلاثًا، ثم قال: «ضم إليك ثوبك» فضم ثوبه إلى صدره، فقال يا رسول الله! بأبي وأمي، أُسِرُّ هذا أو أعلنه؟ قال: «أعلنه يا أبا هريرة» قالها ثلاثًا.

ولقد شهد الرسول له بشدة الحرص على الحديث، وذلك فيما أخرجه البخاري (١ / ١٩٣) عن أبي هريرة قال: قلت: يا رسول الله! من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: «لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، لما رأيت من حرصك على الحديث».

وشهد الصحابة له بعلو منزلته في الحديث؛ فقال طلحة بن عبيد الله: لا أشك أن أبا هريرة سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع.

وقال ابن عمر: أبو هريرة خير مني، وأعلم بما يحدث.

وقال ابن عمر أيضًا لأبي هريرة: أنت كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه. «الحاكم ٣ / ٥١١»

وقال عمر لأبي هريرة: أنت كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأحفظنا لحديثه. «أخرجه الترمذي»

وهذا مثال أسوقه لك للدلالة على قوة حفظ الصحابي الجليل، وضبطه ضبطًا يعلو ولا يعلى عليه.

أخرج الحاكم (٣ / ٥١٠) عن أبي الزعيزعة - كاتب مروان بن الحكم - أن مروان دعا أبا هريرة فأقعدني خلف السرير، وجعل يسأله، وجعلت أكتب حتى إذا كان عند رأس الحول، دعا به فأقعده وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد ولا نقص،

ولا قدم ولا أخر.

وحسب أبي هريرة منزلة ما أخرجه الحاكم (٣/٥٠٩) عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «أبو هريرة وعاء العلم».

وكذلك شهادة الصحابة له وقد تقدم بعض، ولسوف أسوق لك منها ما أخرجه الحاكم (٣/٥١١): عن أبي أنس مالك بن أبي عامر قال: كنت عند طلحة بن عبيد الله: فدخل عليه رجل فقال: يا أبا محمد! ولله ما ندري هذا اليماني أعلم برسول الله ﷺ أم أنتم، تقوّل -بفتح القاف وتشديد الواو- على رسول الله ﷺ ما لم يقل -يعني أبا هريرة- فقال طلحة: والله ما نشك أنه سمع من رسول الله -صلى عليه وآله وسلم- ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، إنا كنا قومًا أغنياء، لنا بيوت وأهلون، كنا نأتي نبي الله ﷺ طرفي النهار، ثم نرجع، وكان أبو هريرة -رضي الله عنه- مسكينًا لا مال له ولا أهل ولا ولد إنما كانت يده مع يد النبي ﷺ وكان يدور معه حيث ما دار، ولا نشك أنه قد علم ما لم نعلم، وسمع ما لم نسمع، ولم يتهمه أحد منا أنه تقَوَّل على رسول الله ﷺ ما لم يقل.

قال البخاري: روى عنه نحو الثمانمائة من أهل العلم، وكان أحفظ من روى الحديث في عصره.

وقال ابن خزيمة - صاحب الصحيح أبو بكر محمد بن إسحاق - وقد روى عنه أبو أيوب الأنصاري مع جلالة قدره، ونزول رسول الله ﷺ عنده.

قال الحاكم (٣/٥١٣): (وأنا ذاكر بمشيئة الله - عز وجل - في هذا رواية أكابر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين عن أبي هريرة، فقد روى عنه زيد بن ثابت، وأبو أيوب الأنصاري، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن الزبير، وأُبيّ بن كعب، وجابر بن عبد الله، وعائشة، والمسوّر بن مخرمة، وعقبة ابن الحارث، وأبو موسى الأشعري، وأنس بن مالك، والسائب بن يزيد، وأبو رافع مولى رسول الله ﷺ، وأبو أمامة بن سهل، وأبو الطفيل، وأبو نضرة الغفاري، وأبو رهم الغفاري، وشدّاد بن الهاد، وأبو حدرد عبد الله بن حدرد الأسلمي، وأبو رزين العقيلي، وواثلة بن الأسقع، وقبيصة بن ذؤيب، وعمرو بن الحمق، والحجاج الأسلمي، وعبد الله بن حكيم، والأغر الجهني، والشريد بن سويد، رضي الله عنهم أجمعين، فقد بلغ عدد من روى عن أبي هريرة من الصحابة ثمانية وعشرين رجلاً، فأما التابعون، فليس فيهم أجل ولا أشهر ولا أشرف ولا أعلم من أصحاب أبي هريرة، وذكرهم في هذا الموضع يطول لكثرتهم)، وإلى هنا ا نتهى كلام الحاكم، فإن أردت أن تعرف الرواة عن أبي هريرة من التابعين فعليك بكتاب «تهذيب التهذيب» لابن

حجر، وهومطبوع شائع، وأفضل منه «تهذيب الكمال» للمزي، وهو أيضًا مطبوع، وراجع الإصابة (٧ / ٤٣١).

ولم يكتف أبو هريرة بما وقع له من حديث رسول الله ﷺ، وإنما استدرك ما فاته، فسمع من كثير من الصحابة، فسمع من أبي بكر، وعمر، والفضل بن العباس، وأُبيّ بن كعب، وأسامة بن زيد، وعائشة، وبصرة الغفاري، وكعب الأحبار، وغير هؤلاء كثير.

قال الحافظ في الإصابة (٧ / ٤٣١): وذكر أبو محمد بن حزم أن مسند بقي بن مخلد احتوى من حديث أبي هريرة على خمسة آلاف وثلاثمائة حديث وكسر.

ولقد تفرغ أبو هريرة للتحديث، وسكن المدينة، وهي المدرسة التي هاجت بعلم الكتاب والسنة، فأُخِذَ عنه الكثير والكثير.

واشتكى الصحابي الجليل يومًا ثم قال: اللهم إني أحب لقاءك فأحبّ لقائي، ثم لقي ربه، وذلك سنة سبع وخمسين - على أصح الأقوال - وكانت وصيتُه حين حضره الموت: (لا تضربوا علي فسطاطًا، ولا تتبعوني بمجمرة، وأسرعوا بي).

وبعد؛ فهذه ومضات من سيرة الصحابي الجليل، أردت أن أنبِّه بها على منزلة راوية الإسلام، ومحدث الصحابة، لا أدعي

أنني أعطيته فيها حقه، فذاك يحتاج إلى مجلدات، ولربما عجز الكاتب عن توفية الرجل حقه، وحسب الإنسان أن يعمل ما أمكنه.

أسأل الله التوفيق لكاتبه وقارئه، فأما إذا أردت الاستزادة فها هي المراجع قد دونتها لك في أثناء كلامي فارجع إليها، وهناك مؤلفات في حياة أبي هريرة مستقلة منها كتاب للأستاذ/ محمد عجاج الخطيب، وكتاب لأستاذنا الفاضل الدكتور/ محمد محمد السماحي، والله ولي التوفيق والهدى،،

عبد الله بن عباس

الصحابي ابن الصحابي، وابن عم النبي، والعالم الحبر الرباني، عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم أبو العباس الهاشمي أبوه: العباس، عم رسول الله ﷺ، وأمه: أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية، وكنيته أبو العباس، كني بأكبر أولاده، وهو العباس.

ولد رضي الله عنه بالشعب، حين حصرت قريش بني هاشم، وذلك قبل الهجرة بثلاث، وحنكه الرسول ﷺ بريقه حين وُلد.

حظي بدعوة الرسول له بالعلم والحكمة.

روي عنه، قال: ضمني رسول الله ﷺ وقال: «اللهم علمه الكتاب».

«البخاري ١/١٦٩، ١٣/٢٤٥»

وروي عنه، أن النبي ﷺ دخل الخلاء، فوضعت له ـ وضوءاً قال: «من وضع هذا»؟ فأخبر، فقال: «اللهم فقهه في الدين».

«البخاري ١/٢٤٤»

وروي عنه أيضاً، قال: ضمني النبي ﷺ إلى صدره، وقال: «اللهم علمه الحكمة».

«البخاري ٧/١٠٠»

وروي عنه أيضاً، أن النبي ﷺ قال عنه: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل».

«الإصابة ٤/١٤٣»

وكان عمر ـ رضي الله عنه ـ يدعوه ويُقَرِّبُهُ، ويقول: إني رأيت رسول الله ﷺ دعاك يوماً فمسح رأسك، فقال: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل».

«فتح الباري ١/١٧٠»

وقد استجاب الله دعوة نبيه ﷺ فكان ابن عباس حبر هذه الأمة وفقيهها، لا يشق له غبار في علمه، وفقهه ،وحفظه، وفهمه.

روي عنه أنه قال: لما قُبِضَ رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب رسول الله ﷺ فإنهم اليوم كثير، قال: فقال: واعجبًا لك، أترى الناس يفتقرون إليك؟! قال: فتركت ذلك وأقبلت أسأل، فإن كان ليبلغني الحديث عن رجل، فآتي بابه، وهو قائل (من القيلولة) فأتوسد ردائي على بابه، تسفي الريح عليّ من التراب، فيخرج فيراني، فيقول: يا ابن عم رسول الله! ما جاء بك؟ هلا أرسلت إلي فآتيك؟ فأقول: لا، أنا أحق أن آتيك، فأسأله عن الحديث، فعاش الرجل الأنصاري حتى رآني، وقد اجتمع الناس حولي ليسألوني، فقال: هذا الفتى كان أعقل مني.

«الإصابة ٤/ ١٤٤»

وأخرج البخاري (٨/ ٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فقال بعضهم: لِمَ تدخل هذا الفتى معنا، ولنا أبناء مثله؟ فقال: إنه ممن قد علمتم، فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم، قال: وما رأيته دعاني يومئذ إلا ليريهم مني، فقال: ما تقولون في: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾؟ حتى ختم السورة، فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وقال بعضهم: لا ندري، أو لم يقل بعضهم شيئًا. فقال لي: يا ابن عباس، أكذاك تقول؟ قلت: لا. قال: فما

تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه الله له، إذا جاء نصر الله، والفتح: فتح مكة، فذاك علامة أجلك، فسبح بحمدك ربك، واستغفره إنه كان توابًا، قال عمر: ما أعلم منها إلا ما تعلم. «وهو عنده أيضًا ٨ / ٧٣٤»

قال عنه ابن مسعود: لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عاشره منا رجل».

وقال ابن مسعود أيضًا: نعم ترجمان القرآن ابن عباس.
«الفتح ٧ / ١٠٠، والإصابة ٤ / ١٤٦»

وقال ابن عمر لمن سأله: سل ابن عباس، فإنه أعلم من بقي بما أنزل الله على محمد. «الإصابة ٤ / ١٤٦-١٤٧»

ولما مات زيد بن ثابت قال أبو هريرة: مات حبر هذه الأمة، ولعل الله أن يجعل في ابن عباس خلفًا. «الإصابة»

وعن أبي وائل قال: قرأ ابن عباس سورة النور، ثم جعل يفسرها، فقال رجل: لو سمعت هذا الديلم لأسلمت.
«الفتح ٧ / ١٠٠»

وعن عطاء قال: ما رأيت قط أكرم من مجلس ابن عباس أكثر فقهًا وأعظم خشية، إن أصحاب الفقه عنده وأصحاب القرآن عنده، وأصحاب الشعر عنده، يصدرهم كلهم من واد واسع.
«إصابة ٤ / ١٤٨»

وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: ما رأيت أحداً أعلم من ابن عباس بما سبقه من حديث رسول الله ﷺ وبقضاء أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولا أفقه منه، ولا أعلم بتفسير القرآن وبالعربية والشعر والحساب والفرائض، وكان يجلس يومًا للفقه، ويومًا للتأويل، ويومًا للمغازي، ويومًا للشعر، ويومًا لأيام العرب، وما رأيت عالمًا قط جلس إليه إلا خضع له، ولا سائلاً سأله، إلا وجد عنده علمًا.

«تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١/١/٢٧٦»

وعن طاوس قال: رأيت سبعين من أصحاب رسول الله ﷺ إذا تدارءوا في أمر، صاروا إلى قول ابن عباس. «الإصابة ٤/١٤٨»

وعن مسروق قال: كنت إذا رأيت ابن عباس قلت: أجمل الناس، فإذا نطق قلت: أفصح الناس، فإذا تحدث قلت: أعلم الناس.

وعن ابن جريج قال: كنا مع عطاء في المسجد الحرام، فتذاكرنا ابن عباس وفضله، وكان ابن عبد الله بن عباس وابنه محمد في الطواف، فعجبنا من تمام قامتهما، وحسن وجوههما، فقال عطاء: وأين حسنهما من حسن ابن عباس، ما رأيت القمر ليلة أربع عشرة إلا ذكرت وجه ابن عباس.

«تهذيب الأسماء ١/١/٢٧٥»

قال ابن منده: كان أبيض طويلاً، مشرب صفرة جسيماً وسيماً، صبيح الوجه، له وفرة يخضب بالحناء.

وقال أبو بكرة: قدم علينا ابن عباس البصرة، وما في العرب مثله: جسماً وعلماً وثياباً وجمالاً وكمالاً.

«الإصابة ٤ / ١٤٢»

روى ابن عباس عن النبي ﷺ وعن جمع من الصحابة نذكر منهم: أباه، وأمه أم الفضل، وأخاه الفضل، وخالته ميمونة، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاذ بن جبل، وأبا ذر، وأبي بن كعب، وتميم الداري، وخالد بن الوليد - وهو ابن خالته -، وأسامة بن زيد، وعمار بن ياسر، وأبا سعيد الخدري، وأبا طلحة الأنصاري، وأبا هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبا سفيان، وعائشة وأسماء بنتي أبي بكر، وجويرية بنت الحارث، وسودة بنت زمعة، وأم هانئ بنت أبي طالب، وأم سلمة.

وروى عنه جمع من الصحابة منهم: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وأنس بن مالك، وأبو أمامة بن سهل، وثعلبة بن الحكم، الليثي، والمسور بن مخرمة، وأبو الطفيل، وروى عنه من التابعين كثرة كثيرة.

«راجع التهذيب ٥ / ٢٧٦»

روى له عن النبي ﷺ الف حديث وستمائة حديث وستون حديثًا، اتفق البخاري ومسلم منها على خمسة وتسعين، وانفرد البخاري بمائة وعشرين، ومسلم بتسعة وأربعين.

«تهذيب الأسماء ١/١/٢٧٥»

وكان رضي الله عنه: زاهدًا عابدًا سريع البكاء كثير العبرة حتى كان لموضع الدمع أثر في خديه.

مات رضي الله عنه بالطائف سنة ثمان وستين، وصلى عليه محمد بن الحنفية وجاء طائر أبيض فدخل في نعشه، ولم ير خارجًا منه، فلما دفن سمعوا صوتًا ـ دون شخص ـ يقرأ ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴿٢٩﴾ وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ رضي الله عن الصحابي الجليل وأرضاه.

عائشة أم المؤمنين

ابنة أبي بكر الصديق، وهو من لا يخفى قدره.

وأمُّها أم رومان بنت عامر بن عويمر من المهاجرين، نزل الرسول ﷺ في قبرها واستغفر لها.

حظيت بأعلى درجات حب الرسول ﷺ وحظيت بخدمته كثيراً، وتلقت عنه الكثير من العلم مع ما حباها الله به من ذكاء وفهم.

عرَّف بها أبو نعيم (٢ / ٤٣) فقال: الصديقة بنت الصديق، العتيقة بنت العتيق، حبيبة الحبيب، وأليفة القريب: سيد المرسلين محمد الخطيب، المبرأة من العيوب، المعراة من ارتياب القلوب، لرؤيتها جبريل رسول علام الغيوب، عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها -، كانت للدنيا قالية، وعن سرورها لاهية، وعلى فقد حبيبها باكية. اهـ

لم يتزوج رسول الله ﷺ بكراً غيرها، تزوجها وهي بنت ست سنين، ودخلت في السابعة، ودخل بها وهي بنت تسع، وذلك بعد منصرفه من بدر في شوال سنة اثنتين، وقبض، وهي ابنة ثماني عشرة سنة.

كانت تكنى أم عبد الله، فقيل إنها ولدت من النبي ﷺ ولداً فمات طفلاً، ولم يثبت هذا، وقيل: كناها بابن أختها

عبدالله بن الزبير، والقولان أخرجهما ابن سعد (٨ / ٦٤، ٦٦)، وحكم بعدم ثبوت الأول الحافظ ابن حجر في الإصابة (٨/١٨)، وراجع فتح الباري (٧/١٠٧)، والتهذيب (١٢/٤٣٦).

أخرج ابن سعد (٨ /٥٨) عن عائشة قالت: تزوجني رسول الله ﷺ في شوال، سنة عشر من النبوة، قبل الهجرة لثلاث سنين، وأنا ابنة ست سنين، وهاجر رسول الله ﷺ فقدم المدينة يوم الإثنين، لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول، وأعرس بي في شوال، على رأس ثمانية أشهر من المهاجر، وكنت يوم دخل بي ابنة تسع سنين. اهـ

أخرج الإمام مسلم (٥ / ٢٩٤) عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «أُريتُك في المنام ثلاث ليال، جاءني بك الملك في سرقة من حرير، فيقول: هذه امرأتك، فأكشف عن وجهك، فإذا أنت هي، فأقول: إن يك هذا من عند الله يمضه»، والسرقة ـ بفتح السين والراء والقاف ـ من الحرير: هي القطعة منه.

تحدثت عن نفسها فقالت: فُضِّلتُ على نساء النبي ﷺ بعشر. قيل: ما هن يا أم المؤمنين؟ قالت: لم ينكح بكراً قط غيري، ولم ينكح امرأة أبواها مهاجران غيري، وأنزل الله عز وجل براءتي من السماء، وجاءه جبريل بصورتي من السماء في

حريرة، وقال: تزوجها فإنها امرأتك، وكنت أغتسل أنا وهو من إناء واحد، ولم يكن يصنع ذلك بأحد من نسائه غيري، وكان يصلي وأنا معترضة بين يديه، ولم يكن يفعل ذلك بأحد من نسائه غيري، وكان ينزل عليه الوحي وهو معي، ولم يكن ينزل عليه وهو مع أحد من نسائه غيري، وقبض الله نفسه وهو بين سحري ونحري، ومات في الليلة التي كان يدور علي فيها، ودفن في بيتي. «كذا في الطبقات الكبرى لابن سعد ٨/٦٣، ٦٤»

وتحدث الرسول ﷺ فبيَّن أنها أحب الناس إليه، وذلك فيما أخرجه الترمذي (١٠/٣٨٢) عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ استعمله على جيش ذات السلاسل قال: فأتيته فقلت: يا رسول الله! أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة»، قلت: من الرجال؟ قال: «أبوها».

ولقد أدرك الناس حب رسول الله ﷺ عائشة، فكانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة.

أخرج الإمام مسلم (٥/٢٩٦) عن عائشة أن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة، يبتغون بذلك مرضاة رسول الله ﷺ.

ولم يكن هذا الحب لكونها شابة، أو غير ذلك من المطامع الدنيوية، وإنما كان لمنزلتها الدينية، فها هو جبريل يسلم عليها،

وينزل الوحي على الرسول ﷺ وهو في لحافها الذي قد حافظت على طهارته مراعاة لما يجب أن يكون عليه فراش رسول الله ﷺ.

أخرج البخاري (٧/١٠٦) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ يومًا: «يا عائش[1]! هذا جبريل يقرئك السلام»، فقلت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته. ترى ما لا أرى تريد رسول الله ﷺ.

وأخرج أيضًا عن هشام بن عروة عن أبيه قال: كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة. قالت عائشة: فاجتمع صواحبي إلى أم سلمة فقلن: يا أم سلمة، والله إن الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة، وإنا نريد الخير، كما تريده عائشة، فمري رسول الله ﷺ أن يأمر الناس، أن يهدوا إليه حيث كان أو حيث ما دار، قالت: فذكرت ذلك أم سلمة للنبي ﷺ قالت: فأعرض عني، فلما عاد إلي، ذكرت له ذلك، فأعرض عني، فلما كان في الثالثة، ذكرت ذلك فقال: «يا أم سلمة! لا تؤذيني في عائشة، فإنه والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها».

انظر إلى تعليل حرصه عليها وحبه لها: «والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها»، هذه هي علة حبه، وهذا سبب حرصه، لا شهوة ولا مطمعًا.

---

(١) اسم «عائشة»، وحذفت التاء على سبيل الترخيم، الذي هو حذف آخر الكلمة تخفيفًا.

والواقع يثبت جدارتها بحب رسول الله ﷺ، وأنها كانت تستحق ذلك، فلقد نقلت الكثير عنه ﷺ إلى الأمة: من أحكام وآداب، حتى قيل: إن ربع الأحكام الشرعية منقولة عنها، ولقد عاشت بعده ﷺ قريباً من خمسين سنة تحدث بذلك، مما جعل نفعها عامًّا وخيرها كثيراً على الأمة.

«راجع الفتح ٧/١٠٧ الشرح»

أخرج الترمذي (١٠/٣٨٠) عن أبي موسى الأشعري قال: ما أشكل علينا أصحاب رسول الله ﷺ حديث قط فسألنا عائشة، إلا وجدنا عندها منه علماً.

«وقال حسن صحيح غريب»

وأخرج أيضاً عن موسى بن طلحة قال: ما رأيت أحداً أفصح من عاشة. «وقال حسن صحيح غريب»

وقال عطاء بن أبي رباح: كانت عائشة أفقه الناس، وأعلم الناس ،وأحسن الناس رأياً في العامة. «إصابة ٨/١٨»

وقال مسروق: لما قيل له: هل كانت عائشة تحسن الفرائض؟ قال: أي، والذي نفسي بيده، لقد رأيت مشيخة أصحاب محمد ﷺ الأكابر، يسألونها عن الفرائض. «ابن سعد ٨/٦٦»

وقال الزهري: لو جُمِعَ علم عائشة إلى علم جميع أمهات المؤمنين، وعلم جميع النساءَ لكان علم عائشة أفضل.

وأخرج في الحلية (٢ / ٤٩) عن هشام بن عروة عن أبيه قال : « ما رأيت أحداً من الناس أعلم بالقرآن ولا بفريضة، ولا بحلال، ولا بحرام، ولا بشعر، ولا بحديث العرب، ولا بنسب، من عائشة - رضي الله تعالى عنها -.

وأخرج أيضاً أن عروة كان يقول لعائشة : يا أمتاه! لا أعجب من فقهك، أقول زوجة رسول الله ﷺ وابنة أبي بكر، ولا أعجب من علمك بالشعر وأيام الناس، أقول : ابنة أبي بكر، وكان أعلم الناس، ولكن أعجب من علمك بالطب، كيف هو؟! ومن أين هو؟! وما هو؟! قال : فضربت على منكبي ثم قالت : أي عروة! إن رسول الله ﷺ كان يسقم في آخر عمره، فكانت تقدم عليه الوفود من كل وجه، فتنعت له، فكنت أعالجه، فمن ثَمّ.

روت عن رسول الله ﷺ وروت أيضاً عن بعض الصحابة، منهم، أبو بكر، وعمر، وسعد بن أبي وقاص، وفاطمة. وهي من المكثرين من الصحابة في الرواية، روي لها عن رسول الله ﷺ ألفا حديث ومائتا حديث وعشرة أحاديث، اتفق البخاري ومسلم منها على مائة وأربعة وسبعين حديثًا، وانفرد البخاري بأربعة وخمسين، ومسلم بثمانية وستين.

وروى عنها جمع من الصحابة، منهم : عمر، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة.

وروى عنها كثير من آل بيتها، وكذلك كثير من التابعين.

وكانت مثلاً في الزهد والورع والتقوى والتعبد، صامت الدهر بعد وفاة رسول الله ﷺ، وعزفت عن الدنيا بالكلية مع قيامها بتبليغ العلم.

أخرج في الحلية (٢ / ٤٧) عن عروة أن معاوية بعث إلى عائشة - رضي الله تعالى عنها - بمائة ألف، فوالله ما غابت الشمس عن ذلك اليوم حتى فرّقتها، قالت مولاة لها: لو اشتريت لنا من هذه الدراهم بدرهم لحماً؟ فقالت: لو قلت قبل أن أفرقها لفعلت.

وأخرج أيضاً عن عبد الله بن القاسم قال: وأهدي لها سلال من عنب فقسمته، ورفعت الجارية سلة، ولم تعلم بها عائشة، فلما كان الليل، جاءت به الجارية، فقالت عائشة - رضي الله تعالي عنها -: ما هذا؟ قالت: يا سيدتي - أو يا أم المؤمنين - رفعت لنأكله، قالت عائشة - رضي الله عنها -: أفلا عنقوداً واحداً، والله لا أكلت منه شيئاً.

ولا غرابة في هذا؛ فهي أم المؤمنين والتي أوصاها رسول الله ﷺ قائلاً: « يا عائشة! إن أردت اللحوق بي فليكفك من الدنيا كزاد الراكب، وإياك ومجالسة الأغنياء، ولا تستخلقي ثوباً حتى ترقعيه ». «أخرجه ابن سعد ٨ / ٧٦»

توفيت رضي الله عنها ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان سنة ثمان وخمسين، وهذا عند الأكثر، وقيل سنة سبع، وصلى عليها أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ وأمرتْ أن تدفن بالبقيع ليلاً، فدفنت من ليلتها بعد الوتر، واجتمع على جنازتها أهل المدينة، وأهل العوالي، وقالوا: لم نر ليلة أكثر ناسًا منها.

رضي الله عنها وأرضاها، وجعل الجنة متقلبها ومثواها.

عروة بن الزبير

الإمام المتعبد، القدوة المتهجد، العالم الحبر النِّحرير، عالم المدينة وإمامها، عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى أبو عبد الله القرشي المدني، ولد في آخر خلافة عمر سنة ثلاث وعشرين، وقيل في أول خلافة عثمان، كان صوَّامًا قوَّامًا دائم الذكر كثير القراءة للقرآن.

حدث ابنه هشام عنه فقال: خرج أبي إلى الوليد بن عبدالملك فوقع في رجله الآكلة، فقال له الوليد: يا أبا عبد الله! أرى لك قطعها، قال فقطع، وإنه لصائم، فما تضور وجهه، قال: ودخل ابنٌ له أكبر ولده اصطبلَ الدوابّ فرفسته دابة فقتلته، فما سمع من أبي في ذلك شيء، حتى قدم المدينة فقال: (اللهم إنه كان لي أطراف أربعة، فأخذت واحداً وأبقيت ثلاثة، فلك الحمد، وكان لي بنون أربعة، فأخذت واحداً وأبقيت لي ثلاثة،

فلك الحمد، وايم الله لئن أخذت لقد أبقيت، ولئن أبليت طالما عافيت)[1] وقال أيضًا: كان أبي يصوم الدهر، ومات صائمًا.

وقال ابن شوذب: كان عروة بن الزبير يقرأ ربع القرآن كل يوم في المصحف، ويقوم به ليله، قال: فما تركه إلا ليلة قطع رجله، ثم عاود حزبه من الليلة المقبلة، قال: كان وقعت في رجله الأكلة، قال: فنشرها.

كان رضي الله عنه حريصًا على العلم داعيًا إليه، انظر إلى وصيته ولده: (يا بني تعلموا، فإنكم إن تكونوا صغراء قوم، عسى أن تكونوا كبراءهم، واسوأتاه! ماذا أقبح من شيخ جاهل.

روى عن أبيه وأخيه عبد الله وأمه أسماء بنت أبي بكر وخالته عائشة، وعلي بن أبي طالب، وسعيد بن زيد بن عمرو ابن نفيل، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبي أيوب، وأبي هريرة، وعمرو بن العاص، وجابر بن عبد الله، وأم سلمة، وأم حبيبة، وأم هانئ بنت أبي طالب.

وبلغ في العلم مبلغًا عظيمًا، حتى كان بعض الصحابة يسأله

---

(١) وفي رواية عنه قال: ما أحسن ما صنع الله إليّ، وَهَب سبعة بنين، فمتعني بهم ما شاء، ثم أخذ واحدًا وأبقى ستة، وأخذ عضوًا، وأبقى لي خمسًا: يدين ورجلاً وسمعًا وبصرًا. اهـ

فعن حميد بن عبد الرحمن بن عوف قال: لقد رأيت الأكابر من أصحاب النبي ﷺ وإنهم ليسألونه عن قصة ذكرها.

وتحدث عن نفسه فقال: لقد رأيتني قبل موت عائشة بأربع حجج، أو خمس حجج، وأنا أقول: لو ماتت اليوم ما ندمت على حديث عندها إلا وقد وعيته.

وقال قبيصة بن ذويب: كان يغلبنا بدخوله على عائشة، وكانت عائشة أعلم الناس.

وقال ابن شهاب: كان بحرًا لا ينزف.

وقال هشام بن عروة: ما حفظت من أبي جزءًا من ألف جزء من حديثه.

وكان عروة قد كتب ما عنده ثم محاه، فندم على ذلك، يقول: كنا نقول: لا نتخذ كتابًا مع كتاب الله فمحوت كتبي، فوالله لوددت أن كتبي عندي، وإن كتاب الله قد استمر مريرته.

قلت: حرق كتبه ليس معناه ضياع ما عنده، فالرجل حافظٌ، ثقةٌ، إمام، بيد أن الكتاب عون على التذكر وسهولة الأداء.

روى عنه كثير من الأئمة، فروى عنه أولاده: عبد الله، وعثمان، وهشام، ومحمد، ويحيى، وابن ابنه عمر بن عبد الله بن عروة، وابن أخيه محمد بن جعفر بن الزبير، وأبو الأسود

محمد بن عبد الرحمن بن نوفل - يتيم عروة، وحبيب مولاه وزميل مولاه، وسليمان بن يسار، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو بردة بن أبي موسى، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وهم من أقرانه، وابن شهاب الزهري، وأبو الزناد، وابن أبي مليكة، وعطاء ابن أبي رباح، وعمر بن عبد العزيز، وعمرو بن دينار، ومحمد بن المنكدر، وآخرون.

وكان رضي الله عنه جواداً كريماً، يثلم حائط بستانه ليدخله الفقراء فيأكلون ويحملون، وكان كلما دخله ردد قول الله تعالى: ﴿ وَلَوْلا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ ﴾ حتى يخرج منه، مات رحمه الله سنة أربع وتسعين، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

سعيد بن المسيب

الإمام شيخ الإسلام فقيه المدينة، وأجل التابعين، ذو الزهد والورع واليقين والتوكل. سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب ابن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي.

قال أبو نعيم (٢/١٦١): كان من الممتحنين، امتحن فلم تأخذه في الله لومة لائم، صاحب عبادة وجماعة، وعفة وقناعة، وكان كاسمه بالطاعات سعيداً، ومن المعاصي والجهالات بعيداً.اهـ

كان رحمه الله صواماً يسرد الصوم، وكان حريصاً على الجماعة، حتى إنه تحدث عن نفسه فقال: «ما أذَّن المؤذن منذ ثلاثين سنة، إلا وأنا في المسجد»، وقال: «ما فاتتني الصلاة في الجماعة منذ أربعين سنة»، وقال: «ما فاتتني التكبيرة الأولى منذ خمسين سنة، وما نظرتُ في قفا رَجُلٍ في الصلاة منذ خمسين سنة».

وقال مولاه برد: ما نودي للصلاة منذ أربعين سنة إلا وسعيد في المسجد.

واشتكى عينيه فقيل له: لو خرجت إلى العقيق فنظرت إلى الخضرة، فوجدت ريح البرية لنفع ذلك بصرك، فقال: فكيف أصنع بشهود العتمة والصبح؟!

وحج أربعين مرة، وكان بعيداً عن أي مال فيه شبهة، فلقد كان له أربع مائة دينار يتجر فيها بالزيت وغيره، ولما دُعي إلى نيِّف وثلاثين ألفاً ليأخذها قال: لا حاجة لي فيها، ولا في بني مروان، حتى ألقى الله فيحكم بيني وبينهم. كما كان بعيداً عن أي عمل فيه فتنة، فلقد خطب عبد الملك بن مروان ابنته لابنه الوليد بن عبد الملك، حين ولاه العهد، فأبى سعيد وزوجها للكثير بن عبد المطلب بن أبي وداعة على درهمين، وهي التي قال زوجها في وصفها بعد أن ذهب بها سعيد إليه: «ثم دخلتُ

بها، فإذا هي من أجمل الناس، وإذا هي أحفظ الناس لكتاب الله، وأعلمهم بسنة رسول الله ﷺ وأعرفهم بحق الزوج).

«راجع الحلية ٢/١٦٧»

كان رضي الله عنه حريصًا على العلم حرصًا هانت معه كل صعوبة، وزالت أمامه كل شدة، كيف وهو القائل: إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد.

ولقد أخذ الحديث عن الصحابة والفقه منهم فسمع من كثير من الصحابة، منهم: عمر، وعثمان، وعلي، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي ذر، وأبي الدرداء، وأبي موسى الأشعري، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة - وجل روايته المسندة عنه، فلقد كان زوج ابنته - وعائشة، وأسماء بنت عميس، وخولة بنت حكيم، وخلق.

وتفقه بقضاء عمر، وعثمان حتى قال: (ما أحد أعلم بقضاء قضاه رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر مني).

وبلغ في العلم مبلغًا شهد له به الصحابة وعِليةُ التابعين وغيرهم، فها هو عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول: (هو والله أحد المتقنين)، وها هم قتادة والزهري ومكحول وغيرهم يعترف كل منهم أنه ما رأى أحداً أعلم من سعيد بن المسيب،

ونص لفظ مكحول: (طفتُ الأرض كلَّها في طلب العلم فما لقيت أعلم منه)، ويقول ميمون بن مهران: (قدمت المدينة، فسألت عن أعلم أهل المدينة، فدُفِعْتُ إلى سعيد بن المسيب).

وقال ابن المديني: (لا أعلم في التابعين أوسع علماً من سعيد ابن المسيب)، وقال: (وإذا قال سعيد مضت السنة، فحسبك به)، قال: (هو عندي أجلُّ التابعين).

وقال مالك: (بلغني أن عبد الله بن عمر كان يرسل إلى ابن المسيب يسأله عن بعض شأن عمر وأمره)، وقال قتادة: (كان الحسن إذا أشكل عليه شيء كتب إلى سعيد بن المسيب).

وُلد رحمه الله لسنتين مضتا من خلافة عمر، ومن هنا اختلف في روايته عن عمر، فلقد سئل أبو حاتم: يصح لسعيد سماع من عمر؟ فقال: لا، إلا رؤية رآه على المنبر ينعي النعمان ابن مقرن، وقال مالك: لم يدرك عمر، ولكن لما كبر أكب على المسألة عن شأنه وأمره.

وقال ابن سعد عن الواقدي: لم أر أهل العلم يصححون سماعه من عمر، وإن كانوا قد رووه.

قال الحافظ (تهذيب ٤ / ٨٧)، وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر، وذكر هذا الحديث.

قلت: لا مانع من رواية سعيد عن عمر، فلقد كان ابن ثمان، وهذا سنٌّ تصح الرواية فيه، ويتصور الحفظ، بل وقبل هذا السن، وقد قال أحمد: قد رأى عمر وسمع منه وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يُقْبَل؟!

روى عن سعيد كثيرٌ من الأئمة منهم: سالم بن عبد الله بن عمر، والزهري، وقتادة، وشريك بن أبي نمر، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغير هذا كثير، وكان رحمه الله حريصًا على تبليغ العلم، حتى في وقت تعذيبه، فلقد أمر عبد الملك بن مروان بتعذيب سعيد لرفضه البيعة للوليد وسليمان بعد أبيهما، وقام هشام بتنفيذ العذاب، وما كان رحمه الله بالمناوئ لكنهم خافوا اقتداء الناس به، فضربه هشام ثلاثين سوطًا، وألبسه تبان شعر، وأوقفه للناس، وفي هذه الحال قال قتادة لقائده: أدنني منه يقول فأدناني، فجعلت أسأله خوفًا من أن يفوتني، وهو يجيبني حسبة، والناس يتعجبون.

مات رحمه الله سنة أربع وتسعين، وقيل غير ذلك.

«راجع تذكرة الحفاظ والتهذيب والحلية»

الشـــعبي

الإمام الحافظ الثبت المتقن الفقيه الورع.

عامر بن شراحيل بن عبد وقيل: عامر بن عبد الله بن شراحيل أبوعمرو الشعبي الحميري الكوفي من شِعب همدان، وأمُّه من سبي جلولاء.

عرَّف به في الحلية (٤ / ٣١٠)، فقال: الفقيه القوي سالك السمت المرضي بالعلم الواضح المضي، والحال الزكي الوضي، أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي، كان بالأوامر مكتفيًا، وعن الزواجر منتهيًا، تاركًا لتكلف الأثقال، متعنقًا لتحمل الواجب من الأفعال .اهـ

طلب العلم صغيراً، وكان ذا حافظة قوية يعتمد عليها دون الكتابة، ومن ثم يتحدث عن نفسه فيقول: (ما كتبت سوداء في بيضاء إلى يومي هذا، ولا حدثني رجل بحديث قط إلا حفظته، ولا أحببت أن يعيده علي)، وقال: (ما سمعت منذ عشرين سنة رجلاً يحدث بحديث إلا أنا أعلم به منه، ولقد نسيت من العلم ما لو حفظه رجل لكان به عالمًا).

وارتحل في سبيل العلم مستعذبًا الصعاب والمتاعب في سبيل تحصيل خبر واحد، يقول: (لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام

إلى أقصى اليمن فحفظ كلمة تنفعه فيما يستقبل من عمره رأيت أن سفره لم يضع». «الحلية ٤/٣١٣»

وتربى في مدرسة الصحابة فاستفاد الكثير والكثير من العلم والعمل، فلقد أدرك خمسمائة من الصحابة، وسمع من العديد منهم، سمع من علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وابن عباس، وابن عمر، وأسامة بن زيد، وعمرو بن العاص، وعبد الله بن عمرو، وجرير ابن عبد الله البجلي، وجابر بن سمرة، وأبو سعيد الخدري، وأنس ابن مالك، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وأم سلمة، وميمونة، أمهات المؤمنين، قال العجلي: (سمع من ثمانية وأربعين من الصحابة)، كما روى عن عدد من التابعين منهم: مسروق، وعلقمة، والحارث الأعور، وخارجة بن الصلت.

وبلغ في العلم مبلغًا عظيمًا، حتى كان يفتي والصحابة متوافرون، قال ابن سيرين لأبي بكر الهذلي: الزم الشعبي، فلقد رأيته يستفتى والصحابة متوافرون.

وقال عبد الملك بن عمير: مر ابن عمر على الشعبي، وهو يحدث بالمغازي، فقال: لقد شهدت القوم، فلهو أحفظ لها وأعلم بها.

وقال ابن سيرين: قدمت الكوفة وللشعبي حلقة عظيمة

واصحاب محمد ﷺ يومئذ كثير.

وقال مكحول: ما رأيت أحداً أعلم بسنة ما ضية من الشعبي. وقال: ما لقيت مثل الشعبي.

وقال داود: ما جالست أحداً أعلم من الشعبي.

وقال الحسن وابن سيرين لما بلغهما موت الشعبي: إنّا لله وإنا إليه راجعون، والله إن كان لقديم السن كثير العلم، وإن كان من الإسلام لبمكان. «تاريخ بغداد ١٢ / ٢٣٢»

وقال أبو حصين: ما رأيت أعلم من الشعبي، فقال له أبو بكر بن عياش: ولا شريح؟ فقال: تريدني أكذب؟! ما رأيت أعلم من الشعبي.

وكان الشعبي كثيرَ المعرفة بكثير من العلوم، يصور ذلك قول أبي جعفر الطبري في طبقات الفقهاء: كان ذا أدب وفقه وعلم.

ويصور ذلك أيضاً قول الشعبي نفسه: (ما أدري شيئًا أقل من الشعر، ولو شئت لأنشدتكم شهراً لا أعيد).

ولا غرابة في وصول الشعبي هذه المنزلة، إذا علمت المنهج الذي رسمه لنفسه في طلب العلم.

قال ابن المديني: قيل للشعبي: من أين لك هذا العلم كله؟ قال: بنفي الاعتماد، والسير، في البلاد، وصبر كصبر الجماد، وبكور كبكور الغراب.

هذا، مع الزهد والورع والبعد عن الرأي والهوى، يقول: ماترك أحد في الدنيا شيئًا لله إلا أعطاه الله في الآخرة ما هو خير له. وقال: كان يقال: التائب من الذنب كمن لا ذنب له، إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين، فإذا أحب الله عبداً لم يضره ذنب، وذنب لا يضر كذنب لم يعمل.

وأوصى أبا داود الأودي فقال: أحدثك ثلاثة أحاديث لها شأن: إذا سألت عن مسألة فأجبت فيها، فلا تتبع مسألتك أرأيت أرأيت، فإن الله تعالى قال في كتابه: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ حتى فرغ من الآية، وحديث آخر أحدثك به: إذا سُئلتَ عن شيء، فلا تقس بشيء، فتحرم حلالاً وتحل حراماً، والثالثة لها شأن، إذا سئلت عما لا علم لك به، فقل لا علم لي، وأنا شريكك. «الحلية ٤ / ٣١٩»

روى عنه من التابعين جماعة منهم: أبو إسحاق السبيعي، وأبو حصين، والحكم بن عتيبة، وعطاء بن السائب، والمغيرة، والأعمش، وأبو حنيفة، وهو أكبر شيخ له، وابن عون.

وفي روايته مراسيل، فروايته عن عائشة، وابن مسعود، وأسامة بن زيد، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي سعيد الخدري، وأم سلمة، والفضل بن عباس، وعبد الله بن عمر مرسلة.

ولم يسمع من علي إلا حرفًا. «راجع التهذيب ٥ /٦٨»

قال أحمد العجلي: مرسل الشعبي صحيح، لا يكاد يرسل إلا صحيحًا، وقال أبو داود: مرسل الشعبي أحب إلي من مرسل النخعي.

تُوفِّيَ رحمه الله سنة ثلاث ومائة، وقيل غير ذلك، قال إسماعيل بن مجالد: مات - يعني الشعبي - سنة أربع ومائة وبلغ اثنتين وثمانين سنة.

«راجع: تاريخ بغداد ١٢/٢٢٧، وتهذيب التهذيب ٥/٦٥، وحلية الأولياء ٤/٣١٠، وتذكرة الحفاظ ١/٧٩»

الحسن البصري

الإمام شيخ الإسلام أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار التابعي، البصري، مولى الأنصار، عرف به في الحلية (٢/١٣١)، فقال: حليف الخوف والحزن، أليف الهم والشجن عديم النوم والوسن... الفقيه الزاهد المتشمر العابد كان لفضول الدنيا وزينتها نابذًا ولشهوة النفس ونخوتها واقذًا.

ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وكانت أمه خيرة مولاة لأم سلمة أم المؤمنين - رضي الله عنها - فربما خرجت أمه في شغل فيبكي، فتعطيه أم سلمة رضي الله عنها ثديها، فيدرُّ عليه، فيرون أن فصاحته وحكمته من أجل ذلك.

نشأ بالمدينة فحفظ القرآن في خلافة عثمان، وسمعه يخطب مرات، وكان يوم الدار ابن أربع عشرة سنة، ثم كَبُر ولازم الجهاد ولازم العلم والعمل، مع التزيي بلباس الحزن والخوف.

كان يقول: يحق لمن يعلم أن الموت مورده، وأن الساعة موعده، وأن القيام بين يدي الله تعالى مشهده، أن يطول حزنه.

وقال: نضحك، ولا ندري لعل الله قد اطلع على بعض أعمالنا، فقال: لا أقبل منكم شيئًا، ويحك يا بن آدم، هل لك بمحاربة الله طاقة؟! إنه من عصى الله فقد حاربه، والله لقد أدركت سبعين بدراً، أكثر لباسهم الصوف، لو رأيتموهم قلتم مجانين، ولو رأوا خياركم، لقالوا ما لهؤلاء من خلاق، ولو رأوا شراركم، لقالوا ما يؤمن هؤلاء بيوم الحساب، ولقد رأيت أقوامًا، كانت الدنيا أهون على أحدهم من التراب تحت قدميه، ولقد رأيت أقوامًا يمسي أحدهم وما يجد عنده إلا قوتًا، فيقول: لا أجعل هذا كله في بطني لأجعلنَّ بعضه لله عز وجل، فيتصدق ببعضه، وإن كان هو أحوج ممن يتصدق به عليه.

«وراجع كتابه إلى عمر بن عبد العزيز، الحلية ٢ / ١٣٤»

حدث عن جمع من الصحابة، وجمع من التابعين، فحدث عن عثمان، وعمران بن حصين، والمغيرة بن شعبة، وعبد الرحمن ابن سمرة، وسمرة بن جندب، وجندب البَجلي، وابن عباس، وابن عمر، وأبي بكرة، وعمرو بن تغلب، وجابر، وطائفة كثيرة.

وبلغ في العلم مبلغًا عظيمًا.

قال أنس بن مالك: سلوا الحسن، فإنه حفظ ونسينا.

وقال سليمان التيمي: الحسن شيخُ أهل البصرة.

وقال مطر الورّاق: كان جابر بن زيد رجلَ أهلِ البصرة، فلما ظهر الحسن جاء رجلٌ كأنما كان في الآخرة، فهو يخبر عما رأى وعاين.

وقال عاصم الأحول: قلت للأعمش لك حاجة؟ قال: نعم إذا أتيت البصرة، فأقرئ الحسن مني السلام. قلت: ما أعرفه، قال: إذا دخلت البصرة، فانظر إلى أجمل رجل تراه في عينك، وأهيبه في صدرك، فأقرئه مني السلام، قال: فما عدا أن دخل المسجد، فرأى الحسن، والناس حوله جلوس، فأتاه فسلم عليه.

وقال الأعمش: ما زال الحسن يعي الحكمة، حتى نطق بها، وكان إذا ذُكر عند أبي جعفر - يعني الباقر - قال: ذاك الذي يشبه كلامُه كَلامَ الأنبياء.

وقال قتادة: ما جالست فقيهًا قط إلا رأيت فضل الحسن عليه.

وقال أيوب: ما رأت عيناي رجلاً قط كان أفقه من الحسن.

وقال بكر المزني: من سره أن ينظر إلي علم عالم أدركناه في

زمانه فلينظر إلى الحسن، فما أدركنا الذي هو أعلم منه، وكان الحسن ممن يرى جواز رواية الحديث على المعنى.

أخرج الخطيب في الكفاية (ص٣١٢) عن الحسن قال: لا بأس بتقديم الحديث وتأخيره، إذا أصبت المعنى، وأخرج أيضًا عن هشام قال: قيل للحسن يا أبا سعيد، إنك تحدثنا بالحديث اليوم، وتحدثنا من الغد بكلامٍ آخر؟ فقال: لا بأس بالحديث، إذا أصبت المعنى.

وله في موضوع الإرسال كثيرُ رواية، وللائمة في ذلك كثير كلام، بيد أن من أراد ذلك، فلا بد من جمع كلامهم جميعًا، لتظهر الحقيقة. «راجع المراسيل لابن أبي حاتم ص٢٦، وتهذيب التهذيب لابن حجر ج٢ص٢٦٦»

وكفاه في مراسيله ما قاله علي بن المديني: مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها.

وقال أبو زرعة: كل شيء يقول الحسن: قال رسول الله ﷺ وجدت له أصلاً ثابتًا، ما خلا أربعة أحاديث.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال: سمع الحسن من ابن عمر، وأنس، وعبد الله بن مغفل، وعمرو بن تغلب، قال عبد الرحمن: فذكرته لأبي فقال: قد سمع من هؤلاء الأربعة، ويصح له السماع من أبي برزة ومن

غيرهم، ولا يصح له السماع من جندب ولا من معقل بن يسار، ولا من عمران بن حصين، ولا من أبي هريرة.

فها هو أبو حاتم يحكم بأنه ما سمع من أبي هريرة في حين يخرج النسائي في سننه، (كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع ٦/١٣٨) ما نصه: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أنبأنا المخزومي وهو المغيرة بن سلمة قال: حدثنا وهيب عن أيوب عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «المنتزعات والمختلعات هن المنافقات»، قال الحسن: لم أسمعه من غير أبي هريرة. قال أبو عبد الرحمن - النسائي - الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئًا. «انتهى من سنن النسائي نصًا عدا ما بين شرطتين»

قال الحافظ في التهذيب - وفي التهذيب تحريف في العبارة -: وهذا إسناد لا مطعن فيه من أحد في رواته، وهو يؤيد أنه سمع من أبي هريرة في الجملة. «راجع التهذيب ٢/٢٦٩، ٢٧٠»

روى عن الحسن جمع منهم: حميد الطويل، ويزيد بن أبي مريم، وأيوب، وقتادة، وعوف الأعرابي، وبكر بن عبد الله المزني، وجرير بن حازم، وأبو الأشهب، والربيع بن صبيح، وسماك بن حرب، وابن عون، وخالد الحذاء، ويونس بن عبيد، ومنصور بن زاذان.

مات رحمه الله سنة عشر ومائة، وله ثمان وثمانون سنة.

نافع مولى ابن عمر

أبو عبد الله نافع بن هرمز، ويقال ابن كاوس، أصابه ابن عمر من السبي، وكان صغيراً، فنشأ في مدرسة الصحابة، فروى عن ابن عمر مولاه، وأبي هريرة، وأبي لبابة بن عبد المنذر، وأبي سعيد الخدري، ورافع بن خديج، وعائشة، وأم سلمة، وآخرين، وروى عن جَمْعٍ من التابعين.

وروى عنه أيوب، وعبيد الله بن عمر، وابن عون، وابن جريج، والأوزاعي، ومالك، وأبو إسحاق السُّبيعي، والحكم بن عتيبة، ومحمد بن عجلان، وابن شهاب الزُّهري، وحميد الطويل، وميمون بن مهران، وآخرون.

قال مالك: إذا سمعت من نافع، يحدث عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمعه من غيره.

وقال عبد الله بن عمر: لقد مَنَّ الله تعالى علينا بنافع.

ويكفي في منزلته العلمية قول البخاري وغيره: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، وهذه السلسلة تسمى: السلسلة الذهبية، أو سلسلة الذهب، لكونها برجال في أعلى درجات التوثيق.

ويكفي أيضاً أن عمر بن عبد العزيز أرسله إلى مصر ليعلمهم السنن.

قال سفيان: فأي حديث أوثق من حديث نافع.

وقال أحمد بن صالح المصري: كان نافع حافظًا ثبتًا له شان، وهو أكبر من عكرمة عند أهل المدينة.

وقال الخليلي: نافع من أئمة التابعين بالمدينة، إمام في العلم، متفق عليه، صحيح الرواية، منهم من يقدمه على سالم، ومنهم من يقارنه به، ولا يعرف له خطأ في جميع ما رواه.

ورواية نافع عن عائشة وحفصة مرسلة، وكذا روايته عن عمر وعثمان.

تحدث عن نفسه فقال: قد خدمت ابن عمر ثلاثين سنة، فأعطاه ابن عامر فيٍّ ثلاثين ألفًا فقال: إني أخاف أن تفتنني دراهم ابن عامر، اذهب فأنت حر.

تُوفِّي رحمه الله سنة سبع عشرة ومائة، وقيل سنة تسع عشرة، وقيل سنة عشرين أي ومائة[1].

---

(١) مصادر ترجمته: تهذيب التهذيب ١٠/٤١٢، تذكرة الحفاظ ١/٩٩، الجرح والتعديل ٨/٤٥١، وفيات الأعيان ٥/٣٦٧.

شعبة بن الحجاج

هو شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام العتكي مولاهم واسطي الأصل بصري الدار مولى للجضهم بن العتيك.

عَرَّفَ به أبو نعيم في الحلية[1] فقال: (الإمام المشهور والعلم المنشور في المناقب مذكور، له التقشف والتعبد والتكشف عن الأخبار والتشدد، أمير المؤمنين في الرواية والتحديث وزين المحدثين في القديم والحديث، أكثر عنايته بتصحيح الآثار، والتبري من تحمل الأوزار، المثبت المحجاج، أبو بسطام شعبة بن الحجاج، كان للفقر عانقاً، وبضمان الله تعالى واثقاً). اهـ

طلب الشعر في أول أمره، وتقدم في ذلك حتى قال الأصمعي: (وما رأيت أحداً أعلم بالشعر من شعبة)[2] ثم حبب الله إليه الحديث، فترك الشعر، وأخذ في طلب الحديث، وجد في ذلك، وتفانى حتى بلغ في ذلك شأناً لا يدانى، قال: (كنت ألزم الطرماح أسأله عن الشعر، فمررت يوماً بالحكم بن عتيبة، وهو يقول حدثنا يحيى بن الجزار. وقال حدثنا زيد بن وهب. وقال حدثنا مقسم. فأعجبني وقلت هذا أحسن من الذي أطلب - يعني الشعر - قال فمن يومئذ طلبتُ الحديث)[3] وقال: (لولا

---

(١) ٧/١٤٤.

(٢) تاريخ بغداد ٩/٢٥٨.

(٣) تاريخ بغداد ٩/٢٥٧.

الشعر لجئتكم بالشعبي)[1] وهذا القول الأخير يشعر بندم شعبة على الفترة التي قضاها في تحصيل الشعر كما يشعر بشدة حبه للحديث، ولذا أثر عنه: (كل من سمعت منه حديثًا فأنا له عبد)[2] بل إنه أراد أن يستعيض عن فترة الشعر حتى كان يعطي الشعر مقابلة للحديث قال: « كان قتادة يسألني عن الشعر، فقلت أنشدك بيتًا وتحدثني حديثًا »[3].

رأى أنس بن مالك وعمر بن سلمة الصحابيين، ورأى الحسن، وابن سيرين وروى عن أمم من التابعين: روى عن قتادة، ويونس بن عبيد، وأيوب، وخالد الحذاء، وعبد الملك بن عمير، وأبي إسحاق السبيعي، وطلحة بن مصرف، وعمرو بن مرة، ومنصور بن المعتمر، وسلمة بن كهيل، وإسماعيل بن أبي خالد وسليمان بن الأعمش، وحبيب بن أبي ثابت، والحكم بن عتيبة، وعمرو بن دينار، وسعد بن إبراهيم، وسعيد المقبري، ويحيى بن أبي كثير.

واشتهر بالتحري في المتن والإسناد، فكان لا يحدث بالحديث إلا إذا سمعه أكثر من مرة، وكان يحرص على السماع من أفواه الرجال، قال حماد بن زيد: (إذا خالفني شعبة في شيء

---

(١) المصدر السابق، والحلية ٧/ ١٥٤.

(٢) جامع بيان العلم ١/ ١٥٤، والحلية ٧/ ١٥٤.

(٣) حلية ٧/ ١٥٤.

تركته؛ لأنه كان يكرر، ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة»[1] وقال وكيع أخبرنا شعبة ـ وكان معنياً بالحديث ـ قال: أتيت يعلى بن عطاء فقال لي: يا هذا خذ حديثي واذهب. فقلت: لا حتى أحفظ من فيك فاختلفت إليه حتى قرع رأسي[2].

* أما تحريه في الإسناد فيظهر في قوله: (لأن أخر من السماء أو من فوق هذا القصر أحب إلي من أن أقول قال الحكم لشيء لم أسمعه منه)، وقال: (أنا في ذا حروري)[3] وقال: (لأن أخر من السماء إلي الأرض أحب إلي من أن أدلس)، وقال: (كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل)[4] وسأله رجل عن حديث فامتنع فسئل عن ذلك فقال: (هؤلاء قصاص يزيدون في الحديث)[5].

* وفي تحريه في الرجال، فلقد ترك حديث أبي الزبير، ولما سئل عن السبب قال: رأيتُهُ يزن بميزان فاسترجح في الميزان فتركته[6] وسمع قراءة بألحان في بيت المنهال بن عمرو، فترك الرواية عنه لذلك[7].

(١، ٢) تقدمة معرفة الجرح والتعديل ص١٦١.
(٣) حلية ٧/١٥١. (٤) حلية ٧/١٤٩. (٥) حلية ٧/١٥٣.
(٦) حلية ٧/١٥٢.
(٧) تقدمة معرفة الجرح والتعديل ص١٧٢.

وتقدم في هذا العلم حتى جعله الكبار مرجعًا لهم في حديث أنفسهم، فكان قتادة يسأل شعبة عن حديث نفسه، قال أبو محمد بن أبي حاتم: وكان قتادة بارع العلم نسيج وحده في الحفظ في زمانه لا يتقدمه كبير أحد، فحل شعبة من نفسه محلاً يرجع إليه في حديث نفسه[1].

وسبق في هذا الشأن حتى أصبح سيد القوم؛ ولذا كان سليمان بن المغيرة إذا ذكر شعبة قال: سيد المحدثين[2] وجمع حديث المصرين البصرة والكوفة، واعترف له جهابذة هذا العلم بأنه أمير المؤمنين في الحديث. قال الثوري: (شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث)[3]، وذكره ابن عيينة فقال: (كان أمير المؤمنين في الحديث)[4] وسئل أحمد بن حنبل: من أثبت شعبة أو سفيان؟ فقال: (كان سفيان رجلاً حافظًا، وكان رجلاً صالحاً وكان شعبة أثبت منه وأنقى رجالاً، وسمع من الحكم بن عتيبة قبل سفيان بعشر سنين»[5]، وذكر شعبة عند أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري فقال: هل العلماء إلا شعبة من شعبة[6]، وقال

---

(١) المصدر السابق ص١٢٧.
(٢) الحلية ٧/١٥٣.
(٣) تاريخ بغداد ٩/٢٥٩، والحلية ٧/١٤٧.
(٤) تاريخ بغداد ٩/٢٥٩.
(٥) تاريخ بغداد ٩/٢٦٣.
(٦) تاريخ بغداد ٩/٢٦٦.

الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق[1].

وحدث عنه خلق من مشايخه وأقرانه وأئمة الإسلام فروى عنه أيوب، والأعمش، وسعد بن إبراهيم، ومحمد بن إسحاق، وهم من شيوخه. وجرير بن حازم، والثوري، والحسن بن صالح وغيرهم من أقرانه. ويحيى القطان وابن مهدي، ووكيع، وابن إدريس، وابن المبارك، ويزيد بن زريع، وأبو داود، وأبو الوليد الطيالسيان، وابن علية وإبراهيم بن طهمان، وأبو أسامة، وشريك القاضي، وابن الجعد وآخرون.

وكان قوله في الرجال فصلاً، قيل لابن عون: مالك لا تحدث عن فلان؟ قال: لأن أبا بسطام شعبة تركه[2].

وكان ذا خبرة بالرجال، ودقيق مروياتهم، فها هو يقول: أبو إسحاق لم يسمع من علقمة شيئًا فيبلغ ذلك أبا إسحاق فيقول: صدق[3]، ويقول: لم يسمع أبو إسحاق من أبي وائل إلا حديثين[4]، ويقول: لم يسمع أبو إسحاق من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث[5]، ويقول: قد أدرك أبو العالية رفيعٌ عليَّ بن أبي

---

(١) العبر ١/٢٣٤، تقدمة الجرح ص١٢٧.

(٢) تاريخ بغداد ٩/٢٦٠.

(٣، ٤) حلية ٧/١٥٢.

(٥) تقدمة الجرح والتعديل ص١٣٢.

طالب ولم يسمع منه شيئًا[1]، قال يحيى: كان شعبة أعلم بالرجال فلان عن فلان كذا وكذا[2]، وقال صالح بن محمد: كان شعبة أول من تكلم في الرجال، وتبعه يحيى القطان، ثم أحمد وابن معين[3].

هذا مع زهد الرجل وتقواه وعزوفه عن الدنيا، وإقباله على الله، فعن أبي بكر البكراوي قال: (ما رأيت أعبد لله من شعبة لقد عبد الله حتى جف جلده على عظمه ليس بينهما لحم)[4]، وقال يحيى بن سعيد: (كان شعبة من أرق الناس، كان ربما مر به السائل فيدخل بيته فيعطيه ما أمكنه)[5]، وقال: (ما رأيت أحدًا أشد حبًا للمساكين من شعبة، وكان يقول: إذا كان في بيتي دقيق وقصب فلا أبالي ما فاتني)[6]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت أعقل من مالك بن أنس، ولا أشد تقشفًا من شعبة، ولا أنصح للأمة من عبد الله بن المبارك[7].

مات شعبة رحمه الله تعالى بالبصرة سنة ستين ومائة لثلاث بقين من جمادى الآخرة وهو ابن سبع وسبعين.

---

(١) تقدمة ص١٣١.
(٢، ٣) البداية ١٠/١٣٣.
(٤) حلية ٧/١٤٤.
(٥) تاريخ بغداد ٩/٢٦٢، حلية ٧/١٤٥.
(٦) تاريخ بغداد ٩/٢٦١.
(٧) تاريخ بغداد ٩/٢٦٢.

ابن أبي ذئب

محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب أبو الحارث القرشي المدني كان يشبه بسعيد بن المسيب في سمته ودله وزهده وورعه، فضله بعضهم على الإمام مالك وساوى بعضهم بينهما، قيل لأحمد: من أعلم مالك أوبن أبي ذئب؟ قال: ابن أبي ذئب أصلح في بدنه وأورع وأقوم بالحق من مالك عند السلاطين، وقد دخل ابن أبي ذئب على أبي جعفر فلم يهبه أن قال له الحق، قال: الظلم فاش ببابك وأبوجعفر أبوجعفر[1]!! وقال أحمد أيضًا: كان ابن أبي ذئب يشبه بسعيد ابن المسيب، قيل له: خلف مثله ببلاده؟ قال: لا، ولا بغيرها، وكان من رجال الناس صرامة وقولاً بالحق. قال أبو نعيم: حججت سنة حج أبو جعفر، وأنا ابن إحدى وعشرين سنة ومعه ابن أبي ذئب ومالك بن أنس فدعا ابن أبي ذئب فاقعده معه على دار الندوة عند غروب الشمس، فقال له: ما تقول في الحسن بن زيد بن الحسن بن فاطمة؟ قال: فقال: إنه يتحرى العدل، فقال له: ما تقول فيّ - مرتين أو ثلاثًا؟ فقال: ورب هذه البنية إنك لجائر، قال: فأخذ الربيع بلحيته فقال له أبو جعفر: كف يا ابن اللخناء وأمر له بثلاثمائة دينار[2].

(١) تاريخ بغداد (٢/٣٠٢).

(٢) تاريخ بغداد ٢/٢٩٨.

ولما حج المهدي دخل مسجد النبي ﷺ فلم يبق أحد إلا قام إلا ابن أبي ذئب فقال له المسيب بن زهير: قم هذا أمير المؤمنين، فقال ابن أبي ذئب: إنما يقوم الناس لرب العالمين، فقال المهدي: دعه فقد قامت كل شعرة في رأسي[1].

كان ينسب في أول أمره، وظل في هذا الأمر حتى كبر ثم طلب الحديث وحببه الله إليه مع ما آتاه من ذاكرة قوية وذهن وقاد مما جعله إمامًا في هذا الشأن معتمداً على ذاكرة لم يخط حديثًا قط قال: «لو طلبته وأنا صغير كنت أدركت مشايخ فرطت فيهم، وكنت أتهاون بهذا الأمر حتى كبرت وعقلت»[2].

روى عن أخيه المغيرة، وخاله الحارث بن عبد الرحمن القرشي، وعبد الله بن السائب بن يزيد، وعجلان مولى المشمعلّ، وصالح مولى التوأمة، وعكرمة مولى ابن عباس، والقاسم بن عباس، ونافع مولى ابن عمر، والزهري، وسعيد المقبري، وصالح بن كثير، وسعيد بن سمعان، وإسحاق بن يزيد الهلالي وأسيد بن أبي أسيد البراء، والأسود بن العلاء بن جارية الثقفي، وخلق، وروى عنه الثوري، ومعمر، وهما من أقرانه، وسعد بن إبراهيم، والوليد بن مسلم، وعبد الله بن نمير، وعبد الله بن المبارك، وحجاج بن محمد وشعيب بن إسحاق، وحماد بن مسعدة،

(١) السابق.
(٢) تاريخ بغداد ٢/٣٠٢.

وشبابة بن سوار، وإسحاق بن سليمان الرازي، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو صفوان الأموي وعلي بن الجعد، وآخرون.

قال أحمد: ابن أبي ذئب كان يعد صدوقًا أفضل من مالك إلا أن مالكًا أشد تنقية للرجال منه، ابن أبي ذئب لا يبالي عمن يحدث[1]، وقال ابن معين: ابن أبي ذئب ثقة وكل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة إلا أبا جابر البياضي، وكل من روى عنه مالك ثقة إلا عبد الكريم أبا أمية[2]، وقال أحمد بن صالح: شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا البياضي.

قال أخوه: كان يصوم يومًا ويفطر يومًا فوقعت الرجفة بالشام فقدم رجل من أهل الشام فسأله عن الرجفة فأقبل يحدثه وهو يستمع لقوله، فلما قضى حديثه فكان ذلك اليوم إفطاره قلت له: قم تغد، قال: دعه اليوم، قال فسرد من ذلك اليوم إلى أن مات، وكان شديد الحال يتعشى بالخبز والزيت، وكان له طيلسان وقميص فكان يشتي فيه ويصيف، مات سنة ثمان وخمسين ومائة وقيل سنة تسع وخمسين، وأرخه ابن الأثير في وفيات سنة (١٥٩) وعمره تسع وسبعون سنة[3].

---

(١) تاريخ بغداد ٢ /٢٩٨. (٢) تهذيب ٩ /٣٠٤.

(٣) مصادر ترجمته: تهذيب التهذيب ٩ /٣٠٣، تاريخ بغداد ٢ /٢٩٦، الكامل لابن الأثير ٦ /٤٢، العبر ١ /٢٣١، البداية ١٠ /١٣١، التذكرة ١ /١٩١.

سفيان الثوري

سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري، عرّف به أبو نعيم فقال: (الإمام المرضي، الورع الدري، كانت له النكت الرائقة، والنتف الفائقة، مسلم له في الإمامة ومثبت به الرعاية، العلم حليفه، والزهد أليفه)[١].

طلب الحديث من أول أمره، وجد واجتهد، وحرص على الرحلة في الطلب، فجاب البلاد من أقصاها إلى أقصاها، مع ما حباه الله به من قوة حفظ، ونهاية ضبط، حتى فاق الأقران، وأخذ عنه شيوخه، وشهد له الفحول بأنه أمير المؤمنين في الحديث، قال مبارك بن سعيد: (رأيت عاصم بن أبي النجود يجيء إلى سفيان الثوري يستفتيه ويقول: أتيتنا يا سفيان صغيراً، وأتيناك كبيراً)[٢]. وقال شعبة: سفيان أمير المؤمنين في الحديث[٣]، وكذا قال ابن عيينة[٤]، وقال ابن عيينة أيضاً: (لن ترى بعينك مثل سفيان حتى تموت. قال أحمد: (هو كما قال)[٥]، وقال ابن عيينة أيضاً: (ما رأيت أحداً أفضل من سفيان، ولا رأى سفيان

---

(١) حلية ٦/٣٥٦.

(٢) حلية ٦/٣٥٧.

(٣) تغاريخ بغداد ٩/١٦٥.

(٤) تاريخ بغداد ٩/١٦٤، ١٦٥.

(٥) تقدمة الجرح والتعديل ص٥٨.

مثل نفسه[1]، وكذا قال وكيع بن الجراح، ويحيى بن يمان[2]، وقال ابن المبارك: كتبت عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من سفيان الثوري، وقال: لا أعلم على الأرض أعلم من سفيان الثوري، وقال: اطلب لسفيان قرنًا ولن تجده[3] وقال: ما رأيت مثل سفيان، كأنه خلق لهذا الشأن، وقال: كنت إذا أعياني الشيء أتيت سفيان أساله، فكأنما أغتمسه من بحر، وقال: ما نعت لي أحد فرأيته إلا وجدته دون نعته إلا سفيان الثوري[4] وقال يونس ابن عبيد: ما رأيت أفضل من سفيان الثوري، فقال له رجل يا أبا عبد الله! رأيت سعيد بن جبير، وإبراهيم، وعطاء، ومجاهداً، وتقول هذا؟ قال: هو ما أقول، ما رأيت أفضل من سفيان الثوري[5]. وقال الثوري عن نفسه: (ما استودعت قلبي شيئًا فخانني قط)[6]. قال الخطيب: (وكان إمامًا من أئمة المسلمين، وعلمًا من أعلام الدين، مجمعًا على إمامته، بحيث يستغنى عن تزكيته، مع الإتقان، والحفظ، والمعرفة، والضبط، والورع، والزهد)[7].

---

(١) حلية ٦/٣٥٧.

(٢) تاريخ بغداد ٩/١٥٦.

(٣) تاريخ بغداد ٩/١٥٦-١٥٧.

(٤) تقدمة الجرح والتعديل ص٥٦، ٥٧.

(٥، ٦) تاريخ بغداد ٩/١٥٥.

(٧) تاريخ بغداد ٩/١٥٢.

وقال أحمد بن يونس: (ما رأيت أحداً أعلم من سفيان ولا أورع من سفيان ولا أفقه من سفيان ولا أزهد من سفيان)[1] وقال أبو بكر بن عياش: إني لأرى الرجل قد صحب سفيان فيعظم في عيني[2].

ومع قوة حفظ الرجل وتمام ضبطه، فإنه أخذ بالأحوط فكتب علمه حتى إنه ليعد من أوائل من دون السنة ويصور لنا كثرة كتبه ما يرويه ابن أبي حاتم عن أبي سعيد الأشج قال أخبرنا أبو عبد الرحمن الحارثي قال: خاف سفيان شيئًا فطرح كتبه فلما أَمِنَ أرسل إلي وإلى يزيد بن ثور المرهبي فقال: أخرجوا الكتب فدخلنا البئر فجعلنا نخرجها، فأقول: يا أبا عبد الله، وفي الركاز الخمس، وهو يضحك، فأخرجنا تسع قمطرات كل واحد إلى هنا وأشار إلى أسفل ثندوته، فقال فقلت: اعزل كتابًا تحدثني به قال: فعزل كتابًا فحدثني به، قال ابن أبي حاتم: كذا حدثنا أبو سعيد الأشج، وحدثنا أبي عن أبي سعيد بهذا الحديث وزاد فيه، فالقى في بئر ماء اشكنك - كلمة فارسية معناها نشارة خشب - وتراب والقى فيها كتبه ثم أمن فارسل إلي وإلى يزيد بن توبة[3].

---

1) حلية ٦/٣٥٩.

(٢) تقدمة الجرح والتعديل ص ٨٤.

(٣) المرجع السابق ص١١٥.

ألف الجامع الكبير والصغير في الحديث وألف كذلك كتاب الفرائض.

سمع أبا إسحاق السبيعي وعمرو بن مرة ومنصور بن المعتمر وسلمة بن كهيل وحبيب بن أبي ثابت وعبد الملك بن عمير وأبا حصين والأعمش وإسماعيل بن أبي خالد وحصين بن عبد الرحمن وأيوب السختياني ويونس بن عبيد وسليمان التيمي وعاصمًا الأحول وعمرو بن دينار وعبد الله بن دينار وأبا الزناد والعلاء بن عبد الرحمن وصالحًا مولى التوأمة وسهيل بن أبي صالح وخلقًا غير هؤلاء.

روى عنه محمد بن عجلان ومعمر بن راشد والأوزاعي وابن جريج ومحمد بن إسحاق ومالك وشعبة وابن عيينة وزهير بن معاوية وإبراهيم بن سعد وسليمان بن بلال وأبو الأحوص سلام بن سليم وحماد بن سلمة وعبثر بن القاسم وفضيل بن عياض وزائدة بن قدامة ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع وابن المبارك وعبيد الله الأشجعي، ومحمد بن يوسف الفريابي وأبو نعيم وقبيصة بن عقبة وغيرهم.

وكانت له معرفة برواة الأخبار ونقلة الآثار، وتكلم فيهم، من ذلك ما روى عن زائدة أنه قال: كنا نأتي الأعمش فيحدثنا فيكثر ونأتي سفيان الثوري فنذكر تلك الأحاديث له فيقول:

ليس هذا من حديث الأعمش، فنقول: هو حدثنا به الساعة فيقول: اذهبوا فقولوا له إن شئتم فنأتي الأعمش فنخبره بذلك فيقول: صدق سفيان ليس هذا من حديثنا[1].

سفيان ومالك:

سئل يحيى بن سعيد: أيما أحب إليك رأي مالك أو رأي سفيان؟ قال: سفيان ولا يشك في هذا، ثم قال: سفيان فوق مالك في كل شيء[2]، وقال: سفيان الثوري أحب إلي من مالك في كل شيء - يعني في الحديث وفي الفقه وفي الزهد - وقال مالك: إنما كانت العراق تجيش علينا بالدراهم والثياب ثم صارت تجيش علينا بسفيان - يعني الثوري - وكان سفيان يقول: مالك ليس له حفظ[3].

سفيان وشعبة:

قال يحيى بن سعيد: شعبة أحب إلي من سفيان - يعني في الصلاح - فإذا جاء الحديث فسفيان - يعني أثبت، وقيل لإسماعيل بن إبراهيم: كان شعبة أكثر علمًا أو سفيان؟ فقال: ما علم شعبة عند علم سفيان إلا كتفلة في بحر، وقال شعبة كان

(١) المرجع السابق ص٧١

(٢) تاريخ بغداد ٩/١٦٤، والتقدمة ص٥٧.

(٣) تاريخ بغداد ٩/١٦٤.

سفيان أحفظ مني، وقال رجل لشعبة خالفك سفيان، قال: دمغتني[1]، وذكر شعبة حديثًا عن أبي إسحاق فقال رجل إن سفيان خالفك فيه، فقال: دعوه، سفيان أحفظ مني[2]، وسئل يحيى القطان: من أحسن الناس ممن رأيت حديثًا قال: شعبة، قيل فمن أحفظ من رأيت؟ قال: لم أر أحداً أحفظ من سفيان، وقال: كان سفيان أثبت من شعبة وأعلم بالرجال، وقال: شعبة معلمي، وسفيان أحب إلي منه، وقال: ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله عندي أحد، وإذا خالف سفيان أخذت بحديث سفيان[3] وقال أبو حاتم: سفيان فقيه حافظ زاهد إمام أهل العراق وأتقن أصحاب أبي إسحاق وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة فالثوري[4].

سفيان وابن عيينة:

سئل أحمد بن حنبل: سفيان الثوري كان أحفظ أو ابن عيينة؟ فقال الثوري أحفظ، وأقل الناس غلطًا، وأما ابن عيينة فكان حافظًا إلا أنه كان إذا صار في حديث الكوفيين كان له غلط كثير، وقد غلط في حديث الحجازيين في أشياء، قيل له: فإن

(١) تاريخ بغداد ٩/١٦٦.
(٢) تقدمة الجرح والتعديل ص٦٥.
(٣) تاريخ بغداد ٩/١٦٦.
(٤) تقدمة الجرح والتعديل ص٦٦.

فلانًا يزعم أن سفيان بن عيينة كان أحفظهما؟ فضحك ثم قال: فلان حسن ا لرأي في ابن عيينة فمن ثم[1]، ومناقب الثوري كثيرة جمعها ابن الجوزي في كتاب مستقل.

وتوفي رحمه الله سنة إحدى وستين ومائة بالبصرة، وهو ابن ست وستين[2].

سفيان بن عيينة

سفيان بن عيينة بن ميمون أبو محمد مولى بن عبد الله بن رويبة بن بني هلال بن عامر بن صعصعة، ويقال: إنه مولى محمد بن مزاحم الهلالي، كوفي سكن مكة.

عرف به أبو نعيم فقال: «الإمام الأمين، ذو العقل الرصين والرأي الراجح الركين المستنبط للمعاني والمرتبط للمباني، كان عالمًا ناقدًاوزاهدًا عابدًا علمه مشهور، وزهده معمور»[3].

ولد سنة سبع ومائة وطلب الحديث صغيرًا حتى قال الزهري:

---

(١) تاريخ بغداد ٩ / ١٧٠.

(٢) مصادر ترجمته: حلية الأولياء ٦ / ٣٥٦، ٧ / ٣، التهذيب ٤ / ١١١، تاريخ بغداد ٩ / ١٥١، الطبقات ٦ / ٣٧١، تذكرة الحفاظ ٢٠٣، دول الإسلام ١ / ٨٤، وفيات الأعيان ١ / ٢١٠، المعارف ٢١٧، العبر ١ / ٢٣٥، تقدمة الجرح والتعديل ص٥٥.

(٣) الحلية ٧ / ٢٧٠.

ما رأيت طالبًا لهذا الأمر أصغر سنًا منه[1] وقال حماد بن زيد: رأيت سفيان بن عيينة عند عمرو بن دينار غلامًا له ذؤابه معه ألواح[2]. وقال هو عن نفسه: جالست عبد الكريم الجزري سنين وكان يقول لأهل بلده انظروا إلى هذا الغلام يسألني وأنتم لا تسألونني[3]، وقال: جالست ابن شهاب، وأنا ابن ست عشرة وثلاثة أشهر[4].

أدرك ستًا وثمانين نفسًا من أعلام التابعين وأركانهم[5]؛ ولذا قال: ما بيني وبين أصحاب النبي ﷺ إلا ستر - يعني رجلاً[6].

وقد أدى به التبكير في الطلب مع ما حباه الله به من فطنة وذكاء إلى التقدم في هذا الشأن ولذا يقول الشافعي: «ما رأيت أحداً من الناس فيه من آلة العلم ما في سفيان بن عيينة، وما رأيت أحداً أكف عن الفتيا منه، وما رأيت أحداً أحسن لتفسير الحديث منه[7] وقال أحمد: مارأيت أحداً كان أعلم بالسنن من ابن عيينة وقال يحيى بن معين: ابن عيينة أكبرهم في عمرو بن دينار وأرواهم عنه[8]، وقال ابن المديني: ما في أصحاب الزهري

(١) تاريخ بغداد ٩/١٧٦.

(٢، ٣، ٤) تقدمة الجرح والتعديل ص٣٤.

(٥) الحلية ٧/٣٠٧، وتاريخ بغداد ٩/١٧٧.

(٦) تاريخ بغداد ٩/١٧٧.

(٧) تقدمة ص٣٢.

(٨) تقدمة ص٣٣.

أتقن من ابن عيينة[1]، وسئل يحيى بن سعيد: معمر أحب إليك أو ابن عيينة في الزهري؟ قال: ابن عيينة[2].

وقال العجلي: وسفيان بن عيينة هلالي كوفي ثقة ثبت في الحديث، وكان بعض أصحاب الحديث يقول: هو أثبت الناس في حديث الزهري، وكان حسن الحديث، وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث[3]، وقال الشافعي: مالك وسفيان قرينان[4]، وقال: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز[5]، وقال يحيى بن سعيد: سفيان إمام الناس منذ أربعين سنة[6].

وكما تقدم في عالم الرواية، فلقد كان ذا باع طويل أيضاً في المعرفة بالرجال وأحوالهم ومروياتهم، ولذا يقول ابن المديني: سمعت سفيان يقول: ذهبت إلى زياد بن علاقة فسألته عن الأحاديث، فقال: ويحك ما تريد مني؟ ثم قال سفيان لم نلق أحداً لقي مثل ما لقي زياد، لقي المغيرة بن شعبة، ولقي جرير بن عبد الله، ولقي أسامة بن شريك، ولقي قطبة بن مالك[7]، وقال

(١,٢) تاريخ بغداد ٩/١٧٨.

(٣) تاريخ بغداد ٩/١٧٩.

(٤) تقدمة الجرح والتعديل ص٣٣.

(٥) العبر ١/٣٢٦، والتقدمة ص٣٢، وتاريخ بغداد ٩/١٧٩.

(٦) تاريخ بغداد ٩/١٨٠.

(٧) تقدمة ص٣٧.

ابن المديني أيضاً: سمعت سفيان، وقيل له: روى زرارة بن أعين عن أبي جعفر كتاباً، فقال سفيان: ما رأى هو أبا جعفر، لكنه كان يتتبع حديثه، قال سفيان: كانوا ثلاثة إخوة؛ عبد الملك بن أعين وحمران بن أعين، وزرارة بن أعين وكانوا شيعة[1].

سفيان وشعبة:

قال بهز: ما رأيت مثل سفيان بن عيينة ولا أجمع منه، قلت له: ولا شعبة؟ قال: ولا شعبة. وقال بشر بن المفضل: ماعلى وجه الأرض أحد يشبه سفيان بن عيينة، وقال عبد الرحمن بن مهدي كنت أسمع الحديث من ابن عيينة فأقوم فأسمع شعبة يحدث به فلا أكتبه[2]، وسئل يحيى بن معين: ابن عيينة أحب إليك في عمرو بن دينار أو شعبة؟ قال: وإيش روى عنه شعبة، إنما روى عنه نحواً من مائة حديث[3].

سفيان بن عيينة والثوري:

سئل ابن معين: ابن عيينة أحب إليك في عمرو بن دينار أو الثوري؟ فقال ابن عيينة أعلم به، قلت: فابن عيينة أحب إليك فيه أو حماد بن زيد؟ فقال: ابن عيينة أعلم به[4]، وقال عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد: كان سفيان الثوري إذا لم ير

---

(١) تقدمة ص٣٧.

(٢-٤) تاريخ بغداد ٩/ ١٨٠.

أصحاب الحديث أسند الأحاديث، فكنت آتي ابن عيينة، فيقول: هذا خطأ، وهذا كذا، فآتي الثوري فيقول لي: أتيت ابن عيينة؟ فأخبره بما قال ابن عيينة فيقول: هو كما قال.

شيوخه وتلاميذه:

تقدم ابن عيينة في هذا العلم حتى روى عنه شيوخه وأقرانه وخلق كثيرون كما روى هو عن الكبار فروى عن ابن شهاب الزهري وعمرو بن دينار، وأبي إسحاق السبيعي، وعبيد الله بن أبي يزيد، وعبد الله بن دينار بن أسلم، ومنصور بن المعتمر، وأبي الزناد، وإسماعيل بن أبي خالد، وسعيد بن إبراهيم، وسهيل بن أبي صالح، وأيوب السختياني، وصفوان بن سليم، وعبد الله بن أبي نجيح، وعبد ربه، وسعد، ويحيى، أولاد سعيد بن قيس الأنصاري، وعبد الرحمن بن القاسم، وعبد العزيز بن رفيع، وعبد الكريم الجزري، والأعمش، ومنصور وخلق لا يحصون.

وروى عنه الأعمش، وابن جريج، وشعبة والثوري، ومسعر، وهم من شيوخه وأبو إسحاق الفزاري وحماد بن زيد والحسن بن حي، وهمام، وأبو الأحوص، وابن المبارك، وقيس بن الربيع، وأبو معاوية، ووكيع، ومعتمر بن سليمان، ويحيى بن أبي زائدة، وهم من أقرانه، وماتوا قبله، ومحمد بن إدريس الشافعي،

ويحيى القطان، وابن مهدي وأبو أسامة، والفريابي، وأبو الوليد الطيالسي، وعبد الرزاق وابن حنبل، وابن معين، وابن المديني، وابن الجعد، وخلق كثيرون.

مات سفيان في آخر يوم من جمادى الأولى سنة ثمان وتسعين ومائة، وأخرج الخطيب[1] بإسناده عن الحسن بن عمران ابن عيينة أن سفيان قال له بجمع آخر حجة حجها: قد وافيت هذا الموضع سبعين مرة، أقول في كل سنة اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا المكان، وإني قد استحييت من الله من كثرة ما أسأله ذلك، فرجع فتوفي في السنة الداخلة، رحمه الله تعالى[2].

الإمام البخاري

«أمير المؤمنين في الحديث»

الإمام العلم الحبر الفهم من حاز قصب السبق في معرفة الحديث وفهمه، وفي استخراج كنوزه وفقهه؛ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة - بباء موحدة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم دال مهملة مكسورة ثم زاي ساكنة ثم

---

(١) تاريخ بغداد ٩/١٨٣.

(٢) مصادر ترجمته: تذكرة الحفاظ ٢٦٢، وفيات الأعيان ١/٢١٠، ميزان الاعتدال ٢/١٧٠، حلية الأولياء ٧/٢٧٠، تاريخ بغداد ٩/١٧٤، التهذيب ٤/١١٧، العبر ١/٣٢٦، دول الإسلام ١/١٢٥، تقدمة الجرح والتعديل ص٣٢.

باء موحدة ثم هاء هو بالبخاري ومعناه بالعبرية الزَّراع - البخاري - نسبة إلى بخارى - الجعفي - نسبة إلى اليمان الجعفي البخاري أبو عبد الله محمد بن جعفر بن يمان المسندي بفتح النون شيخ البخاري - وإنما قيل للبخاري جعفي لأنه مولى يمان الجعفي ولاء إسلام، إذ إنَّ جده المغيرة أسلم على يد يمان الجعفي.

ولد البخاري بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وطلب العلم صغيراً وتقدم فيه، سئل كيف كان بدؤ أمرك في طلب الحديث؟ فقال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتّاب بتشديد التاء، قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره، وقال - الداخلي - يوماً فيما كان يقرأ للناس: (سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم)، فقلت له: يا أبا فلان! إن الزبير لم يروِ عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل، إن كان عندك فدخل ونظر فيه، ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحكم كتابه، فقال: صدقت، فقال له بعض أصحابه: ابن كم أنت إذ رددت عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة، فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء، ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بها، وتخلفت في طلب

الحديث، فلما طعنت في ثماني عشرة، جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة، وقال: قل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب)[1].

رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق كلها وبالحجاز والشام ومصر وورد بغداد دفعات، وقال: كتبت عن ألف شيخ من العلماء وزيادة، وليس عندي حديث إلا أذكر إسناده[2]. وقال: (أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح)[3].

قال الذهبي: (شدا وصنف وحدث وما في وجهه شعرة، وكان رأسًا في الذكاء رأسًا في العلم ورأسًا في الورع والعبادة)[4].

وقال محمد بن بشار - شيخ البخاري ومسلم - حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل

(١) تاريخ بغداد ٢/٧٢٦.
(٢) تهذيب الأسماء ١/٧٢.
(٣) تهذيب الأسماء ١/٦٨.
(٤) تذكرة ٥٥٥.

ببخارى، وقال: ما قدم علينا - يعني البصرة - مثل البخاري، وقال - حين دخل البخاري البصرة - دخل اليوم سيد الفقهاء، وعنه أنه حين قدم البخاري البصرة قام إليه فأخذ بيده وعانقه، وقال: مرحبًا بمن أفتخر به منذ سنين، وقال الإمام البخاري: (ما تصاغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني)، فذكر لعلي بن الميني قول البخاري هذا، فقال: (ذروا قوله، هو ما رأى مثل نفسه)، وعن ابن سهل محمود بن النصر قال: (دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها فكلما جرى ذكر البخاري فضلوه على أنفسهم، وعن أبي حامد الأعمش قال: رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة، ومحمد بن يحيى الذهلي - شيخ البخاري وإمام نيسابور - يسأله عن الأسماء والكنى وعلل الحديث، والبخاري يمر فيها مثل السهم كأنه يقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وعن حاشد بن إسماعيل قال: رأيت إسحاق بن راهويه جالسًا على السرير ومحمد بن إسماعيل معه، فانكر عليه محمد بن إسماعيل شيئًا فرجع إسحاق إلى قول محمد، وقال إسحاق: يا معشر أصحاب الحديث! اكتبوا عن هذا الشاب، فإنه لو كان في زمن الحسن البصري لاحتاج الناس إليه لمعرفته بالحديث وفهمه، وقال أبو عيسى الترمذي - صاحب السنن أحد كتب السنة: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل،

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ من محمد بن إسماعيل البخاري، وعن أحمد بن حمدون قال: جاء مسلم بن الحجاج إلى البخاري فقبل بين عينيه، وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين ويا طبيب الحديث في علله، وقال الإمام مسلم للإمام البخاري أيضًا: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

وعن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري - راوية صحيح البخاري - قال: رأيت النبي ﷺ في النوم فقال: أين تريد؟ قلت: أريد محمد بن إسماعيل البخاري، فقال: أقرئه مني السلام، وقال: رأيت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله في النوم خلف النبي ﷺ والنبي ﷺ يمشي كلما رفع قدمه وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع.

قال الحاكم أبو عبد الله: (أعلم أن وصف البخاري رحمه الله بارتفاع المحل والتقدم في هذا العلم على الأماثل والأقران متفق عليه فيما تأخر وتقدم من الأزمان، ويكفي في فضله أن معظم من أثنى عليه ونشر مناقبه شيوخه الأعلام المبرزون والحذاق المتقنون).

وقال الإمام النووي: (ومناقبه لا تستقصى لخروجها عن أن

تحصى، وهي منقسمة إلى حفظ ودراية، واجتهاد في التحصيل ورواية، ونسك وإفادة، وورع وزهادة، وتحقيق وإتقان، وتمكن وعرفان، وأحوال وكرامات وغيرها من أنواع المكرمات».

قلت: مناقب البخاري أكثر من أن تحصى وأكبر من أن تستقصى، وفي الكتب الجامعة[1]، للمستزيد زيادة، وفيما ذكرته دليل لمن أراد موجز الإفادة، والله وحده المسئول أن يبلغ الغاية.

أبو داود السّجستاني
«صاحب السنن»

سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو ابن عمران الإمام الثبت سيد الحفاظ، حدث عن نفسه فقال: ولدت سنة (٢٠٢)، وصليت على عفان ببغداد سنة (٢٢٠)، وسمعت من أبي عمر الضرير مجلساً واحداً، ودخلت البصرة، وهم يقولون مات أمس عثمان المؤذن، وسمعت من سعدويه مجلساً واحداً، ومن عاصم بن علي مجلساً واحداً، وتبعت عمر

---

(١) راجع هدي الساري ص٤٧٧، تاريخ بغداد ٢ / ٤، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٦٧، شذرات الذهب ٢ / ١٣٤، وفيات الأعيان ١ / ٤٥٥، البداية والنهاية ١١ / ٢٤، تهذيب الكمال للمزي (مخطوط)، تهذيب التهذيب ٩ / ٤٧، تذكرة الحفاظ ٥٥٥.

ابن حفص إلى منزله، ولم أسمع منه شيئًا، قال: والسماع رزق.

روى عن أبي سلمة التبوذكي وأبي الوليد الطيالسي، ومحمد بن كثير العبدي ومسلم بن إبراهيم وأبي عمر الحوضي، وأبي توبة الحلبي، وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وسعيد ابن سليمان الواسطي، وصفوان بن صالح الدمشقي، وأبي جعفر النفيلي، وعلي بن الجعد، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وخلق كثير.

قال الخطيب: أحد من رحل وطوف وجمع وصنف، وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزريين.

روى عنه ابنه عبد الله وأبو عبد الرحمن النسائي، وأحمد بن محمد بن هارون الخلال وعلي بن الحسين بن العبد، ومحمد بن مخلد الدوري وإسماعيل بن محمد الصفار وأحمد بن سلمان النجاد، وآخرون.

قال محمد بن إسحاق الصغاني وإبراهيم الحربي: ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود عليه السلام الحديد، وقال أحمد ابن محمد بن ياسين الهروي: كان أحد حفاظ الإسلام للحديث، وعلمه وعلله وسنده في أعلى درجة مع النسك والعفاف والصلاح والورع، وقال محمد بن مخلد: كان أبو داود يفي بمذاكرة مائة ألف حديث، ولما صنف السنن وقرأه على الناس صار

كتابه لأهل الحديث كالمصحف يتبعونه وأقر له أهل زمانه بالحفظ، وقال موسى بن هارون: خلق أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، وقال علان بن عبد الصمد: كان من فرسان هذا الشأن، وقال أبو حاتم بن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقهًا وعلمًا وحفظًا ونسكًا وورعًا وإتقانًا جمع وصنف وذب عن السنن، وقال أبو عبد الله بن منده: الذين أخرجوا وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة؛ البخاري ومسلم وبعدهما أبو داود والنسائي، وقال الحاكم: أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة.

وقال هو عن نفسه: «كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني كتاب السنن - جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه.

قال: وما كان فيه وهن شديد بينته.

قال الخطيب: وكان أبو داود قد سكن البصرة، وقدم بغداد غير مرة، وروى كتابه المصنف في السنن بها ونقله عنه أهلها، ويقال: إنه صنفه قديمًا وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه.

وقال أبو بكر الخلال: أبو داود سليمان بن الأشعث

السجستاني الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعها أحد في زمانه، رجل ورع مقدم.

توفي رحمه الله تعالى في سادس عشر شوال سنة خمس وسبعين ومائتين بالبصرة[1].

أبو زرعة الرازي

الإمام الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي، مولاهم الرازي، حدث عن نفسه فقال: «خرجت من الري المرة الثانية سنة سبع وعشرين ومائتين ورجعت سنة اثنتين وثلاثين في أولها، بدأت فحججت ثم خرجت إلى مصر فأقمت بمصر خمسة عشر شهراً، وكنت عزمت في بدوّ قدومي مصر أني أقل المقام بها، فلما رأيت كثرة العلم بها وكثرة الاستفادة، عزمت على المقام، ولم أكن عزمت على سماع كتب الشافعي، فلما عزمت على المقام وجهت إلى أعرف رجل بمصر يكتب الشافعي فقبلتها منه بثمانين درهماً أن يكتبها كلها وأعطيته الكاغد وكنت حملت معي ثوبين ديبقيين لأقطعهما لنفسي، فلما عزمت على كتابتها أمرت ببيعهما فبيعا بستين درهماً واشتريت

---

(١) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ٩ / ٥٥، تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٩١، تهذيب التهذيب ٤ / ١٦٩، وفيات الأعيان ١ / ٢١٤، شذرات الذهب ٢ / ١٦٧، العبر ٢ / ٥٤.

مائة ورقة كاغذ بعشرة دراهم كتبت فيها كتب الشافعي ثم خرجت إلى الشام فاقمت بها ما اقمت، ثم خرجت إلى الجزيرة واقمت ما اقمت ثم رجعت إلى بغداد سنة ثلاثين في آخرها ورجعت إلى الكوفة واقمت بها ما اقمت، وقدمت البصرة، فكتبت بها عن شيبان وعبد الأعلى.

تقدم أبو زرعة في حفظ الحديث والمعرفة بعلله حتى اعتبره الأئمة ممن صدق عليهم هذا الحديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين».

حفظه للحديث:

قال ابن أبي حاتم قلت لأبي زرعة: تحزر ما كتبت عن إبراهيم ابن موسى مائة ألف؟ قال: مائة ألف كثير، قلت: فخمسين ألفًا؟ قال: نعم وستين ألفًا وسبعين ألفًا، أخبرني من عد كتاب الوضوء والصلاة، فبلغ ثمانية عشر ألف حديث.

وقال أبو زرعة: قعدت إلى أبي الوليد يومًا فحملت عنه ثمانية عشر حديثًا، وحدثنا مذاكرة من غير أن كتبت منه حرفًا وتحفظت عنه كله.

وقال: سمعت من بعض المشايخ أحاديث فسألني رجل من أصحاب الحديث فاعطيته كتابي فرد علي الكتاب بعد ستة أشهر

فأنظر في الكتاب فإذا هو قد غير في سبعة مواضع، قال أبو زرعة: فأخذت الكتاب وصرت إلى عنده، فقلت: ألا تتقي الله تفعل مثل هذا؟ قال أبو زرعة: فأوقفته على موضع موضع وأخبرته وقلت له: أما هذا الذي غيرت فإنه هذا الذي جعلت عن ابن أبي فديك فإنه عن أبي ضمرة مشهور وليس هذا من حديث ابن أبي فديك وأما هذا فإنه كذا وكذا، فإنه لا يجيء عن فلان وإنما هذا كذا، فلم أزل أخبره حتى أوقفته على كله ثم قلت له: فإني حفظت جميع ما فيه في الوقت الذي انتخبت على الشيخ، ولو لم أحفظه لكان يخفى علي مثل هذا، فاتق الله عز وجل يا رجل، قال أبو محمد - ابن أبي حاتم - فقلت له: من ذلك الرجل الذي فعل هذا؟ فأبى أن يسميه.

وقال: ما سمعت أذني شيئًا من العلم إلا وعاه قلبي، وإني كنت أمشي في سوق بغداد فأسمع من الغرف صوت المغنيات فأضع أصبعي في أذني مخافَة أن يعيه قلبي.

وقال محمد بن إسحاق الثقفي: لما انصرف قتيبة بن سعد إلى الري سألوه أن يحدثهم فامتنع، وقال أحدثكم بعد أن حضر مجالسي أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو خيثمة؟ قالوا له: فإن عندنا غلامًا يسرد كل ما حدثت به، مجلسًا مجلسًا قم يا أبا زرعة فقام أبو زرعة فسرد كل ما حدث به قتيبة، فحدثهم قتيبة.

وقال أبو زرعة: إن في بيتي ما كتبته منذ خمسين سنة، ولم أطالعه منذ كتبته وإني أعلم في أي كتاب هو في أي ورقة هو في أي صفحة هو في أي سطر هو.

وقال أحمد: صح من الحديث سبعمائة ألف حديث وكسر، وهذا الفتى - يعني أبا زرعة - قد حفظ ستمائة ألف، وقال إسحاق ابن راهويه: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة الرازي ليس له أصل، وقال عبد الله بن أحمد: لما نزل أبو زرعة عندنا قال لي أبي: يا بني قد أعتضت عن نوافلي بمذاكرة هذا الشيخ.

معرفته بطرق الحديث وعلله:

قال محمد بن صالح أبو عبد الله البغدادي: رأيت أبا زرعة الرازي دخل على أحمد بن حنبل وحدثه ورأيته قد مجمع على حديث - ضرب عليه وأفسده - كان حدثه عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن جابر أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافى بين جنبيه، وقد مجمج عليه أحمد فقال له أبو زرعة: أي شيء خبر هذا الحديث؟ فقال: أخاف أن يكون غلطًا على رسول الله ﷺ وذلك أن سفيان قد حدث عن منصور عن إبراهيم أنه كان إذا سجد جافى بين جنبيه؟ فقال له أبو زرعة: يا أبا عبد الله الحديث صحيح، فنظر إليه فقال أبو زرعة: حدثنا أبو عبد الله البخاري محمد بن إسماعيل حدثنا رضوان البخاري قال حدثنا فضيل بن

عياض عن منصور عن سالم عن جابر أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافى بين جنبيه، وحدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا هشام ابن يوسف الصنعاني أخبرنا معمر عن منصور عن سالم عن جابر أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافى بين جنبيه، فقال أحمد: هات القلم إليَّ فكتب صح صح صح ثلاث مرات.

وقال أبو زرعة: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن مسعر عن عاصم بن عبيد الله قال: رأيت ابن عمر يهرول إلى المسجد قال: فقلت له - ابن أبي شيبة: مسعر لم يرو عن عاصم ابن عبيد الله شيئًا، إنما هذا سفيان عن عاصم فلج فيه، قال: فدخل بيته فطلبه فرجع فقال غيروه، هو عن سفيان.

شيوخه وتلاميذه:

روى أبو زرعة عن خلاد بن يحيى، وأبي نعيم، وقبيصة عن ابن عقبة، ومسلم بن إبرهيم، وأبي الوليد الطيالسي، وأبي سلمة التبوذكي والقعنبي، وأبي عمر الحوضي، وإبراهيم بن موسى الفراء، ويحيى بن بكير المصري، وعبد الرحمن بن شيبة، وعلي ابن الجعد.

وروى عنه الإمام مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وإسحاق بن موسى الأنصاري، والربيع بن سليمان، ويونس بن عبد الأعلى وهم من شيوخه، وأبو حاتم، وأبو زرعة الدمشقي،

وإبراهيم الحربي، وهم من أقرانه، وصالح بن محمد جزرة، وعبد الله بن أحمد، وابن أبي حاتم، وأبو عوانة الإسفراييني، وأبو يعلى الموصلي، وآخرون.

توفي رحمه الله يوم الإثنين ودفن يوم الثلاثاء سلخ ذي الحجة سنة أربعة وستين ومائتين، وقد بلغ أربعًا وستين سنة، ومناقبه جمة[1].

أبو حاتم الرازي

الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس المنذر بن داود بن مهران أبو حاتم الحنظلي الرازي، طلب العلم صغيرًا بل رحل في طلبه، وهو أمرد، وبقي في الرحلة زمانًا، حدث عن نفسه فقال: (كتبت الحديث سنة تسع ومائتين وأنا ابن أربع عشرة سنة واختلفت تلك السنة إلى المحدثين، وكتبت عن عتاب بن زياد المروزي سنة عشر ومائتين، قدم علينا من خراسان يريد الحج، وكتبت عن عبد الله بن عاصم سنة عشر أو نحوها كتاب أبي عوانة، وأنا ابن خمس عشرة سنة بخطي، وكنت أفيد الناس عن أبي عبد الرحمن المقرئ وأنا بالري، فيخرج الناس إلى المقرئ

---

(١) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ١٠/٣٢٦، تهذيب التهذيب ٧/٣٠، مقدمة الجرح والتعديل ص٣٢٨، تذكرة الحفاظ: ٥٥٧، طبقات الحنابلة ١/١٦٩.

فيسمعون منه، ويرجعون وأنا بالري، وكتبت عن بشر بن يزيد ابن أبي الأزهر سنة عشر ومائتين، وأنا ابن خمس عشرة وكان نزل على سعيد بن زريك فطلبوا مستمليًا يستملي فلم يحضرهم فأخذت أستملي لهم. وقال: (أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سنين أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ، لم أزل أحصى حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته)[1]. وقال: (بقيت بالبصرة في سنة أربع عشرة ومائتين ثمانية أشهر، وكان في نفسي أن أقيم سنة، فانقطعت نفقتي، فجعلت أبيع ثيابي شيئًا بعد شيء، حتى بقيت بلا نفقة، ومضيت أطوف مع صديق لي إلى المشيخة، وأسمع منهم إلى المساء، فانصرف رفيقي، ورجعت إلى بيت خال، فجعلت أشرب الماء من الجوع، ثم أصبحت من الغد وغدا علي رفيقي فجعلت أطوف معه في سماع الحديث على جوع شديد، فانصرف عني وانصرفت جائعًا، فلما كان الغد غدا علي فقال: مر بنا على المشايخ، فقلت: أنا ضعيف، لا يمكنني قال: ما ضعفك؟ قلت: لا أكتمك أمري، قد مضى يومان ما طعمت فيهما، فقال لي رفيقي: معي دينار، فأنا أواسيك بنصفه، ونجل الآخر في الكراء، فخرجنا من البصرة، وقبضت منه النصف دينار)[2].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل ص٣٥٩ باطول من هذا.

(٢) التقدمة ص٣٦٣، وفيها غير هذا لمن اراد الزيادة.

حفظه الحديث: قال عبد الرحمن - ابن أبي حاتم المترجم له هنا - قال لي موسى بن إسحاق: ما رأيت أحفظ من أبيك رحمه الله، وقد رأى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبا بكر بن أبي شيبة، وابن نمير وغيرهم، فقلت له: رأيت أبا زرعة؟ قال: لا، وقال عثمان بن خرزاذ: أحفظ من رأيت أربعة: محمد بن المنهال، وإبراهيم بن عرعرة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وقال هبة الله ابن الحسن الطبري: (كان أبو حاتم الرازي إمامًا عالمًا بالحديث حافظًا له متقنًا متثبتًا)، وقال يونس بن عبد الأعلى: أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان ودعا لهما وقال: بقاؤهما صلاح للمسلمين.

وقال عبد الرحمن: سمعت أبي يقول على باب أبي الوليد الطيالسي: من أغرب عني حديثًا غريبًا مسندًا صحيحًا لم أسمع به فله علي درهم يتصدق به. وقد حضر على باب أبي الوليد خلق من الخلق أبو زرعة فمن دونه، وإنما كان مرادي أن يلقى علي ما لم أسمع به ليقولوا هو عند فلان، فأذهب فأسمع وكان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي، فما تهيأ لأحد منهم أن يغرب علي حديثًا. وقال عبد الرحمن: قال أبي: قال لي ابن نفيل: كم كتبتم عني؟ قلت: لا ندري، قال: حزرت ثلاثة عشر ألفًا أو أربعة عشر ألفًا أو خمسة عشر ألفًا.

معرفته بطرق الحديث وعلله:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: جرى بيني وبين أبي زرعة يومًا تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها، وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم! قل من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد أو اثنين، فما أقل ما تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث، فإلى أن التقي معك لا أجد من يشفيني منه، قال أبي: وكذلك كان أمري.

قال عبد الرحمن: وحضرت أحمد بن سنان، وقد حدثنا عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن أبي جمرة عن أبي بردة عن أبي موسى أن رسول الله ﷺ عطس فقيل له يرحمك الله فقال النبي ﷺ: «يهديكم الله ويصلح بالكم»، فقال أبي لأحمد بن سنان: إنما هو عن أبي حمزة عن أبي بردة، فأبى أن يقبل ثم صار أبي إلى محمد بن عبادة فسأله أن يخرج له حديث يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة فأخرج كتابه، فإذا هو حماد ابن سلمة عن أبي حمزة ـ كما قال أبي ـ فكتبنا عن ابن عبادة هذا الحديث، ثم أخبر أبي ابني أحمد بن سنان بانه وجد في كتاب ابن عبادة عن يزيد عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة ـ كما قال أبي ـ فتحيرا، وقالا: ننظر في الأصل فلما كان الغد حملوا إلى

أبي أصل أحمد بن سنان عن يزيد بن هارون عن حماد بن مسلمة عن أبي حمزة معجمًا على الحاء والزاي - كما قال أبي - وقالا: وقع الغلط في التحويل فحدثنا أحمد بن سنان من الرأس عن يزيد بن حماد بن سلمة عن أبي حمزة عن أبي بردة عن أبي موسى كما قال أبي واعتذروا من ذلك.

شيوخه وتلاميذه:

روى عن محمد بن عبد الله الأنصاري وعثمان بن الهيثم وعفان بن مسلم وعلي بن الجعد[1] وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وعبد الله بن صالح كاتب الليث وعبد الله بن صالح العجلي وأبي توبة الربيع بن نافع وآدم بن أبي إياس وأبي اليمان، وسعيد بن أبي كريم، وأبي مسهر والأصمعي، وأبي غسان النهدي، ومحمد بن يزيد بن سنان، وهوذة بن خالد، ويحيى بن صالح الوحاظي، وعمرو بن الربيع بن طارق، وعمر بن حفص بن غياث، وطبقتهم، وخلق ممن بعدهم.

وروى عنه أبو داود، والنسائي، وابن ماجة في التفسير، والبخاري، وعبد الرحمن ابنه، وعبدة بن سليمان المروزي، والربيع بن سليمان المرادي، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن

(١) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٦/١٧٨ في ترجمة علي بن الجعد: «كتب عنه أبي في الرحلة الأولى سنة أربع عشرة ومائتين».

عوف الطائي وهم من شيوخه، ورفيقه أبو زرعة الرازي ومحمد ابن هارون الروياني وأبو عوانة الإسفراييني، وابن أبي الدنيا، وأبوزرعة الدمشقي، وأحمد بن منصور الرمادي، وإبراهيم بن إسحاق الجري، وآخرون.

توفي رحمه الله تعالى في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين[1].

يحيى بن معين أبو زكريا المري مولاهم
إمام الجرح والتعديل

الإمام الفرد سيد الحفاظ يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن، وقيل: يحيى بن معين بن غياث بن زياد ابن عون بن بسطام، طلب الحديث وتفانى في طلبه حتى فاق الأقران والشيوخ، وشهد له الجميع بأنه حوى علم الناس أجمع، وغاص وراء الدقائق حتى قصده الأئمة عند اختفاء الحقائق، فها هو ابن حنبل يقصده، وابن المديني يسأله، والكل طرًّا ينتظره كي يعرض عليه حديثه، مع معرفته بالرجال وأحوالهم، وورعه في الحكم عليهم، وتجنب التشهير بهم.

---

(١) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ٢/٧٣، التهذيب ٩/٣١، طبقات الشافعية للسبكي ١/٢٩٩، تذكرة الحفاظ ٥٦٧، تقدمة الجرح والتعديل ص٣٤٩.

كان أبوه على خراج الري فمات فخلف له ألف ألف درهم، وخمسين ألف درهم فانفقه كله على الحديث حتى لم يبق له نعل يلبسه، وسئل كم كتبت من الحديث؟ فقال: كتبت بيدي هذه ستمائة ألف حديث. قال أحمد: وأنا أظن أن المحدثين قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف وستمائة ألف. ولذا قال علي بن المديني: لا نعلم أحداً من لدن آدم كتب من الحديث ما كتب يحيى بن معين. وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الله سمعت أبي يقول: خلف يحيى من الكتب مائة قمطر، وأربعة عشر قمطراً، وأربعة حباب شرابية مملوءة كتباً، وقال أبو علي صالح بن محمد: ذكر لي أن يحيى بن معين خلف من الكتب لما مات ثلاثين قمطراً وعشرين حباً. وطلب يحيى بن أكثر كتبه بمائتي دينار فلم يدع أبو خيثمة أن تباع.

قال ابن المديني: انتهى العلم بالبصرة إلى يحيى بن أبي كثير، وقتادة، وعلم الكوفة إلى أبي إسحاق، والأعمش. وانتهى علم الحجاز إلى ابن شهاب، وعمرو بن دينار، وصار عمل هؤلاء الستة إلى اثني عشر رجلاً، منهم بالبصرة سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، ومعمر، وحماد بن سلمة، وأبو عوانة، ومن أهل الكوفة سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ومن أهل الحجاز إلى مالك بن انس، ومن أهل الشام إلى الأوزاعي، وانتهى علم هؤلاء إلى محمد بن إسحاق وهشام ويحيى بن سعيد بن أبي زائدة،

ووكيع، وابن المبارك - وهو أوسع هؤلاء علماً - وابن مهدي، وابن آدم فصار علم هؤلاء جميعاً إلى يحيي بن معين. وقال - ابن المديني - أيضاً: (انتهى علم الناس إلى يحيى بن معين). وقال: (ما رأيت في الناس مثله).

وقال عبد الخالق بن منصور: قلت لابن الرومي: سمعت أبا سعيد الحداد يقول: لولا يحيى بن معين ما كتبت الحديث، فقال لي ابن الرومي: وما تعجب، فوالله لقد نفعنا الله به، ولقد كان المحدث يحدثنا لكرامته ما لم يكن نحدث به أنفسنا. قلت لابن الرومي: فإن أبا سعيد الحداد حدثني، قال: إنا لنذهب إلى المحدث فننظر في كتبه فلا نرى فيها إلا كل حديث صحيح حتى يجيء أبو زكريا، فأول شيء يقع في يده يقع الخطأ، ولولا أنه عرفناه لم نعرفه، فقال لي ابن الرومي: وما تعجب؟! لقد كنا في مجلس لبعض أصحابنا فقلت له: يا أبا زكريا! نفيدك حديثاً من أحسن حديث يكون - وفينا يومئذ علي وأحمد وقد سمعوه - فقال: وما هو؟ قلنا: حديث كذا وكذا، فقال: هذا غلط فكان كما قال، قال - عبد الخالق - وسمعت ابن الرومي يقول: كنت عند أحمد فجاءه رجل فقال: يا أبا عبد الله! انظر في هذه الأحاديث فإن فيها خطأ، قال: عليك بأبي زكريا فإنه يعرف الخطأ. وقال عبد الخالق: قلت لابن الرومي حدثني أبو عمرو أنه سمع أحمد بن حنبل يقول: السماع مع يحيى بن معين شفاء لما

في الصدور، فقال لي: وما تعجب من هذا؟! كنت أختلف أنا وأحمد إلى يعقوب بن إبراهيم في المغازي ويحيى بالبصرة، فقال أحمد: ليت أن يحيى ههنا، قلت له: وما تصنع به؟ قال: يعرف الخطأ.

وقال العباس الدوري: رأيت أحمد بن حنبل في مجلس روح بن عبادة سنة خمس ومائتين يسأل يحيى بن معين عن أشياء، يقول: له يا أبا زكريا، كيف حديث كذا، وكيف حديث كذا؟ يريد أحمد أن يستثبته في أحايث قد سمعوها، فما قال يحيى كتبه احمد، وقلما سمعت أحمد بن حنبل يسمي يحيى ابن معين باسمه، إنما كان يقول: قال أبو زكريا، قاله أبو زكريا.

وقال أحمد بن حنبل: ها هنا رجل خلقه الله لهذا الشأن يظهر كذب الكذابين، وقال: كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين؛ فليس هو بحديث.

وسئل أبو داود: أيما أعلم بالرجال يحيى بن معين أو علي بن عبد الله؟ قال: يحيى عالم بالرجال، وليس عند علي من خبر أهل الشام شيء. وسئل أبو علي صالح بن محمد: من أعلم بالحديث؟ يحيى بن معين أم أحمد بن حنبل؟ فقال: أما أحمد، فأعلم بالفقه والاختلاف، وأما يحيى، فأعلم بالرجال والكنى.

قال أبو حاتم الرازي: إذا رأيت البغدادي يحب أحمد بن

حنبل؛ فاعلم أنه صاحب سنة، وإذا رأيته يبغض يحيى بن معين؛ فاعلم أنه كذاب.

قال يحيى عن نفسه: ما رأيت على رجل قط خطأ إلا سترته وأحببت أن أزين أمره، وما استقبلت رجلاً في وجهه بأمر يكرهه، ولكن أبين له خطاه فيما بيني وبينه، فإن قبل ذلك وإلا تركته.

وقال ابن الرومي: ما رأيت أحداً قط يقول الحق في المشايخ غير يحيى، وغيره كان يتحامل بالقول.

روى يحيى عن عبد السلام بن حرب، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرزاق، وابن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن الجعد وآخرين، وروى عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، وآخرون.

توفي رحمه الله بالمدينة أيام الحج قبل أن يحج، وهو يريد مكة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وصلى عليه والي المدينة، وكلم الحزامي الوالي فأخرجوا له سرير النبي ﷺ فحمل عليه، فصلى عليه الوالي، ثم صلى عليه مراراً، وذلك لسبع ليال بقين من ذي القعدة، وقد استوفى خمساً وسبعين سنة، ودخل في الست، ودفن بالبقيع.

قال حبيش بن مبشر - الفقيه - رأيت يحيى بن معين في النوم، فقلت: ما فعل ربك بك؟ قال: أدخلني عليه في داره، وزوجني ثلاثمائة حوراء، ثم قال للملائكة: «انظروا إلى عبدي كيف نضر وحسن»[1].

رضي الله عن الرجال الذين زادوا عن حياض الإسلام بكل ما أوتوا، وطلبوا رضى الله بكل ما استطاعوا، وجعلنا خير خلف لخير سلف، إنه سبحانه أكرم مسئول وأكرم مجيب، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ١٤/١٧٧، التذكرة ٤٢٩، تهذيب التهذيب ١١/٢٨٠، وفيات الأعيان ٢/٢١٤، تقدمة الجرح والتعديل ص٣١٤.

المراجـــع

١ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ط. دار نهضة مصر.

٢ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير، ط. الشعب ١٩٧٠م

٣ - الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، ط. دار نهضة مصر.

٤ - الأعلام لخير الدين الزركلي، الطبعة الثانية.

٥ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مطبعة الترقي ١٣٤٩ هـ.

٦ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ/ ١٩٧٠م، مطبعة السنة المحمدية.

٧ - البداية والنهاية، لابن كثير، ط. السعادة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢ م.

٨ - البغية في ترتيب أحاديث الحلية، للسيد عبد العزيز بن محمد الصديق، ط. الخانجي.

٩ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، طبعة السعادة بمصر ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م.

١٠ - تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، ط. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧١م.

١١ - التاريخ الصغير للبخاري، ط. دار الوعي بحلب، ودار التراث بمصر، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧م.

١٢- التاريخ الكبير، للبخاري، ط. الهند.

١٣- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلي محمد بن عبدالرحمن المباركفوري، ط. السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ/١٩٦٣م.

١٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ط. دا الكتب الحديثة ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م.

١٥- تذكرة الحفاظ، للذهبي، ط. الهند ١٩٧٤ هـ.

١٦- الترغيب والترهيب من الحديث، للحافظ زكي الدين المنذري، ط. دار الاتحاد العربي للطباعة المدني ١٩٨٦ هـ/١٩٦٩م.

١٧- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر، ط. السيد عبد الله هاشم يماني المدني ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦م.

١٨- تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ط. الهند ١٣٧١ هـ/١٩٥٢م.

١٩- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. للحافظ العراقي، ط. السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩م.

٢٠- تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ط. المنيرية.

٢١- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ط. الهند ١٣٢٤ هـ.

٢٢- تهذيب الكمال للمزّي، طبع مؤسسة الرسالة بيروت.

٢٣- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح الجزائري، ط. المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

٢٤- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ط. الهند ١٣٧١ هـ/ ١٩٥٢م.

٢٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ط. السعادة ١٣٥٤ هـ/١٩٣٥م.

٢٦- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للخزرجي، ط. الفجالة الجديدة ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢م.

٢٧- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر ط. الفجالة ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٢٨- دول الإسلام، للذهبي ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.

٢٩- ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم، توزيع دار الكتاب الإسلامي.

٣٠- الرسالة، للإمام الشافعي تحقيق أحمد شاكر، ط. مصطفى الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٥٨ هـ ١٩٤٠م.

٣١- الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المشرفة للكتاني، الطبعة الأولى صورتها دار الكتب العلمية، وطبعة دار البشائر.

٣٢- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي، الطبعة الثانية، حلب ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨م.

٣٣- سنن الدارقطني وبذيله التعليق المغني على الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦م.

٣٤- سنن الدارمي، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٣٥- السنن الكبرى، للبيهقي ط. الهند ١٣٥٥ هـ.

٣٦- سنن ابن ماجة، ط. عيسى الحلبي.

٣٧- سنن النسائي المجتبي، ط. مصطفى الحلبي ١٣٨٣ هـ/١٩٦٤م.

٣٨- السنة قبل التدوين، لمحمد عجاج الخطيب الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣ م، الناشر مكتبة وهبة.

٣٩- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي، مطبعة المدني، ١٣٨٠ هـ/١٩٦١م.

٤٠- سير أعلام النبلاء للذهبي، طبع مؤسسة الرسالة.

٤١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح ابن العماد ط. القدسي بالقاهرة ١٣٥٠ هـ.

٤٢- شرف أصحاب الحديث. للخطيب البغدادي ط. جامعة أنقرة، تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي.

٤٣- صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، ط. السلفية بمصر.

٤٤- صحيح مسلم بشرح النووي. ط. دار الشعب.

٤٥- صحيح ابن حبان تحقيق شعيب الأرناؤوط، طبع مؤسسة الرسالة.

٤٦- صفة الصفوة، لأبي الفرج ابن الجوزي، ط. دار الوعي بحلب ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩م.

٤٧- الضعفاء الصغير، للبخاري، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ.

٤٨- الضعفاء والمتروكين، للنسائي، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

٤٩- طبقات الحفاظ للسيوطي، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣م.

٥٠- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، ط. السنة لمحمدية ١٣٧١ هـ/١٩٥٢م.

٥١- الطبقات الكبرى، لابن سعد، ط. دار صادر بيروت.

٥٢- طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ للمؤلف، طبع دار الاعتصام.

٥٣- طرق تخريج أقوال الصحابة والتابعين للمؤلف توزيع مكتبة الإيمان بالقاهرة.
٥٤- العبر في خبر من غبر، للذهبي، ط. الكويت ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦م.
٥٥- علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي، ط. مصر ١٣٤٣هـ.
٥٦- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، تأليف شمس الدين محمد ابن عبد الرحمن السخاوي، ط. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
٥٧- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، مطبعة الأزهر ١٣٥٥هـ/١٩٣٧م.
٥٨- فهرس الأعلام المترجمين في الطبقات الكبرى، عمل محمد علي أدلبي، ومحمد عوامة، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٩- فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، ط. التجارية ١٣٥٦هـ/١٩٣٨م.
٦٠- الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، للذهبي ط. دار الكتب ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢م.
٦١- الكامل في التاريخ، لعز الدين بن الأثير، ط. بيروت، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
٦٢- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، طبع دار الفكر.
٦٣- الكامل في الضعفاء لابن عدي مخطوط دار الكتب.
٦٤- الكواكب النيرات فيمن اختلط من الثقات لابن الكيال، طبع جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠١ هـ/١٩٨١م.
٦٥- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ط. دار الكتب الحديثة الطبعة الأولى.

٦٦- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير الجزري، ط. دار صادر بيروت.

٦٧- لسان العرب، لابن منظور، ط، بيروت ١٣٧٨هـ/١٩٦٨م.

٦٨- لسان الميزان، لابن حجر، ط. الهند ١٣٢٩ هـ.

٦٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦م.

٧٠- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، ط. دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ/١٩٧٦م.

٧١- مختار الصحاح للزواوي، ط. الأميرية ١٣٥٥هـ/١٩٣٧م.

٦٢- المدخل إلى السنة النبوية للمؤلف، طبع دار الاعتصام بمصر.

٧٣- مختصر قيام الليل، لمحمد بن نصر المروزي، اختصره أحمد بن علي ابن عبد القادر المقريزي، طبع حجر بالهند.

٧٤- المدونة الكبرى للإمام مالك الطبعة الخيرية ١٣٢٤ هـ.

٧٥- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لليافعي، طبع الهند ١٣٣٧ هـ.

٧٦- المراسيل في الحديث، لابن أبي حاتم الرازي، طبع بغداد ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.

٧٧- مروج الذهب ومعادن الجوهر، للمسعودي، طبع دار الفكر، الطبعة الخامسة، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣م.

٧٨- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ط. الهند ١٣٤١ هـ.

٧٩- مسند ابن الجعد تحقيق المؤلف، طبع مكتبة الفلاح بالكويت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط. الميمنية بمصر ١٣١٣ هـ.

٨١- مشاهير علماء الأمصار، لمحمد بن حبان البستي، ط. القاهرة ١٣٧٩ هـ/١٩٥٩م.

٨٢- مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ط. بيروت ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٨٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ الذهبي، ط. عيسى الحلبي ١٣٨٢ هـ/١٩٦٣م.

٨٤- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير، ط. عيسى الحلبي ١٣٨٣ /هـ ١٩٦٣.

٨٥- هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، الطبعة السلفية بمصر.

الفهرس

تقديم ٣

المقدمات ٧

الإسناد، منزلته، واختصاص الأمة به ٧

علم الرجال؛ تاريخه وأئمته ١٠

علم الجرح والتعديل (تقديم) ١٤

تعريف علم الجرح والتعديل ١٦

منزلة علم الجرح والتعديل ١٩

القسم الأول: قسم العدالة والجرح ٢٣

● العدالة ٢٥

تعريفها ٢٥

ما تثبت به العدالة ٢٩

حكم تعديل المرأة ٣٠

حكم تعديل العبد ٣١

تفسير العدالة ٤٠

شروط المعدل ٤٢

مراتب التعديل ٤٤

حكم هذه المراتب ٥١

● الضبط ٥٤

تعريفه ٥٤

أقسامه ٥٦

كيف يعرف ٥٩

مراتبه ٦٠

● الجرح ٦٠
تعريفه ٦٠
حكمه ٦٠
الجرح غيبة جُوِّزت لضرورة ٦٧
مواطن جواز الغيبة ٦٩
الجرح ليس غيبة ٧٢
أقوال بعض الأئمة في منزلة الجرح ٧٢
شروط المجرح ٧٤
الجرح الجائز ٧٧
ما يثبت به الجرح ٧٩
تفسير الجرح ٧٩
مراتب الجرح ٨٣
حكم هذه المراتب ٨٨
● تعارض الجرح والتعديل ٨٩
تعارض أقوال الأئمة ٨٩
تعارض أقوال الإمام الواحد ٩٢
علم طبقات الرواة، وعلم التاريخ ٩٧
علم الطبقات ٩٧
المؤلفون على الطبقات ٩٩
أشهر كتب الطبقات ١٠٢
كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد ١٠٢
التعريف بالمؤلف ١٠٢
التعريف بالكتاب ١٠٣

ترتيب الكتاب ١٠٨
طبعات الكتاب ١١١
علم التاريخ ١١٣
الفرق بين الطبقات والتاريخ ١١٤
فوائد الطبقات والتاريخ ١١٥
أشهر كتب التاريخ ١٢٥
كتاب تهذيب الكمال ١٣٠
المؤلف ١٣٠
التعريف بالكتاب ١٣١
رموز الكتاب ١٤٣
القسم الثاني: تراجم بعض المحدثين ١٤٧
أبو هريرة ١٤٩
عبد الله بن عباس ١٦٥
عائشة أم المؤمنين ١٧٢
عروة بن الزبير ١٧٩
سعيد بن المسيب ١٨٢
الشعبي ١٨٧
الحسن البصري ١٩١
نافع مولى ابن عمر ١٩٦
شعبة بن الحجاج ١٩٨
ابن أبي ذئب ٢٠٤
سفيان الثوري ٢٠٧
سفيان ابن عيينة ٢١٣

البخاري ٢١٨
أبو داود السجستاني ٢٢٣
أبو زرعة الرازي ٢٢٦
أبو حاتم الرازي ٢٣١
يحيى بن معين ٢٣٦
المراجع ٢٤٢
الفهرس ٢٤٩

«وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين»

فالحمد لله رب العالمين،،